الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (1994- 2000)

نيسان/ أبريل، 2003

"ثمن النسخة 4 دولار أمريكي"

صفر، 1424 هـ، نيسان 2003.

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهـــاز المركـــزي للإحصـــاء الفلسطيني، 2003. *الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994-2000.*

رام الله – فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى دائرة النشر والتوثيق/ قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله– فلسطين

هاتف: 6340 240 2(970/972) فاكس: : 6343 240 2(970/972)

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.pna.org صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.org

تقديم

يمـــثل إعداد الحسابات القومية لأية دولة ذروة الجهود المبذولة في إعداد منظومة إحصاءات اقتصادية متكاملة وحديثة، وهذا يجعل من توفير البيانات الأساسية اللازمة لإعداد الحسابات القومية أحد أهم الأهداف المتوخاة عند الشروع ببناء قواعد البيانات الإحصائية الاقتصادية بمختلف أنواعها وتشعباتها.

تقـــدم الحســـابات القومـــية وصفا إحصائيا منظما للاقتصاد ككل، وبنفس الوقت توفير البيانات الإحصائية المفصلة عن الـــتعاملات التي تجري بين مختلف الأطراف في الاقتصاد المحلي، وبين الاقتصاد المحلي وباقي دول العالم، وللوقوف علـــى اتجاهات النمو في الاقتصاد الوطني من سنة لأخرى ومراقبة الأداء الاقتصادي وتقلباته عبر السنوات، لذلك فإن إعداد سلسلة زمنية متسقة ومنسجمة لبيانات الحسابات القومية وبالأسعار الجارية والثابتة يكتسب أهمية قصوى لما يعنيه ذلك من فتح آفاق المقارنة والقياس والتحليل الاقتصادي.

لقـــد تبنى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نظام الحسابات القومية SNA93 كإطار عمل دليلي شامل يوجه كافة الجهـــود الإحصـــائية المبذولة في الحقل الاقتصادي. ولا شك أن إعداد سلسلة زمنية منقحة لبيانات الحسابات القومية للأعـــوام 1994-2000 ومـــا يتطلـــبه ذلك من إعادة النظر في الكثير من المنهجيات والفرضيات المستخدمة لسنوات الإعـــداد الأولـــى والتي تأثرت بشكل كبير بحداثة التجربة وعدم توفر طاقم فني مؤهل ومدرب تدريباً مناسباً في حينه يعتـــبر مهمـــة شاقة ومعقدة، حتى لو توفرت المرجعية الفنية لذلك، وبالرغم من هذه الظروف استطاع طاقم الحسابات القومية أن يتخطى كل العقبات وأن يحقق هذا الإنجاز الذي ما كان ليرى النور لولا الجهود المضنية التي بذلها الفريق.

يسرنا تقديم هذا التقرير للسلسلة الزمنية المنقحة لبيانات الحسابات القومية الفلسطينية بالأسعار الجارية والثابتة للأعوام 1994-2000، وهو يتضمن بشكل أساسي بيانات حول تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة من جوانب الإنتاج والإنفاق. كما ويشمل التقرير تقديرا للدخل القومي الإجمالي والدخل المتاح الإجمالي. ومن الجدير بالذكر أن إصدار بيانات الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة في نفس الوقت له الأهمية القصوى في فحص أثر التغيرات في أسعار الصرف على إجمالي الناتج المحلي والمتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، إضافة إلى الاستفادة من عملية فحص المتغيرات الاسمية والحقيقية لتلك المؤشرات، وبذلك تفي هذه البيانات باحتياجات المستخدمين في مجالات التخطيط ورسم السياسات التنموية واتخاذ القرار ولدى الدارسين والباحثين والمهتمين بقضايا الاقتصاد.

والله ولي التوفيق،،،

نيسان، 2003 **د. حسن أبو لبده**

رئيس الجهاز

قائمة المحتويات

الموضوع		الصفحة
قائمة الجداول		
ملخص تنفيذي		13
الفصل الأول	مقدمة	17
الفصل الثاني	التعاريف والمصطلحات	23
الفصل الثالث	النتائج الرئيسية	31
الفصل الرابع	المنهجيات	41
	السلسلة الزمنية المنقحة بالأسعار الجارية	41
	السلسلة الزمنية المنقحة بالأسعار الثابتة	50
الفصل الخامس	جودة البيانات	57
	التغطية والشمول	57
	الموثوقية	58
الفصل السادس	قضايا فنية خاصة	61
	الجداول	
	جداول الحسابات القومية بالأسعار الجارية	69
	جداول الحسابات القومية بالأسعار الثابتة	87

قائمة الجداول بالأسعار الجارية

رقم الجدول		الصفحة
1-1	مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية 1994- 2000	71
2-1	مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 1994- 2000	72
1-2	الإنتاج حسب النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية 1994- 2000 بالأسعار الجارية	73
2-2	الإنتاج حسب النشاط الاقتصادي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 1994- 2000 بالأسعار الجارية	74
1-3	الاستهلاك الوسيط حسب النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية 1994- 2000 بالأسعار الجارية	75
2-3	الاستهلاك الوسيط حسب النشاط الاقتصادي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 1994- 2000 بالأسعار الجارية	76
1-4	القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية 1994- 2000 بالأسعار الجارية	77
2-4	القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 1994- 2000 بالأسعار الجارية	78
1-5	الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه في الأراضي الفلسطينية 1994- 2000 بالأسعار الجارية	79
2-5	الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 1994- 2000 بالأسعار الجارية	80
1-6	متغيرات الحسابات القومية الرئيسية بالأسعار الجارية في الأراضي الفلسطينية 1994- 2000	81
2-6	متغيرات الحسابات القومية الرئيسية بالأسعار الجارية في باقي الضفة الغربية وفي قطاع غزة 1994- 2000	82
1-7	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة بالأسعار الجارية 1994- 2000	83
2-7	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حسب المنطقة بالأسعار الجارية 1994- 2000	84
3-7	نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي حسب المنطقة بالأسعار الجارية 1994- 2000	85

قائمة الجداول بالأسعار الثابتة

رقم الجدول		الصفحة
1-8	الإنتاج حسب النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية 1994- 2000 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997	89
2-8	الإنتاج حسب النشاط الاقتصادي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 1994- 2000 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997	90
1-9	الاستهلاك الوسيط حسب النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية 1994- 2000 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997	91
2-9	الاستهلاك الوسيط حسب النشاط الاقتصادي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 1994- 2000 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997	92
1-10	القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية 1994- 2000 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997	93
2-10	القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 1994- 2000 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997	94
1-11	الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه في الأراضي الفلسطينية 1994- 2000 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997	95
2-11	الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 1994- 2000 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997	96
1-12	متغيرات الحسابات القومية الرئيسية بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية 1994- 2000	97
2-12	متغيرات الحسابات القومية الرئيسية بالأسعار الثابتة في باقي الضفة الغربية وفي قطاع غزة 1994- 2000	98
1-13	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة بالأسعار الثابتة 1994- 2000	99
2-13	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حسب المنطقة بالأسعار الثابتة 1994- 2000	100
3-13	نصيب الفرد من الدخل المتاح الإجمالي حسب المنطقة بالأسعار الثابتة 1994- 2000	101

ملخص تنفيذي

مقدمة:

تعتبر الحسابات القومية لعام 1994 هي الجهد الاولي لبناء قواعد البيانات الاحصائية الاقتصادية اللازمة لاعداد الحسابات القومية ، وقد كان المحور الاساسي لاصدار هذه الحسابات مجموعة من المرتكزات الضرورية لاتمام العمل. حيث كان حجر الاساس فبها تعداد المنشآت لعام 1994 الذي شكل اطار المعاينة للمسوح الاقتصادية التي نفذت لاول مرة عن عام 1994 كاسناد زمني.

خلال العام 1996 تم إعداد الحسابات القومية للعامين 1995 و1996 معاً بعد أن تم تنفيذ مسوح ميدانية باستمارتين منفصلتين للعامين المذكورين، وكان الهدف من ذلك هو تضييق الفجوة الزمنية في إصدار حسابات قومية حديثة. وقد كان اصدار الحسابات القومية للعام 1997 نقلة نوعية تمثلت في اعداد جداول العرض والاستخدام كخطوة في تحقيق مستوى من الاتساق بين البيانات. وفي ظل هذه المسيرة المتواصلة من العمل أصبح لزاما توحيد المنهجيات والاسس المعتمدة في اعداد الحسابات القومية الفلسطينية، الأمر الذي استدعى العمل على اعداد سلسلة زمنية منقحة للأعوام 1994–2000، مما يمكن من عقد المقارنات أو اشتقاق اتجاهات أو معدلات نمو للاقتصاد الوطني.

الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني:

1.المؤشرات الكلية:

تشـير نـتائج السلسـلة الزمنـية المنقحة بالأسعار الجارية والثابتة للأعوام 1994 – 2000 إلى أن الاتجاه العام لقيم المؤشرات الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، الدخل القومي الإجمالي والدخل القومي المتاح الإجمالي) يعكس نموا ملحوظا في معدلات النمو ما بين سنة وأخرى، والجدول التالي يوضح ذلك:

(القيم بالمليون دولار أمريكي)

المؤشر	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الأسعار الجارية							
الناتج المحلي الإجمالي	3,081.9	3,517.6	3,667.7	4,011.9	4,261.5	4,516.6	4,441.8
الدخل القومي الإجمالي	3,529.8	4,124.8	4,245.8	4,663.2	5,163.0	5,453.9	5,274.5
الدخل القومي المتاح الإجمالي	3,995.9	4,559.8	4,754.8	5,132.9	5,573.3	5,852.6	5,860.4
الأسعار الثابتة							
الناتج المحلي الإجمالي	3,289.9	3,490.4	3,577.0	4,011.9	4,485.8	4,883.4	4,619.2
الدخل القومي الإجمالي	3,765.1	4,099.3	4,149.4	4,663.2	5,391.8	5,842.6	5,426.5
الدخل القومي المتاح الإجمالي	4,292.4	4,545.7	4,645.7	5,132.9	5,821.4	6,273.2	6,031.1

2. المســـاهمة النســـبية لأبرز الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة للأعوام ما بين 1994-2000:

تبرز نتائج السلسلة الزمنية المنقحة بالأسعار الثابتة الطابع الخدماتي للاقتصاد الفلسطيني، حيث حقق نشاط الخدمات أعلـــى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، يليه نشاط الصناعة. في حين أن نشاط الوساطة المالية حقق أقل نســـبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، والجدول التالي يبين نسب مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي:

المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للأعوام بالأسعار الجارية 1994-2000 (نسبة مئوية)

النشاط الاقتصادي	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الزراعة وصيد الاسماك	12.3	11.1	12.2	10.8	11.3	10.3	9.5
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه	21.3	20.0	17.0	15.4	15.6	14.9	15.7
الانشـــــــــــاءات	10.5	8.7	9.2	7.7	7.9	11.0	5.6
تجارة الجملة والتجزئة	17.3	15.3	11.4	11.7	10.6	11.4	11.7
النقل والتخزين والاتصالات	4.5	4.3	4.1	4.7	4.9	4.7	5.1
الوساطة المالية	1.0	1.8	2.0	2.6	2.9	3.3	4.1
الخدمـــــــــــات	22.8	21.7	21.6	22.0	21.9	22.2	23.5
الإداره العا مه والدفاع	10.0	10.9	11.9	11.4	10.9	11.3	13.3
الخدمات المنزلية	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
*اخرى	0.1	6.0	10.4	13.5	13.8	10.7	11.3
المجمـــــــوع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

ملاحظة:1. * تشمل الشركات المملوكة للحكومة، خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة، الرسوم الجمركية وصافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات.

2. في العام 1994 لم يشمل بند أخرى الشركات المملوكة للحكومة، الرسوم الجمركية صفر وضريبة القيمة المضافة متدنية.

3. في العام 1995 تحسن مستوى جمع الرسوم الجمركية والضرائب على الواردات. ومنذ العام 1996 تم شمول الشركات المملوكة للحكومة.

3. مؤشرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الدخل القومي الإجمالي والدخل القومي المتاح الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بالأسعار الجارية والثابتة للأعوام 1994-2000:

تعكـــس مؤشرات نصيب الفرد الواردة في السلسلة الزمنية المنقحة بالأسعار الجارية والثابتة للأعوام من 1994-2000 الأثـــر الكبـــير لصافي الدخل من الخارج من جهة، وصافي التحويلات الجارية من الخارج من جهة أخرى، على هذه المؤشرات من حيث رفعها بشكل ملحوظ والجدول التالي يوضح ذلك:

(القيم بالمليون دولار أمريكي)

المؤشر	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
مؤشرات نصيب الفرد بالأسعار الجارية (بالدولار الأمريكي)							
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1,330.2	1,416.6	1,394.2	1,441.5	1,470.8	1,495.7	1,410.1

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	1,523.6	1,661.1	1,613.9	1,675.5	1,781.9	1,806.1	1,674.4
نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي	1,724.7	1,836.2	1,807.4	1,844.3	1,923.5	1,938.1	1,860.4
مؤشرات نصيب الفرد بالأسعار الثابتة (بالدولار الأمريكي)							
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1,420.0	1,405.6	1,359.7	1,441.5	1,548.2	1,617.2	1,466.4
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	1,625.1	1,650.8	1,577.3	51,675.	1,860.9	1,934.8	1,722.7
نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي	1,852.7	1,830.6	1,765.9	1,844.3	2,009.1	2,077.4	1,914.6

الفصل الأول

مقدمة

لقد سعى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى تطوير منظومة إحصاءات اقتصادية تقوم على أساس الالتزام بالمعايير الدولية والأخذ بمبدأ التدرج في عملية تطوير المنظومة، وحيث أن الحسابات القومية تمثل ذروة العمل في الإحصاءات الاقتصادية فقد أولى الجهاز اهتماما خاصا لبناء فريق فني مدرب ومؤهل للقيام بهذه المهمة الصعبة التي تتطلب جهدا علميا وفكريا وخبرة في مجال الاقتصاد الكلي.

لذلك فقد اصدر الجهاز الحسابات القومية لعام الإسناد الزمني 1994 خلال العام 1995 حيث كان ذلك الإعلان بمثابة الانطلاق، ثم تلا ذلك جهدا سنويا على مستوى الإنتاج وتركيب الحسابات القومية وفي مجال تطوير المنهجيات واعتماد أحدث التوصيات الدولية في هذا المجال.

وقد تم إعداد الحسابات القومية الفلسطينية وفق التوصيات الواردة في نظام الحسابات القومية لعام 1993. ويبين هذا النظام احدث الأسس والمعايير المتفق عليها دولياً لإعداد حسابات مترابطة ومنسجمة للاقتصاد الكلي. فهو يوفر مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصانيف في إطار محاسبي متكامل مصمم لغايات توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات والتحليل الاقتصادي.

ويأتي النظام الصادر في عام 1993 كإصدار رابع لدليل إعداد الحسابات القومية، حيث ساهمت خمس منظمات دولية في وضع صياغة التعاريف والمفاهيم والمعايير الواردة فيه. وبذلك فان إصدار عام 1993 يلغي النسخة السابقة الصادرة في عام 1968. وفي حين أن المبادئ والمفاهيم الأساسية قد بقيت هي نفسها فان هناك بعض الاختلافات الهامة في الإصدار الجديد. ولعله من الجدير الإشارة إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد تبنى في إعداد الحسابات القومية الفلسطينية نسخة العام 1993، ولم يواجه المعوقات المتعلقة بالانتقال من نظام العام 1968 إلى العام 1993.

إن إصدار الحسابات القومية يوفر صورة وافية عن كافة المعاملات التي تتم في فترة محددة، وبالتالي تعطي صورة شاملة للاقتصاد الكلي في أية دولة. فهي تتضمن وصفاً إحصائياً منتظماً ومتسقاً للاقتصاد ككل وللعلاقة بين مختلف القطاعات الاقتصادية، والاقتصاد الكلي مع بقية دول العالم على حد سواء. وتقسم الحسابات إلى حسابات قطاعية وأخرى للأنشطة والتي تشكل جميعها أجزاءً من نظام المحاسبة القومية الكلي. وتعرض هذه الحسابات بشكل مركز كماً كبيراً من المعلومات المفصلة وبشكل منظم ومصنف، وفقاً للمبادئ والمفاهيم الاقتصادية المحددة، بما ينبئ عن الأداء الاقتصادي للدولة.

كما تؤدي الحسابات القومية في العديد من البلدان مهمة ثنائية: فهي أولاً تستخدم في مراقبة الأداء الاقتصادي والسياسة الاقتصادية من خلال مراقبة وتحليل التفاعلات الاقتصادية الجارية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. وثانياً تستخدم البيانات وإطار العمل الشامل لها في تغذية نماذج الاقتصاد القياسي، والتي تستخدم بدورها في إعداد الموازنات الوطنية والتخطيط الاقتصادي الكلي والتنبؤ والتحليل الاقتصادي.

تطورت عملية إعداد الحسابات القومية في الأراضي الفلسطينية منذ تأسيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ابتداء من نشأتها من الصفر في إصدارها الأول لعام 1994، وحتى المرحلة الراهنة في إعداد السلسلة الزمنية المنقحة بالأسعار الجارية والثابتة 1994-2000. وقد رافق ذلك تطور في المنهجيات والآليات المتبعة والتي سيتم الإشارة لها لاحقا عند التطرق إلى مراحل إعداد الحسابات القومية الفلسطينية.

أهداف الحسابات القومية:

تحاول الحسابات القومية الإجابة على السؤال التالي بشأن الاقتصاد:

"من يقوم بماذا، وبأية وسائل، ولأي غرض، ومع من، ولقاء ماذا، وما هي المتغيرات التي تحدث في المخزون؟" (نظام الحسابات القومية 1993).

توفر الحسابات القومية صورة وافية حول الاقتصاد الكلي في أية دولة، حيث تتضمن وصفا إحصائيا منتظما ومتسقا للاقتصاد ككل وللعلاقة بين مختلف القطاعات الاقتصادية، والاقتصاد الكلي مع بقية العالم على حد سواء. ويكون الاقتصاد مقسما في نظام الحسابات القومية إلى حسابات للقطاعات وأخرى للأنشطة التي تشكل جميعها أجزاء من نظام المحاسبة القومية الكلي. وتعرض هذه الحسابات بشكل مركز كما كبيرا من المعلومات المفصلة وبشكل منظم ومصنف، وفقا للمبادئ والمفاهيم الاقتصادية المحددة، بما ينبئ عن الأداء الاقتصادي للدولة. وتستخدم هذه الحسابات في مراقبة الأداء الاقتصادي والسياسة الاقتصادية من خلال مراقبة وتحليل التفاعلات الاقتصادية الجارية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يساعد في صنع السياسات، واتخاذ القرارات. كما تستخدم البيانات وإطار العمل الشامل لها في تغذية نماذج الاقتصاد القياسي، التي تستخدم بدورها في إعداد الموازنات الوطنية، التخطيط الاقتصادي الكلي، والتنبؤ والتحليل الاقتصادي.

تستخدم الحسابات القومية في توفير بيانات إلى المنظمات الدولية والإقليمية حيث تكون هذه البيانات مطابقة للتعاريف والمفاهيم والتصنيفات المقبولة دوليا، الأمر الذي يمكن الباحثين من مقارنة حجم الاجماليات الرئيسية بين الدول وتقييم أداء الاقتصاد المحلي بالمقارنة مع اقتصاديات مماثلة أخرى.

مراحل تطور إعداد الحسابات القومية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

تحمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسؤولية إصدار الرقم الإحصائي الرسمي لكافة البيانات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية. وكان لابد من اتباع احدث النظم الإحصائية لإصدار البيانات على قدر واف من الدقة والموثوقية. ولذلك حرص الجهاز على تطبيق احدث التوصيات والتعاريف الدولية فيما يخص إعداد الحسابات القومية. ولهذا تبنى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نظام الحسابات القومية SNA93 كإطار عمل دليلي شامل يوجه كافة الجهود الإحصائية المبذولة في الحقل الاقتصادي. وفي بناء هذه المنظومة شهد إعداد الحسابات القومية تطورات عديدة في عمر زمني قصير نسبيا سواء من حيث التغطية أو الموثوقية. وفيما يلي وصفا للمراحل التي شهدتها عملية إعداد الحسابات القومية في الجهاز:

أولا: التجربة الأولى لإعداد الحسابات القومية 1994

بدأت هذه التجربة من الصفر، وكان حجر الأساس فيها تعداد المنشآت 1994 والذي شكل إطار معاينة ارتكزت عليه كافة المسوح الاقتصادية التي نفذت لأول مرة عن عام 1994 كإسناد زمني. وشكلت هذه المسوح قواعد البيانات الإحصائية اللازمة لإعداد الحسابات القومية، وشملت تلك المسوح أنشطة الصناعة، التجارة الداخلية، الخدمات (الهادفة وغير الهادفة للربح) ومقاولي الإنشاءات.

كما استندت إلى بعض السجلات الإدارية، حيث صدرت أول حسابات قومية فلسطينية عن عام 1994 كجهد أولي متواضع وطموح. ولقد عانت هذه التجربة من بعض الفجوات التي تمثلت في:

- حساب صافي الصادرات والواردات بأسلوب البواقي من خلال المتطابقة الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي بطريقتي الإنتاج والإنفاق وذلك بسبب عدم توفر إحصاءات تجارة خارجية لذلك العام.
- تقدير نشاط النقل بشقيه المنظم وغير المنظم لعدم وجود مسح يغطي هذا النشاط.
- تغطية تعويضات العاملين من إسرائيل فقط عند احتساب الدخل القومي الإجمالي وعدم تغطية صافي عوائد الاستثمار من الخارج.
- اللجوء إلى العينة في تغطية بيانات الحكم المحلي من البلديات والمجالس القروية.
- صعوبة تقدير بيانات الحكومة لخضوع غزة واريحا فقط في حينها للسيادة الفلسطينية والجزء المتبقي للإدارة المدنية الاسرائيلية.
- عدم تطابق فترات الإسناد الزمني لمسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطيني ودورات مسح القوى العاملة مع عام الإسناد 1994، واللجوء إلى تثبيط القيم للحصول على تقديرات لذلك العام.
- إعداد الحسابات القومية على مستوى تجميعي بما لا يمكن من الكشف عن مواطن عدم الاتساق الداخلية للبيانات على جانبي الإنتاج والإنفاق.
- حداثة التجربة في كافة المسوح التي نفذت بما فيها تعداد المنشآت 1994، الأمر الذي لم يمكنا من تلافي بعض المشاكل.

ثانيا: الحسابات القومية 1995- 1996:

تم إعداد الحسابات القومية في هذه المرحلة للعامين 1995 و 1996 معاً بعد أن تم تنفيذ مسوح ميدانية باستمارتين منفصلتين للعامين المذكورين، بحيث كانت إحداهما مفصلة للعام 1996 والأخرى مختصرة للعام 1995. وكان الهدف من ذلك هو تضييق الفجوة الزمنية في إصدار حسابات قومية حديثة. ومن الجدير ذكره أنه تم تحديث إطار المسوح الاقتصادية لهذه الدورة باللجوء إلى السجلات الإدارية وبعض الزيارات الميدانية. وقد تميزت هذه المرحلة بمجموعة من التطورات الفنية وخصوصاً على صعيد التغطية والشمول تمثلت بما يلي:

- تغطية نشاط النقل بتنفيذ مسح النقل المنظم، بعد أن تم اللجوء إلى التقدير في العام 1994.
- تغطية نشاط الوساطة المالية بمسح شامل ومنظم للبنوك وشركات التأمين إضافة إلى صرافي العملات ووكلاء التأمين.
- توفر إحصاءات تجارة خارجية للصادرات والواردات من السلع وعدم اللجوء إلى التقدير بأسلوب البواقي.
- إعداد ميزان المدفوعات الفلسطيني للعامين المذكورين مما مكن من احتساب الدخل القومي الإجمالي والدخل القومي المتاح الإجمالي. كما وفر هذا الميزان أيضاً تقديرات عن التجارة الخارجية من الخدمات.

- كمـــا أن المسوح الاقتصادية التي نفذت استندت على تعداد المنشآت 1994، وقد تم تحديثها بإدخال المؤسسات التي انشأت بعد عام 1994.

ورغـــم هذا التطور في التغطية الإحصائية إلا أن إعداد البيانات ظل على مستوى تجميعي جداً للناتج المحلي الإجمالي سواء بطريقة الإنتاج أو الإنفاق أو الدخل، وظلت المشكلة في عدم التمكن من الكشف بمستوى تفصيلي عن مواطن عدم الاتســـاق فـــي البـــيانات، وبالتالي عدم التمكن من القيام بالتعديلات المطلوبة للأنشطة الاقتصادية والمعاملات بصورة منهجية ومنتظمة.

ثالثا: جداول العرض والاستخدام: الحسابات القومية 1997 و 1998

شكلت هذه المرحلة قفزة فنية نوعية في تقديرات الحسابات القومية كان أبرز ما يميزها أمران رئيسيان:

- الاســـتناد إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت1997، حيث مكن هذا التعداد من تحقيق مستوى أفضـــل من التغطية والشمول سواءً فيما يخص إطار المعاينة للمسوح الاقتصادية (سجل المنشآت) أو تقديرات إنفاق الأسر المعيشية وفق نتائج تعداد السكان.
- اعتماد جداول العرض والاستخدام كمنهجية لاعداد وتركيب الحسابات القومية وتتميز هذه المنهجية بأنها تحقق اتســـاقاً داخلياً كاملاً للبيانات وعلى مستوى تفصيلي، حيث يتم تحقيق التوازن بين جانبي العرض والاستخدام بـــتعديل البيانات الأقل جودة ومواءمتها مع البيانات التي يعتقد بأنها أكثر موثوقية. ولا شك أن هذا من شأنه تحقيق مستوى أعلى في جودة واتساق البيانات مقارنة بالأعوام السابقة.

وقد كشفت هذه المرحلة عن العديد من مواطن عدم الاتساق في البيانات على مستوى تفصيلي، وقادت في بعض الأحيان إلـــى تعديلات جوهرية على بعض مصادر البيانات كالتجارة الخارجية. كما أنها مكنت من تحقيق تقدير أفضل للقطاع غـــير المـــنظم بعـــد أن كانـــت تغطـــى في نشاطي الإنشاءات والنقل فقط. وساهم ذلك في تعميق فهم معدي البيانات الاحصائية لهيكلية الاقتصاد الوطني وتداخلاته المختلفة.

رابعا: السلسلة الزمنية المنقحة بالأسعار الجارية والثابتة (1994-2000)

بعـــد إصدار سلسلة من الحسابات تعذر معها لاسباب منهجية عقد أي مقارنات أو اشتقاق لأي اتجاهات أو معدلات نمو للاقتصـــاد الوطنـــي وقد حال عدم الاتساق هذا دون تمكن مستخدمي البيانات الاحصائية من تحقيق استفادة حقيقية في تحلـــيل واقـــع الاقتصـــاد الوطني. اصبح من الضروري إجراء مراجعة شاملة للقيام بجهد فني أكاديمي بهدف إصدار سلســـلة زمنـــية منقحة تستوفي شروط الحد الأدنى الذي يسمح بإجراء مقارنات بين السنوات في تحليل الاقتصاد الكلي. وقد تميزت هذه المرحلة بإصدار الحسابات القومية، ولأول مرة، بالأسعار الثابتة والتي تمثل الأساس الفعلي للحكم على مســـتوى الـــتطور فـــي الاقتصاد الكلي. كما تطلب إعداد السلسلة الزمنية للحسابات القومية مجموعة من الإجراءات والمعالجات الفنية شملت ما يلي:

- إعـــادة توزيـــن المسوح الاقتصادية للأعوام 1994-1996 بالاستناد إلى نتائج تعداد المنشآت 1997، ويشمل ذلك أيضاً إعادة التعريف الجغرافي للقدس حسب تعريف التعداد 1997[1].

[1] ويشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في حزيران من عام 1967.

- إعـــادة تجمـــيع ومعالجـــة البيانات للمصادر الأخرى من غير المسوح الاقتصادية وما يشمل ذلك من تحديث لمصـــادر البـــيانات من السجلات الإدارية (وتشمل بشكل أساسي بيانات الحكومة المحلية والمركزية وبيانات وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين).
- الاســـتفادة مـــن جداول العرض والاستخدام المعدة عبر عامليين متتاليين في تحديد التعديلات المطلوبة لموازنة القيم بصورة تجميعية على جانبي الإنتاج والإنفاق.
- إعداد المثبطات السعرية اللازمة لإعداد السلسلة الزمنية المنقحة بالأسعار الثابتة.

الفصل الثاني

التعاريف والمصطلحات

لقد تم تعريف المتغيرات وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام 1993.

1. مفاهيم عامة:

الوحدة الإحصائية:

يعرف نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة (SNA'93) نوعين رئيسيين من الوحدات الإحصائية:

- **الوحـــدة التنظيمـــية – المؤسسة (Institutional Unit- Enterprise):** وتعرف بأنها كيان اقتصادي قادر بحكـــم ما له من حقوق على امتلاك الأصول وتحقيق الخصوم والارتباط بأنشطة اقتصادية والتعامل بصفقات مع أطراف أخرى.
- **المنشـــأة (Establishment):** وهـــي مؤسسة أو جزء منها تنتج بشكل أساسي مجموعة واحدة من السلع (مع احتمالـــية الإنـــتاج مـــن أنشـــطة ثانوية) حيث يحقق هذا النشاط الرئيسي غالبية القيمة المضافة، ويهدف تجزيء المؤسسة الواحدة إلى عدة منشآت الى خلق وحدات إحصائية أكثر تجانساً من الناحية الإنتاجية.

الصناعة:

تعـــرف الصـــناعة بأنهـــا مجموعة من المنشآت التي تمارس نفس النشاط الاقتصادي. ويتفق هذا التعريف مع تعريف التصـــنيف القياســـي الســـلعي الموحد حيث تنقسم الصناعات إلى عدة مستويات، ويسمى أعلى مستوى تجميعي طائفة التبويـــب، أمـــا الأدنى من ذلك فيسمى قسم. ويتم تحديد المجموعات المتنوعة تبعاً لطبيعة الإنتاج واستخدامه وهيكلية المدخلات. وتتضمن الجداول المعروضة في هذا التقرير فئات التصنيف ذات العلاقة بالاقتصاد الفلسطيني.

القطاع:

ينقســـم المجتمع في نظام الحسابات القومية إلى خمسة قطاعات مؤسسية: الحكومة، المؤسسات غير الهادفة للربح والتي تخدم الأسر المعيشية، الشركات المالية، الأسر المعيشية والشركات غير المالية. في هذا التقرير، لم يتم عرض البيانات علـــى مســـتوى القطاعـــات المؤسســـية غـــير أن معظم الأنشطة يمكن ربطها بواحد أو اثنين من القطاعات المؤسسية المذكورة.

قطـــاع الشـــركات المالـــية: ويشمل الشركات المالية بشكل رئيسي البنوك وشركات التأمين ومؤسسات الأنشطة المالية المساعدة مثل صرافي العملات الذين يحفظون سجلات محاسبية متكاملة عن أنشطتهم.

قطـــاع الشـــركات غير المالية: يشمل الشركات غير المالية كل الجهات الأخرى والتي تنتج السلع والخدمات المسوقة كنشاط اقتصادي رئيسي لها. ويتميز المنتجون في هذا القطاع عنهم في القطاع العائلي باحتفاظهم بمجموعة متكاملة من الحسابات، ويعود جزء هام من القيمة المضافة في باقي الأنشطة لهذا القطاع.

قطـــاع الحكومة: وهي كيان قانوني قائم على نظم سياسية ويملك سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية سارية على الغير. وتظهـــر الحكومـــة في فلسطين على مستويين: مركزي ومحلي. ويلاحظ في الجداول أن هناك جزءاً هاماً من النشاط الاقتصادي يرتبط بالقطاع الحكومي ويظهر تحت بند "منتجو الخدمات الحكومية" [1] .

قطـــاع المؤسســـات غـــير الهادفة للربح والتي تخدم الأسر المعيشية: كما يشير الاسم، وعلى الرغم من أنها تنتج سلعاً وخدمـــات، فـــإن المؤسســـات غير الهادفة للربح لا تولد دخلا أو ربحاً للوحدات التي تملكها. ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعـــات: مجموعة تخدم قطاع الأعمال (ومثال ذلك غرف التجارة والصناعة والتي تصنف ضمن قطاع الشركات غـــير الماليـــة)، ومجموعـــة تشـــكل جزءاً من قطاع الحكومة (كالمستشفى المملوك للحكومة)، والمجموعة الثالثة هي المؤسســـات التـــي تخـــدم الأسر المعيشية. وتشمل المجموعة الأخيرة الاتحادات العمالية والمهنية والكنائس والجمعيات الخيرية ومنظمات الإعانة الممولة من القطاع الخاص.

قطـــاع الأسر المعيشية: تعرف الأسرة المعيشية بأنها مجموعة صغيرة من الأفراد الذين يشتركون في السكن ويجمعون بعـــض أو كل دخلهم وثروتهم ويستهلكون أنواعا معينة من السلع والخدمات بصورة جماعية، تتألف بشكل أساسي من الإســـكان والغـــذاء. ويمكن للأسر المعيشية أن تكون ضمن المنتجين بالإضافة لكونهم المستهلكين الرئيسيين، إذ أن كل الأنشـــطة الاقتصـــادية التي تقع ضمن حدود الإنتاج وتمارس من قبل جهات لا تحتفظ بمجموعة متكاملة من الحسابات تعتبر ضمن قطاع الأسر المعيشية. وتشمل الجداول المعروضة نشاط الخدمات المنزلية (أو الأسر المعيشية التي يعمل لديهـــا أفـــراد مقـــابل أجور) والتي تنتسب لهذا القطاع. ويشارك القطاع العائلي أيضا في العديد من الأنشطة الأخرى المعروضة في الجداول مثل الزراعة والتجارة الداخلية.

الإقامة:

يعتبر الأفراد والمنشآت مقيمين في الاقتصاد الذي يشكل مركز اهتمامهم الاقتصادي. وهذا يعني انهم سيقيمون في ذلك الاقتصاد بجزء هام من أنشطتهم الاقتصادية ويمكثون لفترة طويلة. وبهذا فإن مفهوم الإقامة هو مفهوم اقتصادي، وليس له علاقة بمفهوم قانوني، ويجب ألا يربط بمفاهيم الجنسية أو المواطنة.

وبالنسبة للأفراد، فإن المعيار الرئيسي لتحديد مركز الاهتمام الاقتصادي هو قاعدة "السنة الواحدة": فإذا ما بقي فرد، أو كان لديه النية أن يبقى في بلد ما لمدة تزيد عن سنة واحدة، فإنه يعتبر مقيماً في ذلك البلد من حيث المدلول الاقتصادي. ويســـتثنى من هذه القاعدة الطلاب والمرضى والعاملين لدى السفارات والبعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية من غير مواطنـــي الدولة التي تقيم فيها هذه الهيئات. ويعتبر الأفراد من المجموعات الثلاثة المذكورة غير مقيمين في الاقتصاد الذي يعيشون فيه، بل مقيمون في بلدهم الأصلي بغض النظر عن مدة تواجدهم.

أمـــا بالنسبة للمنشآت فإنها تعتبر دوماً مقيمة في البلد الذي تتواجد فيه. وهذا منسجم مع مفهوم الإقامة بأنه مكان مركز الاهـــتمام الاقتصـــادي، لان ممارسة نشاط إنتاجي لا يتم عادة بشكل عابر دون أن تكون هناك النية للبقاء لفترة طويلة. والاستثناء الوحيد في حالة المنشآت، هي تلك التي تشغل معدات متنقلة، مثل صيادي الأسماك الذين يبقون في مياه دولة ما لفترة محددة من الزمن، وكذلك بعض شركات المقاولات التي تقوم بالالتزام التعاقدي لإنجاز مشروع محدد دون توفر النية لتمديد الإقامة بعد إنجاز هذا الالتزام، حيث تعتبر هذه الأنشطة مقيمة في الاقتصاد الوطني للعاملين فيها طالما أنهم لا يحـــتفظون بحســـابات مستقلة لنشاطهم في الخارج. أما إذا كانوا يحتفظون بحسابات مستقلة لنشاطهم في الدولة التي

---

[1] تعمـــل الكثـــير مـــن الـــدول على نشر البيانات المتعلقة بالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الحكومية تحت طوائف التبويب المتعلقة بهذه الأنشطة نفسها وفقا لتوصيات نظام الحسابات القومية.

يمارســونه فــيها حيــث يدفعون الضرائب ويحظون بترخيص في مزاولة عملهم، فيعتبر نشاطهم حينئذ مقيماً في تلك الدولة.

باقي الضفة الغربية:

يقصــد بهــا الضــفة الغربية **باستثناء** ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في حزيران من عام 1967.

القدس (منطقة J1):

ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في حزيران من عام 1967. احصائيا، تتألف محافظة القدس من جزئين هما: J1 ويضم القدس كما هي في التعريف أعلاه، وJ2 ويضم باقي المحافظة.

2. مفاهيم الإنتاج:

الإنتاج:

يقــاس الإنتاج خلال فترة زمنية محددة بقيمة المنتجات النهائية من السلع والخدمات المنتجة من قبل منشأة ما والتي يتم اســتخدامها مــن قــبل وحدات أخرى لاغراض الاستهلاك ذاتياً أو لغايات التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الذاتي. ويشمل الإنتاج فئتين: السلع النهائية، وما يسمى "بالمنتجات تحت التشغيل"، والأخيرة تعني المنتجات التي تستغرق وقتاً طويلاً لإنتاجها، مثل القطعان التي تربى للذبح والأعمال الإنشائية. وتقدر قيمة معظم السلع في اللحظة التي تكتمل فيها العملــية الإنتاجية، غير أن عملية إنتاج بعض السلع قد تمتد لتتجاوز الفترة المحاسبية (كما هو الحال في المنتجات تحت التشغيل)، وهنا يتم تقدير قيمة هذه المنتجات وتسجيلها في تلك الفترة المحاسبية، مثال ذلك أعمال الإنشاءات والمحاصيل الزراعية الشتوية.

ويمكن تصنيف الإنتاج إلى:

- مخرجات مسوقة، وهي السلع والخدمات التي تباع بأسعار مجدية اقتصادياً، كما هو الحال بالنسبة لمعظم السلع والخدمات التي تباع في المخازن ومحلات البيع بالتجزئة.
- مخــرجات الإنتاج للحساب الخاص، وهي السلع والخدمات المستهلكة في نفس الوحدة الإنتاجية، مثل المنتجات الزراعية التي تنتج وتستهلك في نفس المزرعة.
- مخــرجات غــير مسوقة أخرى، وهي السلع والخدمات المنتجة من قبل الحكومة أو المؤسسات التي لا تهدف للربح، والتي تقدم مجاناً أو مقابل أسعار غير مجدية اقتصادياً. مثال ذلك خدمات التعليم التي تقدمها الحكومة.

يــتم تقييم المخرجات حالما تنشأ السلع من العملية الإنتاجية. ويمكن أن يتم التقييم بعدة طرق، اعتماداً على الضرائب والإعانــات علــى الإنــتاج والــواردات التي يتم اعتبارها في التقييم، (كان يشار لهذه الضرائب باسم "الضرائب غير المباشــرة" في نظام 1968 حيث الغي هذا الاصطلاح في نظام 1993). ويوصي نظام الحسابات القومية لعام 1993 بــأن يتم التقييم بأسعار المنتجين وبالأسعار الأساسية. ويعني السعر الأساسي قيمة السلعة أو الخدمة التي يتلقاها المنتج قــبل أية ضرائب مفروضة أو إعانات ممنوحة باستثناء ما يتم جبايته أو قبضه قبل المباشرة بالعملية الإنتاجية. وتسمى مــثل هــذه الضــرائب "بالضــرائب الأخرى على الإنتاج" في نظام 1993، وهي تتألف بشكل رئيسي من الضرائب

المفروضة على استخدام الأرض أو الأبنية ورسوم الترخيص. أما ما يمكن أن تحوله الحكومة لمنشأة ما بهدف تخفيض التلوث بغض النظر عن حجم الإنتاج فيصلح كمثل للإعانات التي يمكن أن يتلقاها المنتج قبل المباشرة بالعملية الإنتاجية. أمـــا سعر المنتج فهو عبارة عن السعر الأساسي مضافاً إليه كل الضرائب والإعانات على الإنتاج والواردات (باستثناء ضـــريبة القـــيمة المضـــافة) والتي تسمى "بالضرائب والإعانات على المنتجات". وأبرز أمثلة على هذه الضرائب هي ضـــريبة المبيعات، وضريبة المكوس، والرسوم على الواردات. أما الإعانات فيمكن أن تأخذ أشكالا متعددة لعل أكثرها انتشاراً الإعانات على الصادرات أو الواردات.

ويـــناقش نظام الحسابات القومية لعام 1993 بشكل موجز تعريف أسلوبي التقييم الباقيين وهما: أسعار السوق، وتكلفة العوامـــل، ويمثل سعر السوق سعر المنتج مضافاً إليه ضريبة القيمة المضافة. وقد تم استخدام هذا الأسلوب في التقييم فـــي الحســـابات القومية الفلسطينية لصعوبة فصل ضريبة القيمة المضافة. أما أسلوب التقييم حسب تكلفة العوامل فلا يشـــمل أيـــة ضرائب على الإنتاج أو الواردات[2]. وبطبيعة الحال فإن أي من أساليب التقييم الأربعة المذكورة أعلاه لا تشمل هوامش النقل التي يتقاضاها المنتج بشكل مستقل.

الخدمـــات المالية: يقاس إنتاج الخدمات المالية بحاصل مجموع تكلفة الخدمة الفعلية والمحتسبة. ويعتبر ذلك ضرورياً لان المؤسســـات المالـــية في كثير من الحالات تحقق إيراداتها عن طريق قيمة الفرق بين الفوائد على القروض والفوائد على الودائع. وفي حين أن احتساب تكاليف الخدمة الفعلية يتم بأسلوب مباشر فإن احتساب تكلفة الخدمة المحتسبة اكثر تعقـــيداً، إذ أن التكلفة المحتسبة (والتي تسمى **خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة**) وتساوي مجموع دخـــل الملكية المستحق للمؤسسات المالية مطروحاً منه إجمالي قيمة الفوائد المستحقة على هذه المؤسسات، ويستثنى من ذلك دخل الملكية المتحقق من استثمار الأموال الخاصة بالمؤسسات نفسها.

وفي احتساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج تظهر تكلفة الخدمة المحتسبة بالإشارة السالبة لنشاط وهمي، وذلك لـــتفادي الاحتساب المضاعف. وباعتبار انه لا يتم بالتعريف فصل تكلفة الخدمة المحتسبة عن الفوائد المدفوعة فإنه لا يمكـــن قـــياس تكلفة الخدمة من جانب الإنفاق سواء بما يتعلق بالمؤسسات أو بالأسر المعيشية، ويترتب على ذلك عدم إدراج تكلفـــة الخدمة المحتسبة كبند نفقة. وعليه فقد ظهرت تكلفة الخدمة المحتسبة كاستهلاك وسيط لنشاط وهمي وهو إجـــراء متـــبع فـــي العديـــد من الدول الأخرى. وباعتبار أن جزءاً من تكلفة الخدمة مدفوعة في الواقع من قبل الأسر المعيشـــية (والتـــي يصنف استهلاكها كاستهلاك نهائي وليس استهلاك وسيط)، فإن تقدير الاستهلاك الوسيط الكلي تبعاً لذلك يصبح أعلى قليلاً من الواقع وبالتالي تكون القيمة المضافة اقل قليلاً من الحقيقة أيضا.

خدمـــات التأمين: يقاس إنتاج التأمين بقيمة تكلفة الخدمة الفعلية والمحتسبة. وفي حالة التأمين على غير الحياة (التأمين ضـــد الحـــوادث مثل تأمين المركبات والحريق والتأمين البحري وغيرها) تكون تكلفة الخدمة المحتسبة تساوي: أقساط التأمين المستحقة بما يتعلق بالمخاطر المترتبة خلال فترة الإسناد + الدخل المتحقق من استثمار الاحتياطات الفنية لفترة الإســـناد – المطالـــبات المستحقة الدفع عن فترة الإسناد. ويقصد بالدخل المذكور في المعادلة السابقة دخل الملكية (أي الدخـــل مـــن الأصول المالية كالفوائد وأرباح الأسهم والحصص، والأصول غير المالية غير المنتجة كإيجار الأراضي) إضافة إلى مكاسب الاقتناء المتحققة.

---

[2] يـــنص النظام بشكل واضح على تجنب استخدام التقييم بتكلفة العوامل نظراً للصعوبات الخاصة بمفهوم هذا التقييم. للمزيد من الاطلاع على نقاش لهذه المفاهيم راجع الفقرات 6.230 – 6232 في النظام المذكور.

وبالنسبة إلى التأمين على الحياة فإن الإنتاج يقاس بنفس الأسلوب، فهو يتألف من المكونات الثلاث المذكورة أعلاه إضافة إلى قيمة التناقص في الاحتياطات الفنية، حيث تقوم شركات التأمين ببناء هذه الاحتياطات لاستخدامها في دفع المستحق من المطالبات المترتبة على بوالص التأمين المشمولة في هذه البرامج.

الاستهلاك الوسيط:

الاستهلاك الوسيط هو مجموع قيمة المدخلات المستخدمة أو المستهلكة أو المتلفة أو المحولة في العملية الإنتاجية. وهو يقاس خلال فترة زمنية محددة بشكل مشابه للإنتاج.

ويتم تقييم الاستهلاك الوسيط بأسعار المشترين، والتي تعرف بأنها سعر المنتج مضافاً إليه هوامش النقل وهوامش تجارة الجملة والتجزئة. وتكون قيمة إجمالي الاستهلاك الوسيط على مستوى الاقتصاد الكلي هي نفسها سواء حسبت بأسعار المشترين أو أسعار المنتجين. أما على المستوى التفصيلي فهناك فرق بين التقييمين.

القيمة المضافة:

هي مفهوم يتعلق بالإنتاج ويشير إلى القيمة المتولدة لأية وحدة تمارس أي نشاط إنتاجي. ويعرف إجمالي القيمة المضافة بحاصل طرح الاستهلاك الوسيط من إجمالي الإنتاج. أما صافي القيمة المضافة فيتم الحصول عليها بطرح استهلاك رأس المال الثابت من إجمالي القيمة المضافة. ويعكس صافي القيمة المضافة مستوى النشاط الإنتاجي بصورة أفضل، إلا أنه بسبب صعوبة قياس استهلاك رأس المال الثابت بصورة دقيقة، فإن مفهوم إجمالي القيمة المضافة هو الأكثر استخداماً.

والقيمة المضافة بأسعار المنتجين تتمثل بالفرق بين قيمة الإنتاج بالأسعار الأساسية وقيمة الاستهلاك الوسيط بأسعار المشترين مضافا لذلك الضرائب (ناقص الإعانات) على الإنتاج. وإذا ما استثنيت هذه الضرائب والإعانات فانه يتم الحصول على القيمة المضافة بالأسعار الأساسية.

الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً تجميعياً للإنتاج الذي يتم خلال فترة زمنية محددة. وبشكل مشابه للإنتاج والقيمة المضافة يمكن أن يختلف تقييم الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لما يؤخذ في الاعتبار من ضرائب وإعانات. ويقدر عادة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق أو أسعار المنتجين أو الأسعار الأساسية.

ولتقدير الناتج المحلي الإجمالي، هناك ثلاثة طرق: طريقة الإنتاج وطريقة الإنفاق وطريقة الدخل. ووفق أسلوب الإنتاج يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي من خلال جمع إجمالي القيمة المضافة لكافة الأنشطة الاقتصادية.

وباعتبار أن العرض من مكونات القيمة المضافة لكافة السلع والخدمات يجب أن يساوي إجمالي المبالغ المنفقة على نفس السلع والخدمات، فإن المتطابقة التالية لا بد أن تتحقق:

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق = الاستهلاك النهائي + التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي + التغير في المخزون + الصادرات (سلع وخدمات) – الواردات (سلع وخدمات).

وبنفس المنطق، وباعتبار أن الدخل مرتبط تماماً بالعملية الإنتاجية فإن القيمة المضافة الكلية تستخدم كدخل على رأس المال (فائض التشغيل) والعمل (تعويضات العاملين) إضافة إلى الضرائب المدفوعة ذات الصلة بالعمليات الإنتاجية مطروحاً منها الإعانات. وعليه تكون المتطابقة التالية أيضا قائمة:

الـــناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق = تعويضات العاملين (المستحقة على المنتجين المقيمين للعاملين المقيمين وغير المقيميـــن) + صافي فائض التشغيل (المستحق للمؤسسات التي تمارس الإنتاج وهي مقيمة بالتعريف) + استهلاك رأس المال الثابت + الضرائب (مطروحاً منها الإعانات) على الإنتاج والواردات.

وقـــد تعذر في الحسابات القومية الفلسطينية الحالية توفير تقديرات مستقلة عن استهلاك رأس المال الثابت، مما استدعى عرض فائض التشغيل بقيمته الإجمالية، أي شاملاً استهلاك رأس المال الثابت.

3. فئات الاستخدام النهائي:

الاستهلاك النهائي:

إن الاســـتهلاك النهائي الذي يتم تسجيله في الحسابات القومية يتم من قبل الأسر المعيشية، والحكومة، والمؤسسات غير الهادفـــة للـــربح. وبهذا المعنى لا يعتبر استهلاك المنشآت استهلاكاً نهائياً، إذ تعتبر المنتجات التي تستخدم في العملية الإنتاجية بمثابة استهلاك وسيط.

ويـــتم تسجيل **الاســـتهلاك النهائي للأسر المعيشية** بأسعار المشترين، وهو يتألف من الإنفاق على كافة السلع والخدمات باســـتثناء الإنفـــاق علـــى إنشـــاء المساكن الذي يعتبر بمثابة تكوين رأسمالي ثابت إجمالي لحساب المالكين. أما إيجار المساكن فيصنف كاستهلاك نهائي منفق من الأسر المعيشية.

ويعـــامل **الاستهلاك النهائي للحكومة والمؤسسات التي لا تهدف للربح** في نظام الحسابات القومية لعام 1993 كما كان في نظام 1968 فهو يقاس بقيمة الإنتاج مطروحاً منها قيمة المقبوضات من المبيعات.

ويمكـــن تقسيم الإنفاق لهذين القطاعين إلى فئتين: إنفاق فردي وآخر جماعي. ويتألف الأول من ذلك الإنفاق الذي يفيد الأفـــراد، مـــثال ذلـــك: الخدمات الطبية، أما الإنفاق الجماعي فله صبغة عامة، مثال ذلك: إنفاق الحكومة على الدفاع والأمن العام الذي يعتبر ضمن هذه الفئة.

التكوين الرأسمالي الإجمالي:

يمكـــن تقســـيم هذا البند إلى ثلاثة مركبات: التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، والتغير في المخزون، وصافي حيازة الـــنفائس (الحيازات الثمينة)، حيث يعرّف التكوين الرأسمالي الإجمالي (أو الاستثمار) كمجموع لهذه المركبات الثلاثة. ويتم قياس الاستثمار بأسعار المشترين كما هو الحال عند قياس الاستهلاك.

ويتمثل التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي بقيمة ما يقتنيه المنتجون، مطروحاً منه ما يتصرفون به، من السلع الرأسمالية الجديـــدة والمســـتعملة (بما في ذلك إنفاق الأسر المعيشية على المساكن، حيث تكون الأسر المعيشية بهذا المعنى منتجة لخدمات الإسكان)، إضافة للتحسينات الرأسمالية على الأراضي والأصول الجوفية، ويضاف لذلك أيضا تكلفة نقل الملكية لهـــذه الأصـــول.[4] ويمكـــن للسلع الرأسمالية أن تكون ملموسة كالمساكن والمباني والآلات والمعدات ... الخ، أو غير ملموسة مثل حقوق الامتياز والعلامات التجارية وبرامج الكمبيوتر ... الخ.

---

[4] هناك بعض التبسيط بهذا التعريف، إذ أن التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي يشمل التحسينات الرأسمالية لكل الأصول غير المنتجة الملموسة وتكالـــيف نقـــل الملكية لكل الأصول غير المنتجة. وتشمل الأصول غير المنتجة الملموسة، إضافة للأرض والأصول الجوفية، مصادر المياه والمصـــادر غير العضوية المفتلحة. في حين أن الأصول غير المنتجة عامة تشمل أيضا، إضافة للأصول غير المنتجة الملموسة، أصولا غير ملموسة مثل براءات الاختراع والعقود القابلة للتأجير واسم الشهرة القابل للشراء. وعلى أي حال لم تجر أية محاولة لتقدير قيم هذه المعاملات والتي يفترض أنها ذات قيم متدنية في فلسطين.

أما التغير في المخزون فيقاس بقيمة السلع الداخلة إلى المخزون مطروحاً منها قيمة السلع الخارجة منه. ويجب أن تقيم السلع بالأسعار الجارية، أي بأسعار لحظة إدخالها أو إخراجها من المخزون، بحيث يتم التثبت من تجنب احتساب مكاسب الاقتناء غير الفعلية. ويشمل التغير في المخزون "المنتجات تحت التشغيل" والتي تم نقاشها فيما سبق.
وتعرف النفائس بأنها أصول لا تتلف مع مرور الوقت وهي لا تستخدم أساسا للإنتاج أو الاستهلاك بل يحتفظ بها بشكل رئيسي كمخزون للقيمة، مثال ذلك الذهب غير النقدي والألماس والمجوهرات واللوحات والتحف الفنية وما شابه. ولم يؤخذ هذا العنصر بالاعتبار في التكوين الرأسمالي في الاحتسابات الحالية.

الصادرات والواردات من السلع والخدمات:

تشمل الصادرات والواردات المتاجرة بالسلع والخدمات بين المقيمين وغير المقيمين، بما في ذلك البيع والمقايضة والهدايا.

4. مركبات الدخل:

تعويضات العاملين:

يعرف هذا البند بأنه مجموع الأجور النقدية والعينية، بما في ذلك المساهمات في الضمان الاجتماعي، والتي تدفع لأي مستخدم مقابل عمل يؤديه.

الضرائب على الإنتاج:

تعرف الضرائب بأنها مدفوعات نقدية أو عينية إجبارية ودون مقابل يدفعها المنتجون إلى الحكومة العامة. وتتألف الضرائب على الإنتاج من ضرائب على المنتجات تدفع على السلع والخدمات عند إنتاجها أو بيعها أو تصريفها، ومن ضرائب أخرى على الإنتاج يدفعها المنتج المقيم نتيجة ممارسته لعملية الإنتاج.

الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات (باستثناء ضريبة القيمة المضافة):

تتألف الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من ضرائب مفروضة على السلع والخدمات والتي تصبح مستحقة لحظة عبور هذه السلع الحدود الوطنية أو الجمركية.
وتشمل رسوم الواردات الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم المستحقة على أنواع معينة من السلع عند عبورها لحدود المنطقة الاقتصادية.
وتشمل ضرائب الواردات الأخرى (عدا ضريبة القيمة المضافة) ضريبة المبيعات العامة ورسوم المكوس (التي تفرض على سلع معينة كالتبغ والوقود والسيارات) والضرائب الأخرى التي يمكن أن تفرض على الخدمات.... وما إلى ذلك.

الإعانات على الإنتاج:

تعرف الإعانات على الإنتاج بأنها مدفوعات جارية تقدمها الحكومة دون مقابل للمنتجين أو المستوردين المحليين. وهي تتألف من الإعانات على المنتجات التي تدفع على كل وحدة من السلعة أو الخدمة المنتجة، ومن الإعانات الأخرى على الإنتاج التي يمكن أن يتلقاها المنتج المقيم من الحكومة كنتيجة لممارسته العملية الإنتاجية.

إجمالي فائض التشغيل:

يعرف هذا البند بأنه يساوي إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية مطروحاً منها إجمالي تعويضات العاملين (بما فيها التعويضات المدفوعة لغير المقيمين)، ومطروحاً منها الضرائب ناقص الإعانات على المنتجات. ويمكن تحليل

إجمالـــي فـــائض التشـــغيل إلى صافي فائض التشغيل واستهلاك رأس المال الثابت[5]. ولم يكن بالإمكان في الحسابات القومية الفلسطينية إجراء مثل هذا التمييز بالنظر لعدم توفر البيانات.

دخل الملكية:

هو الدخل الذي يتلقاه مالك اصل مالي أو اصل ملموس غير منتج (كالأرض)، مقابل تقديم أموال إلى، أو وضع الأصل الملموس غير المنتج تحت تصرف، وحدة مؤسسية أخرى.

الدخل القومي الاجمالي[6]:

يقـــيس هذا المتغير القيمة الكلية للدخل الأولي المتحقق للمقيمين. ويعرف الدخل الأولي بأنه الدخل الناجم عن ممارسة نشـــاط إنتاجي أو نتيجة ملكية أصول مالية أو ملكية الأراضي والأصول الجوفية. ويمكن قياس الدخل القومي الإجمالي كمجموع للبنود التالية:

- تعويضات العاملين المقبوضة للمقيمين.
- فائض التشغيل المتحقق للوحدات الإنتاجية (وهي مقيمة بالتعريف).
- الضرائب على الإنتاج والواردات مطروحاً منها الإعانات والمتحققة للحكومة.
- الدخل من الأصول المالية والأراضي والأصول الجوفية المتحقق للمقيمين.

ويطرح من ذلك:

-الدخل من الأصول المالية والأراضي والأصول الجوفية المستحق على المقيمين.

ويمكـــن للدخل القومي الإجمالي أن يقدر بأسلوب آخر عن طريق إضافة الدخل الأولي المتحقق للمقيمين وطرح الدخل الأولي المتحقق لغير المقيمين من الناتج المحلي الإجمالي.

الدخل المتاح الإجمالي:

يقـــيس هذا المتغير الدخل المتوفر للمقيمين والقابل للإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية (السلع والخدمات المنتجة محلياً أو المستوردة) أو للادخار. ويمكن قياس الدخل المتاح الإجمالي محلياً كمجموع للبنود التالية:

الدخـــل القومي الإجمالي، الضرائب الجارية المتحققة على الدخل والثروة وغيرها المستحقة للمقيمين، مساهمات وعوائد الضـــمانات الاجتماعية المستحقة للمقيمين، صافي أقساط وتعويضات التأمين على غير الحياة للمقيمين، تحويلات محلية متـــنوعة أخرى و التحويلات الجارية المقبوضة من غير المقيمين (والتي يمكن أن تأخذ أياً من الأشكال الواردة أعلاه). مطروحاً من ذلك نفس البنود السابقة على جانب المدفوعات.

ويمكـــن أيضـــا قياس الدخل المتاح الإجمالي بصورة مبسطة من خلال إضافة صافي التحويلات من غير المقيمين إلى الدخل القومي الإجمالي.

---

[5] يجب التمييز بين استهلاك رأس المال الثابت والاهتلاك الدفتري لرأس المال الثابت الذي يستخدم في المحاسبة التجارية بشكل أساسي للغايات الضـــريبية، إذ أن استهلاك رأس المال الثابت يقيس الانخفاض في الأصول الثابتة نتيجة الاستخدام والتراجع والتقادم المادي، وهو متغير يتعلق بالنظرة للمستقبل.

[6] كان يشار لهذا البند بالناتج القومي الإجمالي في نظام الحسابات القومية لعام 1968، وقد الغي هذا الاصطلاح في نظام 1993.

الفصل الثالث

النتائج الرئيسية

الأداء العام للاقتصاد الوطني

أشـــارت النـــتائج النهائية لبيانات الحسابات القومية 1994–2000 والتي تغطي مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني في هـــذه الفترة إلى نمو متذبذب في الناتج المحلي الإجمالي عكس الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية، حيث أنه وبالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الضفة الغربية وقطاع غزة نجد انه قد ارتفع خلال تلـــك الفـــترة 1994–2000 بنســـبة 36%، حيث بلغ أعلى معدل نمو حققه الاقتصاد في العام 1997 حيث سجل نسبة 12.2%، بينما أقل معدل نمو حققه في العام 2000 بحيث بلغ -5.4%.

هـــذا الـــنمو الحاصل في العام 1997 يعزى إلى النمو في العديد من الأنشطة مثل نشاط النقل والتخزين والاتصالات، والذي نما بحوالي 35.2%، حيث شهد العام 1997 زيادة واضحة في إعداد العاملين في قطاع النقل المنظم والذي بلغت نسبته 52% عن عام 1996. هذا بالإضافة إلى قطاع الاتصالات الذي شهد مع تسلم شركة الاتصالات لمهام عملها في كـــانون ثانـــي مـــن العام 1997 نموا في قطاع الاتصالات في الأراضي الفلسطينية. إضافة إلى نشاط النقل والتخزين والاتصـــالات فـــان العام 1997 قد شهد أيضا نموا في نشاط الوساطة المالية والتأمين بنسبة 39.8% عن عام 1996 حيـــث حقـــق هذا العام أعلى ارتفاع لعدد المؤسسات فيه بنسبة 50% عما كان عليه العام 1996 وذلك بسبب بدء عمل الســـوق المالـــية وما رافقه من زيادة واضحة في عدد الشركات المالية العاملة فيه وبالتالي التأثير المباشر على ارتفاع التشغيل في العام 1997 أكثر من غيره.

يجـــدر بالذكـــر أنه بالإضافة إلى تلك الأسباب فان العام 1997 قد تم فيه رصد نشاط الشركات المملوكة للحكومة لأول مـــرة. بالتالي كل هذه الأسباب مجتمعة تفسر معدل النمو العالي الحاصل في العام 1997، والذي ساهم في التخفيف من وطأة التأثير المباشر للاغلاقات المتكررة الحاصلة في ذلك العام، والتي بلغت 85 يوما في الضفة الغربية و70 يوما في قطاع غزة، كما ساهمت في التخفيف من حالة الركود التي عاشها الاقتصاد الفلسطيني خلال الأعوام 1995–1996.

بالرغم من ذلك فانه من الجدير بالذكر أن الاضطرابات السياسية والمشاكل التي عانى منها المجتمع الفلسطيني كان لها أبـــرز الأثر على معدلات النمو، حيث الاغلاقات المتكررة والشاملة والتي عطلت عجلة الاقتصاد الفلسطيني حيث بلغت ذروتهـــا فـــي العـــام 1996، مما جعل الاقتصاد الفلسطيني يمر بحالة ركود شديدة لم يتجاوز معدل النمو فيها 2.5% بالأسعار الثابتة.

إضافة إلى ذلك فقد عانى الاقتصاد من الأوضاع السياسية المتردية خلال الربع الأخير من العام 2000، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدلات النمو بنسبة كبيرة بحيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة بنسبة 5.4%.

ومـــن الملاحـــظ في البيانات وجود ارتفاع في قيمة البيانات في الأسعار الثابتة عنها في الجارية للأراضي الفلسطينية، وذلـــك علـــى عكـــس ما هو متوقع من أن تلجأ المثبطات السعرية إلى تخفيض قيمة الأسعار الجارية وأن تخضعها إلى التغير الحاصل في أسعار الصرف، إلا أن السبب الرئيسي لهذا الارتفاع هو الخصوصية في الواقع الفلسطيني حيث أن البيانات من مصادرها المختلفة يتم تسجيلها بالشيكل الإسرائيلي، ومن ثم يتم تحويلها إلى الدولار الأمريكي حيث شهدت بعـــض السنوات تراجعا لمعدلات أسعار صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي باستثناء عام 1995. وبما أن عام 1997 هو سنة الأساس فلم تختلف قيم الأسعار الجارية عن الثابتة فيه.

أولا: <u>المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي</u>

فيما يتعلق بالمساهمة النسبية للانشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي، فنلاحظ أن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد خدماتي بالدرجة الاولى ويبدو ذلك من خلال حجم مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي حيث تراوحت مساهمته (والذي يشمل فروع الفنادق والمطاعم، الانشطة العقارية والايجارية والتجارية، أنشطة التعليم والصحة والعمل الاجتماعي بالاضافة الى الانشطة المجتمعية والاجتماعية والشخصية) ما بين 21-24% خلال السنوات 1994- 2000 .

وتأتي الانشطة الصناعية في المرتبة الثانية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي حيث حققت أعلى نسبة لها في العام 1994 والتي بلغت 21%، تليها تجارة الجملة والتجزئة والتي بلغت ذروتها في العام 1994 حيث شكلت 17%.

المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بالأسعار الجارية للأعوام 1994-2000 (نسبة مئوية)

النشاط الاقتصادي	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الزراعة وصيد الأسماك	12.3	11.1	12.2	10.8	11.3	10.3	9.5
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه	21.3	20.0	17.0	15.4	15.6	14.9	15.7
الإنشاءات	10.5	8.7	9.2	7.7	7.9	11.0	5.6
تجارة الجملة والتجزئة	17.3	15.3	11.4	11.7	10.6	11.4	11.7
النقل والتخزين والاتصالات	4.5	4.3	4.1	4.7	4.9	4.7	5.1
الوساطة المالية	1.0	1.8	2.0	2.6	2.9	3.3	4.1
الخدمـــــــــــات	22.8	21.7	21.6	22.0	21.9	22.2	23.5
الإدارة العا مه والدفاع	10.0	10.9	11.9	11.4	10.9	11.3	13.3
الخدمات المنزلية	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
*أخرى	0.1	6.0	10.4	13.5	13.8	10.7	11.3
المجمـــــــوع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

ملاحظة:1. * تشمل الشركات المملوكة للحكومة، خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة، الرسوم الجمركية وصافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات.

2. في العام 1994 لم يشمل بند أخرى الشركات المملوكة للحكومة، الرسوم الجمركية صفر وضريبة القيمة المضافة متدنية.

3. في العام 1995 تحسن مستوى جمع الرسوم الجمركية والضرائب على الواردات. ومنذ العام 1997 تم شمول الشركات المملوكة للحكومة.

وفـيما يتعلق بالانشطة الاقتصادية التي شهدت ثباتا في مساهمتها النسبية، نلاحظ ان قطاع النقل والتخزين والاتصالات قد شهد ثباتا في مساهمته خلال الاعوام 1994-1996، ما لبث أن ارتفع في العام 1997 ليسجل 5% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ويعود ذلك الى النمو الحاصل في نشاط النقل المنظم الذي سجل ارتفاعا في أعداد العاملين نتيجة سعي الجهـات المختصـة في السلطة الوطنية الفلسطينية الى تنظيم قطاع النقل وتحويله من النقل في القطاع غير المنظم الى قطاع منظم ملتزم بالقوانين والانظمة التي تخص النقل والاتصالات.

أمـا فـيما يـتعلق بقطاع الانشاءات فقد شهد تذبذبا واضحا في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي حيث سجل أعلى مساهمة له في العام 1999 بمقدار 11%، حيث سجل ذلك العام أعلى ارتفاع في القيمة المضافة لقطاع المقاولات، بينما سجل ادنى معدل له في العام 2000 فقد بلغ 6%.

ثانيا: <u>الناتج المحلي الإجمالي(GDP) 1994-2000</u>

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً تجميعياً للإنتاج الذي يتم خلال فترة زمنية محددة. وبشكل مشابه للإنتاج والقيمة المضافة يمكن أن يختلف تقييم الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لما يؤخذ في الاعتبار من ضرائب وإعانات. ولتقدير الناتج المحلي الإجمالي، هناك ثلاثة طرق: طريقة الإنتاج وطريقة الإنفاق وطريقة الدخل.

الشكل التالي يوضح الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والثابتة للاعوام 1994-2000 للاراضي الفلسطينية:

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والثابتة في الاراضي الفلسطينية للاعوام 1994-2000
(مليون دولار أمريكي)

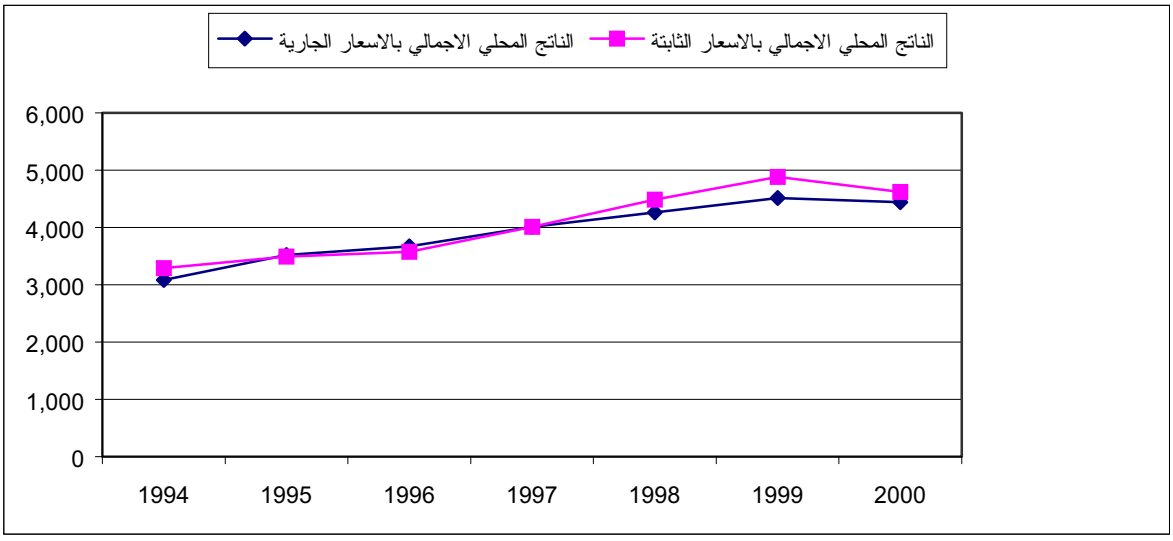

ومن الملاحظ من خلال الشكل السابق ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة عنه بالاسعار الجارية باستثناء عام 1995، وذلـك يعود الى التراجع الحاصل في معدلات صرف الشيكل الاسرائيلي مقابل الدولار، والتي ادت الى تراجع في الاسعار اذا ما تم قياسها بالدولار الأمريكي.

أمـا بالنسبة إلى نسب النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة، فنجد الاقتصاد الفلسطيني قد حقق أعلى معدل للنمو خلال العام 1997 وذلك للاسباب التي تم ذكرها سابقا، ومن ثم انخفض إلى 5.4% في العام 2000.

الشـــكل التالـــي يبيـــن نســـب النمو والتغير الحاصل على معدلات النمو خلال الاعوام 1994-2000 بالاسعار الثابتة للاراضي الفلسطينية:

نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للأعوام 1994-2000

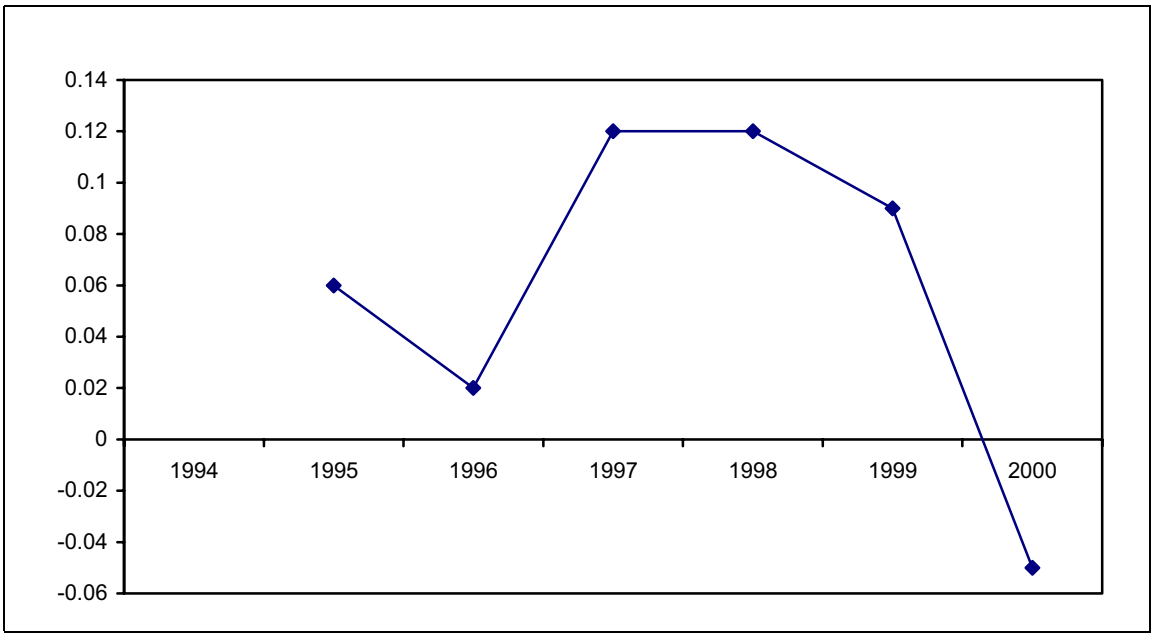

ثالثاً: الدخل القومي الإجمالي(GNI) 1994-2000

أما الدخل القومي الإجمالي- والذي يقيس دخل كافة الفلسطينيين المقيمين في الاقتصاد الوطني والمتحققة نتيجة مشاركتهم بعمل إنتاجي أو امتلاكهم لأصول مالية- فقد كانت قيمته أعلى بوضوح من الناتج المحلي الإجمالي. ويعود ذلك بشكل أساسي للعوائد المتحققة من عمل الفلسطينيين في إسرائيل بالإضافة إلى عوائد استثمارات المقيمين لأموالهم في الخارج.

الشكل التالي يبين الارتفاع الحاصل على الدخل القومي الاجمالي في الاراضي الفسطينية بالاسعار الجارية والثابتة:

الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في الأراضي الفلسطينية للأعوام 1994-2000
(مليون دولار أمريكي)

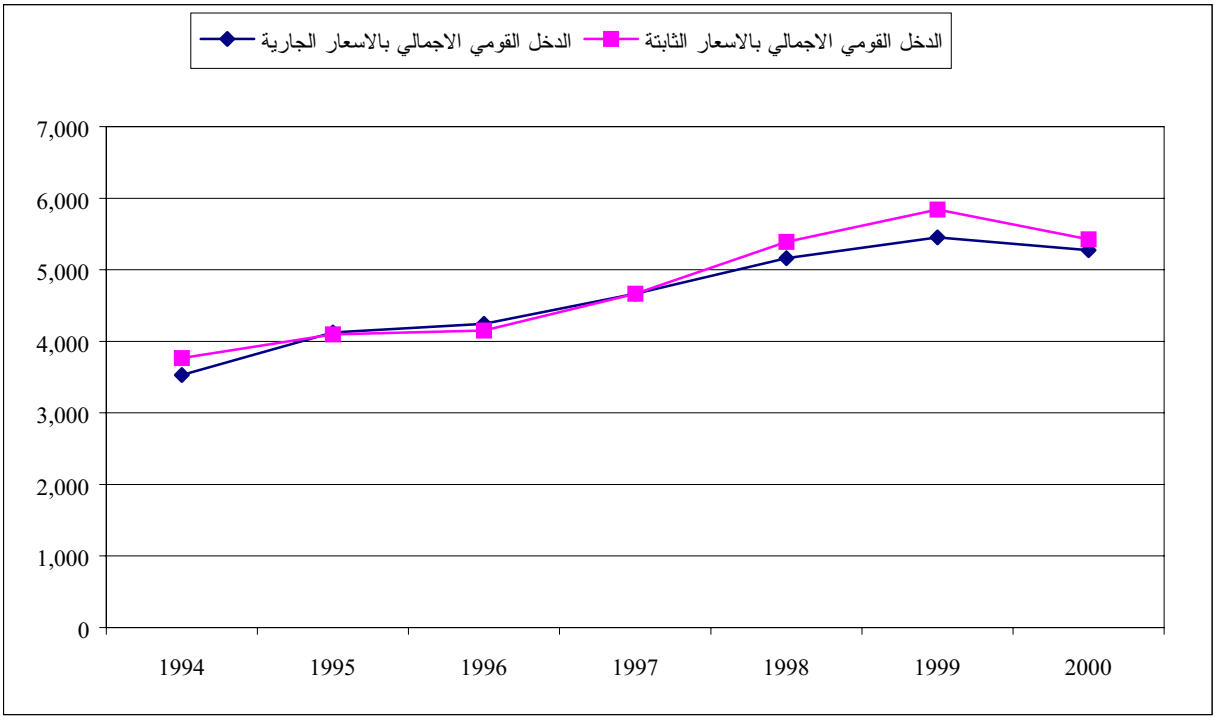

رابعاً: الدخل المتاح الإجمالي (GDI) 1994-2000

كما هو الحال في أغلب الدول النامية، يفوق الدخل القومي المتاح الإجمالي كلاً من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي. ويعود ذلك للمعونات والهبات الجارية التي يقدمها المجتمع الدولي بالإضافة إلى تحويلات الفلسطينيين في الشتات لعائلاتهم في الداخل. وتشير بيانات السلسلة الزمنية المنقحة إلى أن قيمة الدخل القومي المتاح الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بالأسعار الجارية والثابتة (بالمليون دولار أمريكي) كانت على النحو الموضح في الشكل التالي:

الدخل المتاح الاجمالي بالاسعار الجارية والثابتة في الاراضي الفلسطينية للاعوام 1994-2000

(مليون دولار أمريكي)

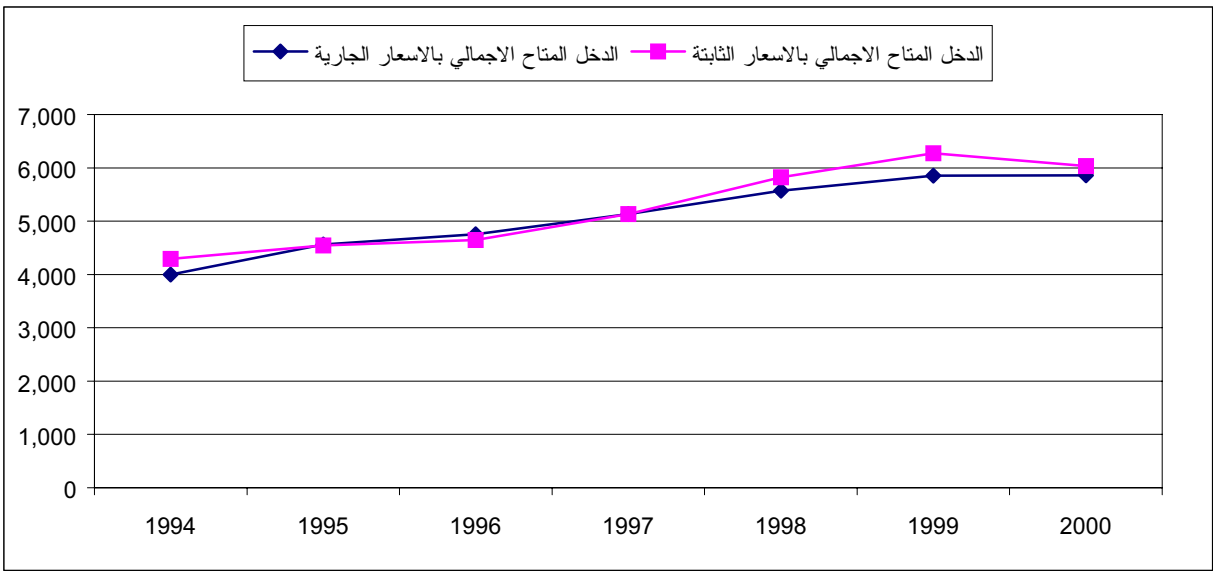

كما يمكن مقارنة أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي للاراضي الفلسطينية خلال الاعوام 1994-2000 من خلال الشكل التالي:

أهم المؤشرات الاقتصادية للاراضي الفلسطينية بالاسعار الثابتة خلال الاعوام 1994-2000

(مليون دولار أمريكي)

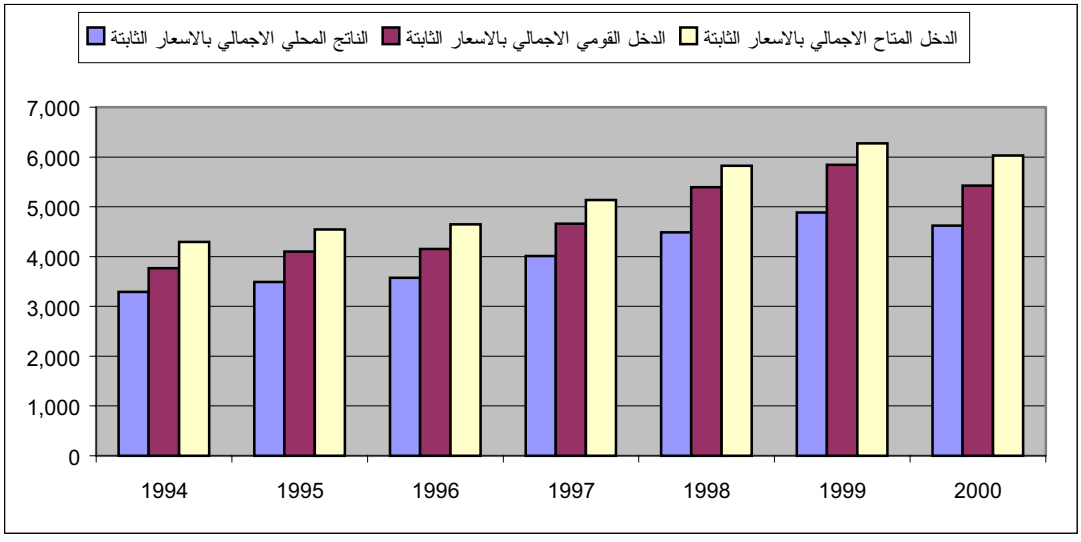

ومن الملاحظ كذلك حدوث تذبذب واضح في قيم الأدخار وذلك يعود بالدرجة الاولى الى التذبذب في الدخل المتاح الاجمالي، حيث يبين الشكل التالي كل من الادخار وصافي التحويلات من الخارج بالاسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية خلال الأعوام 1994-2000:

الادخار وصافي التحويلات من الخارج بالاسعار الثابتة للاراضي الفلسطينية خلال الأعوام 1994-2000

(مليون دولار أمريكي)

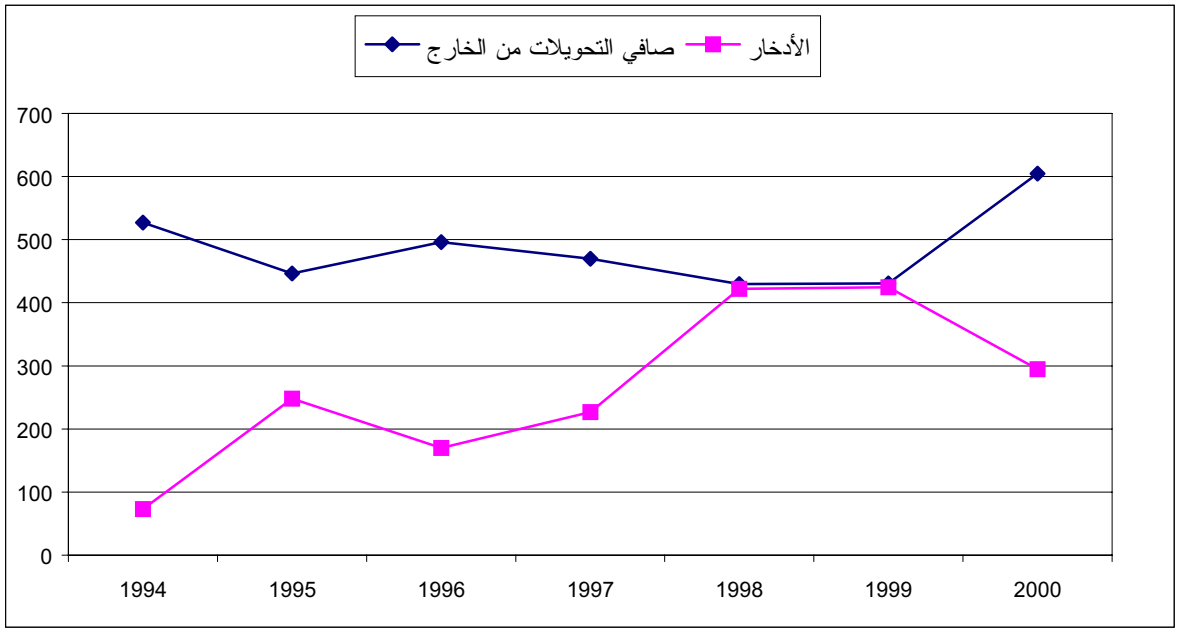

خامساً: مؤشرات نصيب الفرد

أولا: بالأسعار الجارية

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الدخل القومي الإجمالي والدخل المتاح الإجمالي للأراضي الفلسطينية بالأسعار الجارية للأعوام 1994-2000 (بالدولار الأمريكي) على النحو التالي:

المتغير	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1,330.2	1,416.6	1,394.2	1,441.5	1,470.8	1,495.7	1,410.1
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	1,523.6	1,661.1	1,613.9	1,675.5	1,781.9	1,806.1	1,674.4
نصيب الفرد من الدخل المتاح الإجمالي	1,724.7	1,836.2	1,807.4	1,844.3	1,923.5	1,938.1	1,860.4

ثانيا: بالأسعار الثابتة

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الدخل القومي الإجمالي والدخل المتاح الإجمالي للأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة 1994-2000 (بالدولار الأمريكي) على النحو التالي:

المتغير	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1,420.0	1,405.6	1,359.7	1,441.5	1,548.2	1,617.2	1,466.4
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	1,625.1	1,650.8	1,577.3	1,675.5	1,860.9	1,934.8	1,722.7
نصيب الفرد من الدخل المتاح الإجمالي	1,852.7	1,830.6	1,765.9	1,844.3	2,009.1	2,077.4	1,914.6

حيث يبين الشكل التالي نصيب الفرد من أهم مؤشرات الحسابات القومية بالاسعار الثابتة:

نصيب الفرد من مؤشرات الحسابات القومية الاساسية بالاسعار الثابتة للاعوام 1994-2000

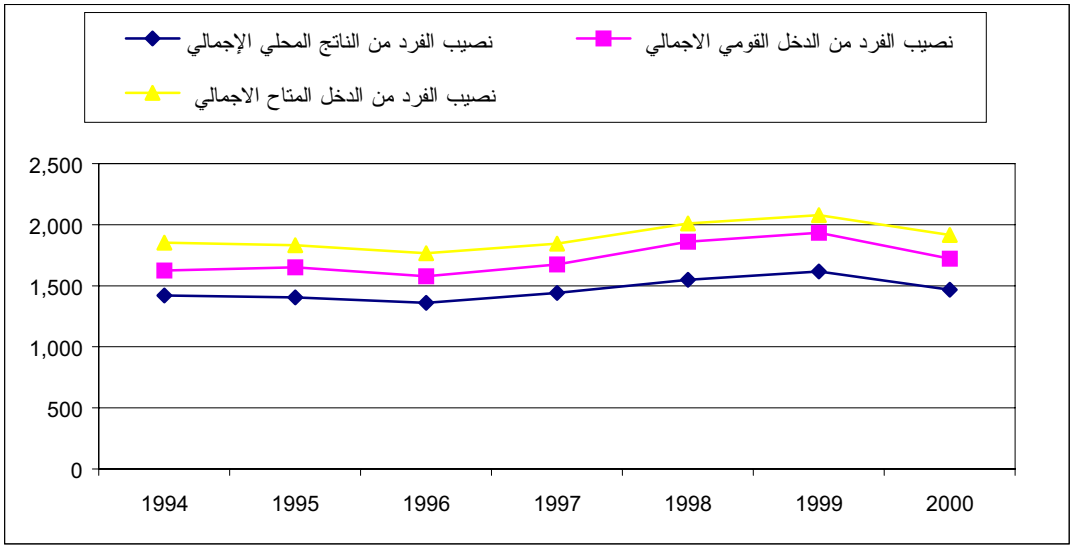

سادسا : <u>الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الانفاق</u>

تشير النتائج الى أن الانفاق الاستهلاكي النهائي على الناتج المحلي الاجمالي حقق أعلى قيمة للانفاق على الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للعام 1999، حيث بلغت 5,848.8 مليون دولار والذي شكل الانفاق الاستهلاكي النهائي للاسر المعيشة النسبة الاكبر.

أما التكوين الرأسمالي الاجمالي فقد بلغ 2,162.4 مليون دولار في العام 1999 وهي أعلى قيمة له، حيث شكل التكوين الرأسمالي من المباني ما نسبته تقريبا 60% في العام 1999. وكما ذكر سابقاً فإن هناك ارتفاعاً نسبياً متفاوتاً للناتج المحلي الإجمالي والذي انعكس بدوره على الإنفاق أيضا مقارنة بالسنوات السابقة، حيث يوضح الشكل التالي الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للأراضي الفلسطينية:

أهم مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الانفاق بالأسعار الثابتة للأراضي الفلسطينية خلال الأعوام 1994-2000

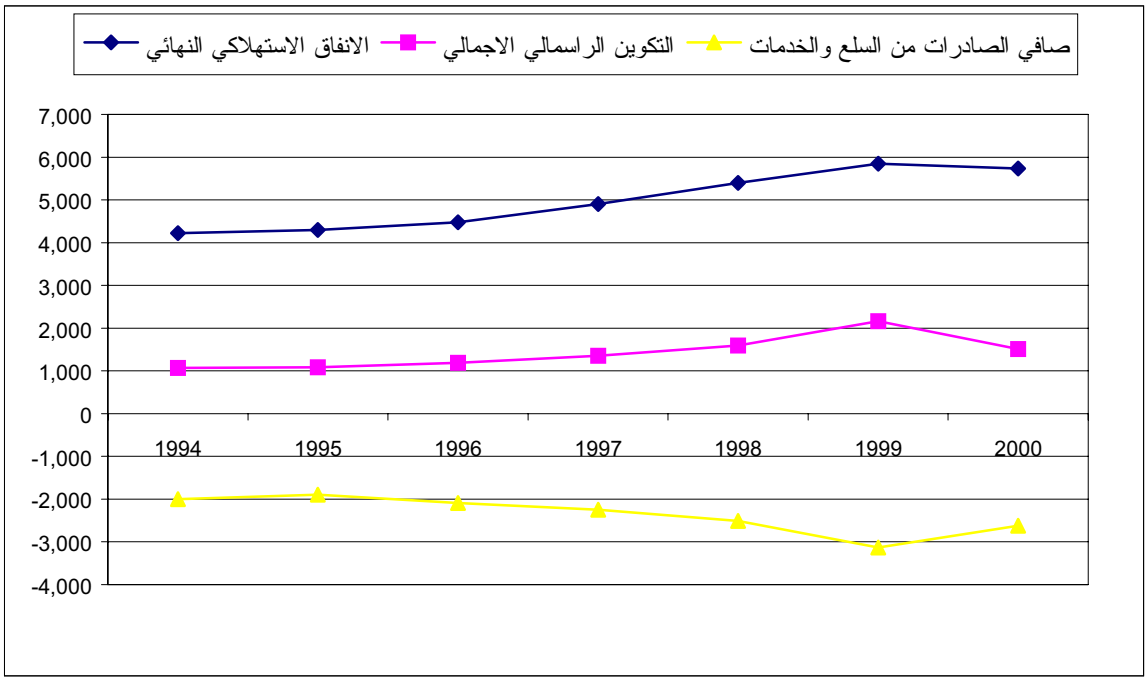

الفصل الرابع

المنهجيات

4-1 السلسلة الزمنية المنقحة بالأسعار الجارية

4-1-1 مصفوفة مصادر البيانات:

الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنتاج والدخل:

النشاط	المصدر	ملاحظات فنية
الزراعة وصيد الأسماك	الإحصاءات الزراعية مسح إنفاق واستهلاك الأسرة مسح معاصر الزيتون	لا توفر الإحصاءات الزراعية بيانات حول تعويضات العاملين في النشاط الزراعي والتي يتم الحصول عليها من مسح القوى العاملة. كما يتم تقدير الاستهلاك الوسيط لإنتاج الثروة السمكية نظراً لعدم توفر البيانات من الإحصاءات الزراعية لذلك. ويوفر مسح معاصر الزيتون تقدير إنتاج المزارع من عصر الزيتون كنشاط صناعي ثانوي.
التعدين واستغلال المحاجر	المسح الصناعي	
الصناعة التحويلية	المسح الصناعي مسح معاصر الزيتون مسح إنفاق واستهلاك الأسرة	
إمدادات المياه والكهرباء	المسح الصناعي ميزانيات البلديات والمجالس القروية مسح إنفاق واستهلاك الأسرة	
الإنشاءات	مسح المقاولين (القطاع المنظم) مسح الأبنية القائمة (القطاع غير المنظم)	يتم استخدام مسح القوى العاملة في تقدير تعويضات العاملين لقطاع الإنشاءات غير المنظم والتي لا تتوفر من مسح الأبنية القائمة.
تجارة الجملة والتجزئة	مسح التجارة الداخلية	
الفنادق والمطاعم	مسح الخدمات	
النقل والتخزين والاتصالات	مسح النقل والتخزين والاتصالات (القطاع المنظم)	

	مسح النقل غير المنظم (القطاع غير المنظم)	
النشاط	**المصدر**	**ملاحظات فنية**
الوساطة المالية	مسح المالية والتأمين تقديرات لإنتاج الصرافين ووكلاء التأمين	
الأنشطة الايجارية والعقارية والتجارية وخدمات الأعمال	مسح الخدمات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة تقديرات الإيجارات المحتسبة المسوح الاقتصادية	
الإدارة العامة والدفاع	الموازنة العامة (للحكومة المركزية) ميزانيات البلديات والمجالس القروية (الحكومة المحلية) ميزانيات المؤسسات خارج الموازنة الصندوق القومي الفلسطيني للحكومة في الخارج	
التعليم	مسح الخدمات ميزانية UNRWA ميزانية وزارة التعليم	
الصحة والعمل الاجتماعي	مسح الخدمات ميزانية UNRWA ميزانية وزارة الصحة	
أنشطة الخدمة الاجتماعية والمجتمعية والشخصية	مسح الخدمات	
الخدمات المنزلية	مسح إنفاق واستهلاك الأسرة	

مصادر الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق:

المعاملة	المصدر	ملاحظات
الإنفاق النهائي للأسر المعيشية	مسح إنفاق واستهلاك الأسرة	يتم اللجوء إلى التقدير في حال عدم توفر المسح بناء على أحدث مسح تم تنفيذه
الإنفاق النهائي الحكومي	السجلات الإدارية الحكومية وتشمل: الحكومة المركزية الحكومة المحلية المؤسسات خارج الموازنة الحكومة في الخارج مسح إنفاق واستهلاك الأسرة	حيث يوفر مسح انفاق واستهلاك الاسرة الفلسطيني مدفوعات القطاع العائلي للحكومة من رسوم خدمات مختلفة والتي تطرح من إنتاج الحكومة المركزية لاحتساب الإنفاق النهائي الحكومي لها
الإنفاق النهائي للمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية	مسح الخدمات ميزانية UNRWA مسح إنفاق واستهلاك الأسرة	حيث يوفر مسح انفاق واستهلاك الاسرة مدفوعات القطاع العائلي من التعليم والصحة والتي يقدر منها الجزء المتعلق بالمؤسسات غير الهادفة الى الربح وتخدم الاسر المعيشية
التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	مسح المقاولين (التكوين الرأسمالي من الأبنية) مسح الأبنية القائمة(التكوين الرأسمالي من الأبنية) إحصاءات التجارة الخارجية من السلع الرأسمالية حسب التصنيف الاقتصادي الموحد (التكوين الرأسمالي من غير الأبنية)	يمكن الحصول أيضاً على هذه البيانات من المسوح الاقتصادية، إلا أن المشكلة فيها تكمن بتراكم الأخطاء الإحصائية لتعدد المصادر.
التغير في المخزون	المسوح الاقتصادية	
الصادرات	إحصاءات التجارة الخارجية (السلع) تقديرات حساب باقي العالم (الخدمات)	ويعتمد هذا التقدير على مصادر مختلفة
الواردات	إحصاءات التجارة الخارجية (السلع) تقديرات حساب باقي العالم (الخدمات)	ويعتمد هذا التقدير على مصادر مختلفة

مصادر الدخل القومي الإجمالي والدخل المتاح الإجمالي:

المعاملة	المصدر	ملاحظات
صافي تعويضات العاملين في الخارج		
تعويضات العاملين (المقيمين) المقبوضة في الخارج	ميزان المدفوعات	يمكن مراجعة مصادر حساب باقي العالم لمعرفة تفاصيل هذه المصادر.
تعويضات العاملين (لغير المقيمين) المدفوعة للخارج	ميزان المدفوعات	يمكن مراجعة مصادر حساب باقي العالم لمعرفة تفاصيل هذه المصادر.
صافي دخل الملكية		
دخل الملكية المقبوض	ميزان المدفوعات	يمكن مراجعة مصادر حساب باقي العالم لمعرفة تفاصيل هذه المصادر.
دخل الملكية المدفوع	ميزان المدفوعات	يمكن مراجعة مصادر حساب باقي العالم لمعرفة تفاصيل هذه المصادر.
صافي التحويلات الجارية من الخارج		
التحويلات الجارية المقبوضة من الخارج	ميزان المدفوعات	يمكن مراجعة مصادر حساب باقي العالم لمعرفة تفاصيل هذه المصادر.
التحويلات الجارية المدفوعة للخارج	ميزان المدفوعات	يمكن مراجعة مصادر حساب باقي العالم لمعرفة تفاصيل هذه المصادر.

4-1-2: الأسس العامة للتنقيح

لا شـــك أن تـــراكم قاعدة بيانات متسقة عبر سلسلة زمنية متتالية من السنوات ترصد الكثير من المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية الكلية تتيح فرصة إرساء ملامح ثابتة للاقتصاد الوطني وهيكليته، كما أنها تمكن صناع القرار في أي بلد من رســـم سياساتهم وصياغة قراراتهم على ضوء ما يمكن استخلاصه من نتائج جوهرية لواقع الاقتصاد الوطني من حيث نســـب النمو للأنشطة الاقتصادية عبر السنوات، أو نسب المدخلات إلى المخرجات في مرافق الإنتاج المختلفة، أو نسب مكونات القيم المضافة (تعويضات العاملين، الضرائب، فائض التشغيل).

<u>وفيما يلي الأسس العامة التي اتبعت في تنقيح السلسلة الزمنية بالأسعار الجارية:</u>

- **تحديـــث مصـــادر البيانات كلما كان ذلك ممكنا:** حيث تم اعتماد مصادر البيانات الأكثر حداثة للسجلات الإدارية كالحكومة ووكالة الغوث، وتلك المتعلقة بتقديرات عدد السكان.

- **توحـــيد منهجـــية إعـــداد البـــيانات من مصادرها المختلفة عبر السنوات** بالاعتماد على المنهجية الأحدث والتي تـــبلورت مـــع تـــراكم المعرفة الفنية والإلمام بواقع البيانات الإحصائية من ناحية وهيكلية الاقتصاد الوطني من ناحية أخرى. ويشمل ذلك توحيد منهجية احتساب إنتاج الحكومة والإيجارات المحتسبة للأبنية التي يقطنها مالكوها واحتساب التكوين الرأسمالي وغيرها. وقد مكن هذا التوجه باعتماد المنهجية الأكثر حداثة وتوحيدها عبر السنوات إلى إحراز تقدم

كبير على مستوى جودة البيانات، كما أنه يوفر الأساس اللازم قبل القيام بأي عمليات لمقارنة البيانات أو احتساب لنسب النمو عبر السنوات.

- **توحيد مستوى التغطية للبيانات في الأنشطة الاقتصادية المختلفة** بما يضمن قدر الإمكان تهميش أي معدلات زيادة ناجمة عن تطور التغطية الإحصائية عبر السنوات المختلفة ويشمل ذلك:

  - تعديل نتائج المسوح الاقتصادية لما قبل عام 1997 باعتماد إطار التعداد العام للمنشآت 1997، حيث تبين أن تعداد عام 1994 للمنشآت والذي وفر إطار المعاينة للمسوح الاقتصادية للأعوام من 1994–1996 وبعد مقارنته بتعداد عام 1997 لم يأخذ بالاعتبار الكثير من المؤسسات التي أنشئت في العام 1994 وما دون، مما استدعى العودة إلى الوراء واحتساب المؤشرات المختلفة لهذه المؤسسات ضمن ما يسمى بإعادة توزين المسوح الاقتصادية.

  - الخروج بتقديرات أكثر دقه للقطاع غير المنظم بناءً على مدلولات جداول العرض والاستخدام لعامي 1997 و 1998، فقد أتاح استخدام جداول العرض والاستخدام لأول مرة مقارنة ما هو معروض في الاقتصاد بما هو مستخدم على مستوى تفصيلي لكل سلعة من السلع، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان هناك قيم للإنتاج في قطاعي النقل غير المنظم والإنشاءات غير المنظم أقل من الواقع حيث تم الاستدلال على ذلك من خلال جانب الإنفاق ومن ثم تم تعديل جانب الإنتاج بالرفع بناء على ذلك.

- **تحسين مستوى الاتساق العام لهيكلية البيانات:** فبعد أن تم تحديث البيانات من مصادرها المختلفة وتوحيد منهجية إعدادها بقدر ما كان ذلك ممكناً، تم النظر في هيكلية هذه البيانات من حيث نسبة المدخلات إلى المخرجات، نسبة تعويضات العاملين إلى القيمة المضافة، منطقية معدلات النمو في الإنتاج والقيمة المضافة وكذلك التوزيع الجغرافي للبيانات عبر السلسلة. وقد مكن ذلك من كشف وتعديل المظاهر الشاذة للبيانات عند النظر في النسق العام الذي تشير إليه السلسلة.

- **الاستفادة من تعديلات جداول العرض والاستخدام:** فقد مكن إعداد جداول العرض والاستخدام على مدى سنتين متتاليتين من استخلاص نتائج حول التعديلات الرئيسية المطلوبة لتحقيق الاتساق الداخلي للبيانات. وعلى وجه الخصوص تم الكشف عن البيانات المبالغ في تقديرها (كالإنتاج الزراعي مثلاً) أو تلك التي قدرت بأقل من الواقع (كالقطاع غير المنظم للإنشاءات والنقل وغيرهما) وذلك عند مقارنة مجموع ما هو معروض بمجموع ما هو مستخدم من السلع على مستوى تفصيلي للاقتصاد الكلي.

- **توحيد التعريف الجغرافي للقدس** وباقي الضفة الغربية عبر السنوات بناء على تعريف التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، والذي أعاد تعريف القدس على أنها " ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية في حزيران 1967 ".

- **إجراء تعديلات ميكانيكية في المرحلة النهائية لتحقيق التوازن بين الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنتاج والناتج المحلي حسب الإنفاق بالأسعار الجارية:** فبعد أن تستنفذ كافة الإمكانيات في تحقيق سلسلة منطقية على مستوى النشاط الاقتصادي/ المعاملة الاقتصادية للسلسلة الزمنية بالأسعار الجارية ويتم تجميع كافة البيانات ضمن منظومة الحسابات

القومـــية، لا بـــد وأن تظل هناك تباينات بين الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنتاج من ناحية والإنفاق من ناحية أخرى بسبب تباين مصادرهما الإحصائية، وهنا تجري عملية توزيع لهذه التباينات بتعديل أحد الجانبين أو كليهما، مع الحرص على عدم الإخلال بهيكلية البيانات واتجاهها العام عبر السلسلة الزمنية.

- **إعـــادة النظر في السلسلة الزمنية بالأسعار الجارية بعد الحصول على نتائجها بالأسعار الثابتة:** حيث يتم فحص منطقية اتجاه البيانات بعد تثبيطها والعودة إلى البيانات بالأسعار الجارية لإجراء أي تعديلات يعتقد بأنها ضرورية للحصول على نتائج منطقية بالاستناد إلى المعرفة بواقع الاقتصاد الكلي الفلسطيني وأدائه العام عبر تلك الأعوام.

تعديل نتائج المسوح الاقتصادية (إعادة التوزين):

تـــم تعديـــل نتائج المسوح الاقتصادية سواء تلك التي تنفذ بالعينة أو بالحصر الشامل. حيث تبين من نتائج التعداد العام للمنشـــآت عام 1997 عدم شمول التغطية في الأطر المستخدمة لتنفيذ المسوح الاقتصادية للأعوام 1994-1996 والتي اعتمدت تعداد 1994 كأساس.

مبررات إعادة التوزين – تعديل نتائج المسوح الاقتصادية

1. رفع مستوى التغطية لمجتمع المنشآت الاقتصادية في ضوء نتائج التعداد العام للمنشآت عام 1997.
2. توحيد أسلوب معالجة حالات عدم الاكتمال في إعادة التوزين كما اعتمدت في دورة المسح.
3. توحيد تعريف القدس عبر السنوات باعتماد تعريف التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997.

آلية إعادة التوزين – تعديل النتائج

1. تـــم حصـــر عدد المؤسسات التي لم يشملها تعداد (1994) والتي أفادت حسب تعداد 1997 أن سنة تأسيسها وممارســـتها للنشاط هي قبل عام 1994 وذلك بمقارنة التعدادين 1994 و1997 مع الأخذ بعين الاعتبار سنة التأسيس لهذه المؤسسات والتعريف الجغرافي الجديد للقدس.
2. تم تصنيف هذه المؤسسات حسب فئات حجم العمالة.
3. تم تصنيف البيانات الخام (بيانات المسح الأساسية) حسب فئات حجم العمالة أيضاً، ثم احتساب متوسط نصيب العامل من المؤشرات الاقتصادية المختلفة على مستوى الحد الرابع للنشاط الاقتصادي.
4. تـــم تقديـــر المؤشـــرات الاقتصـــادية للمؤسسات الغير مشمولة في التغطية بضرب عدد عامليها بالمتوسطات المذكورة أعلاه مع الأخذ بعين الاعتبار فئات حجم العمالة.

تعديل البيانات من غير المسوح الاقتصادية

ونسرد هنا على وجه الخصوص التعديلات الرئيسية التي أجريت للأنشطة والمعاملات سواء في التغطية أو المنهجية:

احتساب التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (GFCF):

قـــبل إعـــداد جداول العرض والاستخدام، كان يتم احتساب التكوين الرأسمالي الثابت في السنوات السابقة كبند تجميعي لكافة قيم GFCF من المسوح الاقتصادية والسجلات الإدارية للحكومة وغيرها. ولا شك أن تعدد المصادر الإحصائية لهذا البند كان يؤثر على موثوقية تقديره نتيجة لتراكم الأخطاء الإحصائية وغير الإحصائية فيه، وكان في معظم الأحيان

يقــدر بأقل من الواقع كما بينت جداول العرض والاستخدام. ولذلك فقد تم احتساب GFCF بأسلوب آخر تنحصر فيه البيانات بمصدرين رئيسيين، الأمر الذي يعين على تحقيق تغطية أشمل وأدق لقيم هذا البند.

ووفقاً لهذه المنهجية، فقد تم فصل مكونات GFCF إلى مكونين رئيسيين وهما:

- **التكويــن الرأســمالي مــن الأبنية:** ويشمل هذا البند حسب تعريف نظام الحسابات القومية (SNA93) الأبنية الســكنية وغــير الســكنية. ويتم احتسابه من إجمالي إنتاج قطاع الإنشاءات (المنظم وغير المنظم) مع استثناء الصــادرات مــن هــذا النشاط. كما يتم طرح نسبة مقدرة للصيانة الجارية من مجموع هذا الإنتاج والتي تقدر بحوالي 15%.

- **التكوين الرأسمالي من غير الأبنية:** ويتألف هذا البند من مكونين رئيسيين وهما:

1. الــواردات مــن الســلع الرأســمالية: ويتم تغطيته من إحصاءات التجارة الخارجية التي توفر بيانات للواردات من السلع حسب تصنيف (Broad Economic Classification BEC) والذي تصنف فيه السلع حسب غرضها الاقتصادي. ويتم التأكد عند إدراج هذه البيانات من استثناء كافة السلع الرأسمالية المســتخدمة مــن قــبل القطاع العائلي باللجوء إلى مسح إنفاق واستهلاك الأسرة. كما يتم رفع قيم هذه الواردات من السلع الرأسمالية بالمعدلات المقدرة لعدم شمول التغطية (Under coverage).

2. الإنــتاج المحلــي مــن الســلع الرأســمالية: ويشمل ذلك نطاق ضيق جداً من الإنتاج بالنظر إلى واقع الصناعات الفلسطينية. ويتم الحصول على هذا البند من المسح الصناعي والذي يشكل رقماً هامشياً جداً مقارنة بإجماليGFCF.

الإيجارات المحتسبة للأبنية التي يقطنها مالكوها:

يوصــي نظام الحسابات القومية باحتساب هذه القيمة ضمن إنتاج الأنشطة العقارية والايجارية. ويشكل هذا البند في الأراضي الفلسطينية نسبة عالية جداً من القيمة المضافة لهذا النشاط تصل إلى 60% تقريباً.

ويــتم الحصــول علــى هــذا البند من مسح إنفاق واستهلاك الأسرة والذي كان دوماً يعتقد بالمبالغة في تقديره نتيجة لاعــتماده علــى القيمة السوقية للإيجار والتي يعتقد بأنها تتأثر بميل أصحاب المباني إلى رفع القيمة الايجارية تحسباً منهم من عدم قدرتهم على رفعها في المستقبل بعد إبرام عقد الإيجار.

وقــد تــم تحسين التقديرات الخاصة بهذا البند من خلال البيانات التي وفرها التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997 وذلك وفق الآلية التالية:

- تم الحصول على القيمة الإجمالية للإيجارات المحتسبة من خلال ضرب عدد الوحدات السكنية التي يقطنها مالكوها (والــذي وفرته بيانات التعداد) بمتوسط الإيجار السنوي والذي تم احتسابه بقسمة القيمة الإجمالية للإيجارات الفعلية على عدد الوحدات السكنية المؤجرة.
- بعــد الحصــول على الرقم الإجمالي للإيجارات المحتسبة طرح منها ما نسبته 30%، والذي اعتبر على أنه يمثل هامش الربح وأي نفقات أخرى تم تحميلها لصافي الإيجار الفعلي.

- تـم تعديـل الرقم الناتج بنسبة رفع معينة قدرت بحوالي 12.5%، حيث افترض أن نوعية الوحدات السكنية التي يقطـنها مالكوهـا أفضل من نوعية الوحدات السكنية المؤجرة وأن العلاقة بين نوعية المسكن وقيمته الايجارية هي علاقة طردية.

إنتاج الشركات المملوكة للقطاع العام

يقسـم هـذا الـنوع من الشركات إلى شركات مملوكة كلياً للقطاع العام أو أن يكون القطاع العام مساهماً بحصة من الأسهم في شركة مساهمة.

وقـد تمـت تغطية بيانات هذا النوع من الشركات جزئياً في إطار المسوح الاقتصادية، أما الجزء الآخر منها فقد تم الحصـول علـيه مـن خـلال صفحة خاصة نشرت على الإنترنت من قبل وزارة المالية تتضمن قائمة بأسماء هذه الشركات وأرباح كل شركة لعام 1999، ويمكن تلخيص آلية التقدير لهذه المؤسسات بالنقاط التالية:

- تم تصنيف هذه الشركات حسب النشاط الاقتصادي (ISIC) الذي تمارسه وعلى مستوى الحد الأول.
- التقدير للقيمة المضافة باعتماد نسبه ثابتة من الأرباح (فائض التشغيل) إلى القيمة المضافة والتي تم توفيرها من خلال بيانات السلسلة.
- الإنـتاج والاستهلاك الوسيط: تم تقدير الإنتاج باستخدام نسب الإنتاج إلى القيمة المضافة حسب النشاط والتي تم الحصول عليها من خلال بيانات السلسلة، أما الاستهلاك الوسيط فقد تم احتسابه بطرح القيمة المضافة من الإنتاج.

ولـتقدير إنتاج هذه الشركات للسنوات السابقة 1996، 1997، 1998 بعد أن تعذر الحصول عليها فقد تم اعتماد نسب نمو معينة تعكس الأداء الاقتصادي الذي تميزت به كل سنة من هذه السنوات.

وتجدر الإشارة إلى أن الأنشطة لهذه الشركات تركزت في الفنادق والمطاعم وتجارة الجملة والتجزئة والصناعة.

4-1-3: المشاكل الفنية التي رافقت عملية معالجة بيانات السلسلة الزمنية المنقحة

لقد واجه فريق العمل على بيانات السلسلة الزمنية المنقحة صعوبات فنية كبيرة يمكن تلخيصها بما يلي:

- اتسـاق بيانات المسوح الاقتصادية: لوحظ أثناء العمل على معالجة بيانات المسوح الاقتصادية عدم تحقق الاتسـاق الداخلـي للبـيانات لكـل سـنة من السنوات من حيث العلاقة المنطقية التي يجب أن تتوفر بين المتغـيرات المختلفة التي توفرها المسوح، بالإضافة إلى إعطائها صورة غير دقيقة وغير مبررة عن نسب الـنمو عـبر السـنوات، الأمـر الذي استدعى طاقم الحسابات القومية القيام ببعض التعديلات المكتبية على البيانات بشكل يجعلها اكثر انسجاما وملائمة للواقع.
- تقديـر الفجـوات لبـيانات عـام 1994: لقد واجه فريق العمل في دائرة الحسابات القومية التحدي الخاص بالرجوع إلى بيانات عام 1994 وإعادة النظر في كثير من البيانات التي تم احتسابها بالاستناد إلى افتراضات وتقديـرات معيـنة نظـراً لعـدم إجراء مسوح فعلية لتغطية هذه المؤشرات بالرغم من أهميتها البارزة في مـنظومة الحسـابات القومـية كالبيانات الخاصة بالتجارة الخارجية (الصادرات والواردات)، النقل، القوى العاملة والإنفاق النهائي للأسر المعيشية.
- تقديـر الشركات المملوكة للقطاع العام: لقد تم التطرق بالتفصيل إلى هذا الموضوع في البند الخاص بإنتاج الشركات المملوكة للقطاع العام.

- بـــيانات القـــدس: حيـــث تم جمع بيانات هذه المنطقة للأعوام من 1994-1997 على أساس التعريف القديم للقـــدس وهـــو الذي يغطي حدود محافظة القدس بكاملها (داخل وخارج الحواجز)، وقد كان من الضروري العـــودة إلى هذه البيانات ومحاولة تعديلها بقدر ما كان ذلك مكناً وذلك بفصل بيانات القدس خارج الحواجز عـــن بياناتها داخل الحواجز وإضافته إلى بيانات باقي الضفة الغربية ليكون هناك اتساق وانسجام مع بيانات الأعـــوام اللاحقة والتي اعتمدت تعريف تعداد عام 97 للقدس، وقد صاحب هذه العملية صعوبات فنية كبيرة تتعلق بفصل بيانات المنطقتين لكل نشاط على حدة، حيث تم اللجوء إلى نسب تقديرية معينة.

4-2 السلسلة الزمنية المنقحة بالأسعار الثابتة

4-2-1 مقدمة

في ظل أي نظام اقتصادي يتم احتساب التدفقات المالية والسلعية والمخزون بالوحدة النقدية (النقود)، حيث أن الوحدة النقدية هي المحدد الرئيسي الذي يستخدم لتقييم المعاملات. ولكن المشكلة الرئيسة في استعمال الوحدة النقدية كوحدة قياس هو أن هذه الوحدة هي غير ثابتة ولا متجانسة دوليا. وبما أن التوجه الرئيسي في التحليل الاقتصادي هو قياس النمو الاقتصادي بالحجوم (Volume terms) بين فترات زمنية مختلفة. لذلك من الضروري التمييز في التغير في قيمة السلع والخدمات بين التغير الناتج عن الأسعار من التغير الناتج عن الحجوم.

إن معظم الأرقام القياسية للأسعار والأحجام قد أوجدت لتقيس التغيرات في الأسعار والأحجام، ومن الممكن أن تكيف أيضا لمقارنة مستويات الأسعار والأحجام بين المناطق والبلدان المختلفة في نفس الفترة الزمنية، وذلك للتمكن من مقارنة مستويات المعيشة أو مستويات التنمية الاقتصادية أو مستويات الإنتاجية في البلدان المختلفة وكذلك لمقارنة مستويات الأسعار في البلدان المختلفة عندما تحول الأسعار بمعدلات الصرف المناسبة.

على المدى القصير، الملاحظات على التغير في الأسعار هي قليلة الأهمية على عكس ما هو الحال بالنسبة للتغير في الحجوم بالنسبة للعرض والطلب. بينما على المدى الطويل، دراسة النمو الاقتصادي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار النسبية للسلع والخدمات المختلفة.

إن التقسيم المتناسق للتغيرات في القيم الجارية إلى مكوناتها الرئيسة والتي هي التغير في الأسعار والتغير في الحجوم هو على الأخص للتدفقات التي تتمثل في المعاملات المقيدة في حساب السلع والخدمات وفي حساب الإنتاج وذلك فيما يتعلق بالصناعات الفردية أو تلك التي تتعلق بالاقتصاد ككل.

$$\mathbf{Value = P.Q}$$

وبالتالي فان القيمة (**V**) (حسب ما يعرفها نظام الحسابات القومية SNA'93) على صعيد السلعة أو الخدمة المتجانسة الواحدة تساوي السعر حسب وحدة الكمية (P) مضروبا بعدد كميات الوحدات (Q).

أما بالنسبة للسلع والخدمات غير السوقية فان نظام الحسابات القومية SNA93 يوصي بتقدير قيمة المخرجات من تلك السلع والخدمات التي تنتجها الوحدات الحكومية أو المؤسسات غير الهادفة إلى الربح على أساس تكاليفها الكلية التي يجري تحملها في إنتاجها.

هذه التكاليف هي الاستهلاك الوسيط، تعويضات العاملين، الضرائب مطروحا منها الإعانات على الإنتاج إضافة إلى استهلاك رأس المال الثابت. وتتكون هذه المخرجات من السلع والخدمات الفردية المسلمة للأسر المعيشية بوصفها تحويلات اجتماعية عينية أو من الخدمات الجماعية المقدمة للمجتمع ككل.

بالنسبة للتدفقات التي تتعلق بالبنود الموازنة مثل القيمة المضافة فلا يمكن أن تتجزأ إلى مكوناتها السعرية والحجمية، بينما ذلك يتم بطريقة غير مباشرة عن طريق تدفقات المعاملات المختلفة. هذه المعاملات التي تمثل (الإنتاج، الاستهلاك الوسيط، الاستهلاك النهائي، تكوين رأس المال، الاستيراد، التصدير، الضرائب والإعانات على المنتجات

واســتهلاك راس المــال الثابت) ويعتبر البند الموازن لها (Balancing Items) هو القيمة المضافة أو إجمالي الناتج المحلي.

لقــياس إجمالي القيمة المضافة لاقتصاد ما بالأسعار الثابتة يتم ذلك باحتساب المقدار الذي تتجاوز به قيمة المخرجات التــي ينــتجها الاقتصــاد قــيمة المدخلات الوسيطة المستهلكة، على أن يتم تثبيط السلع والخدمات المنتجة والمستهلكة باستعمال مثبطات أسعار مناسبة.

$$\textbf{Value Added}=\sum P_1.Q_1 - \sum p_2 .q_2$$

حيــث تســمى هــذه العملــية بعملية التكميش (التصحيح) المزدوج **Double Deflation Method**، نظرا لانه يتم الحصــول علــيه مــن خــلال تثبــيط القيمة الجارية للمخرجات ($P_1.Q_1$)برقم قياسي للأسعار وتثبيط القيمة الجارية للاستهلاك الوسيط ($p_2 .q_2$)على النحو نفسه.

ونظــرا لانــه قد يلزم أن يعامل تأثير التغيرات في الأسعار معاملة شاملة لجميع القيود في الحسابات بحيث تكون مفيدة لجميع أنواع التحليل الاقتصادي، بالتالي من الضروري إعداد مجموعة من مقاييس الاسعار والأحجام بحيث تشمل جميع تدفقات السلع والخدمات وذلك من خلال جداول العرض والاستخدام.

حيــث انــه مــن المزايا الرئيسة لاعداد مقاييس الأسعار والأحجام ضمن إطار محاسبي كالذي توفره جداول العرض والاســتخدام، هــو انــه يتيح التحقق من الاتساق العددي ومن موثوقية مجموعة المقاييس بأكملها، والذي هو ضروري لتغطــية كــل تدفــق للسلع والخدمات في الاقتصاد، بما في ذلك السلع والخدمات غير السوقية التي يكون تقييمها صعبا بالأســعار الجارية وبالأسعار الثابتة أيضا. ومن المزايا الأخرى لاعداد مقاييس الأسعار والأحجام ضمن إطار محاسبي هي إمكانية قياس إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الثابتة بطرح الاستهلاك الوسيط بالأسعار الثابتة من الإنتاج بالأسعار الثابــتة، فــيما يدعــى بطــريقة التصحيح المزدوج، وهي الطريقة التي تم اتباعها لاعداد الحسابات القومية الفلسطينية بالأسعار الثابتة.

2-2-4 المنهجية المتبعة في دائرة الحسابات القومية لاعداد الأسعار الثابتة

عــند الحديث عن المنهجية المتبعة ينبغي التطرق بداية إلى واقع الأرقام القياسية الفلسطينية، ومن ثم آلية التثبيط والتي تنقسم إلى مرحلتين يتم من خلالها عرض للمثبطات السعرية المستخدمة.

<u>واقع الأرقام القياسية الفلسطينية:</u>

بــدأ الجهاز بجمع بيانات عن أسعار المستهلك منذ أوائل عام 1995 بهدف تركيب الأرقام القياسية لها، حيث تم إصدار أول رقــم قياسي فلسطيني لاسعار المستهلك في أواخر 1995 (تشرين الثاني، 1995). ومن ثم واظبت دائرة الأسعار علــى إصــدار الرقم القياسي الفلسطيني لاسعار المستهلك شهريا باعتماد متوسط أسعار عام 1996 كسنة أساس. فيما يــتعلق بالأرقــام القياسية لاسعار المنتج والجملة (المحلي والمستورد) فقد تم إصدارها في عام 1997 باعتماد متوسط أسعار عام 1996 كسنة أساس.

بذلك تظهر لدينا فجوة في الفترة من 1994-1996 ، حيث لا تتوفر لدينا أرقام قياسية فلسطينية خاصة بتلك الفترة سواء للمســتهلك، الجملة أو المنتج، إضافة إلى عدم توفر أرقام قياسية للصادرات والواردات الأمر الذي استدعى اللجوء إلى

الأرقـام القياسـية الإسـرائيلية لهـذه الأعـوام، والتـي تـم الحصـول علـيها مـن الكتاب الإحصائي الإسرائيلي (Statistical Abstract of Israel) بافـتراض أن الـترابط وثيق بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي، الأمر الذي يجعـل حـركة التغير في الأسعار متقاربة بينهما. مع ذلك يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في هيكلية المعاملات المخـتلفة في كلا الاقتصاديين الأمر الذي استدعى اللجوء إلى استخدام الأوزان النسبية للسلع ومجموعاتها المعتمدة في جداول العرض والاستخدام الفلسطينية.

آلية التثبيط

يمكن تقسيم هذه العملية إلى مرحلتين: بحيث يتم في المرحلة الأولى إعداد المثبطات السعرية بحيث تكون بشكل تفصيلي كمـا هي الهيكلية في جداول العرض والاستخدام، بينما في المرحلة الثانية يتم استخدام هذه المثبطات لتثبيط المعاملات المختلفة للسلع والخدمات في جداول العرض والاستخدام.

المرحلة الأولى:

وفـيها يـتم استعمال ثلاث مؤشرات سعريه (Indices) والتي يتم إصدارها في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وهي كالتالي:

الـرقم القياسي لاسعار المستهلك (Consumer Price Index)، الرقم القياسي لاسعار الجملة (Wholesaler Price Index)، الـرقم القياسـي لاسـعار المنتج (Producer Price Index). إضافة إلى استعمال الأوزان النسبية للسلع ومجموعاتها بشكل تفصيلي كما هو معتمد في جداول العرض والاستخدام. وبالتالي تظهر لدينا سلسلة من الأسعار على مسـتوى تفصـيلي بحيث تحوي أسعار إسرائيلية للسنوات 1994-1996 والتي روعي في استعمال هذه المثبطات أن تؤخـذ فقـط معدلات التغير في الأسعار للسلع والخدمات، وأخرى فلسطينية لبقية السنوات. وللموائمة بينهما يتم ربط الأسعار الإسرائيلية والفلسطينية باعتماد عام 1997 كسنة أساس (1997=100).

المرحلة الثانية:

وفـيها يـتم الاستعانة بالإطار المحاسبي الذي سبق وان تحدثنا عن أهميته في فحص اتساق البيانات وموضوعيتها عبر الأنشـطة المخـتلفة، ومنه يتم توزيع الأنشطة إلى عرض واستخدام وذلك استنادا إلى توصيات نظام الحسابات القومية SNA93 والـذي يبيـن أن الاقتصاد هو في الواقع عرض للمصادر المتاحة فيه والاستخدامات لها حيث يشكل جانب العرض إجمالي الإنتاج في الاقتصاد، بينما يشكل جانب الاستخدام الاستعمالات المختلفة له.

بذلـك تـم تثبيط هذه المعاملات كلها باستعمال مثبطات الأسعار المناسبة لها- والتي سيتم التطرق إليها لاحقا- ما عدا الاستيراد والذي يتم الحصول عليه بأسلوب البواقي (Residual).

المثبطات السعرية المستخدمة للأنشطة والمعاملات المختلفة عبر السنوات

قـبل الحديث عن آلية التثبيط، لا بد من الإشارة إلى المثبطات السعرية المستخدمة لتثبيط الأنشطة والمعاملات المختلفة على جانبي العرض والاستخدام.

أولا: جانب العرض

(1). الإنتاج

وينقسم الإنتاج إلى عدة أقسام: أولا، الإنتاج من السلع حيث تم فيه استخدام الرقم القياسي لاسعار المنتج الإسرائيلي للأعوام 1994-1996 والفلسطيني للأعوام 1997-2000 .

ثانيا، الإنتاج من الأبنية فقد تم تركيب رقم قياسي خاص به بالاعتماد على البيانات المتوفرة، والذي سيتم التطرق إليه عند الحديث عن التكوين الرأسمالي الثابت من الأبنية. ثالثا، الخدمات (باستثناء الإدارة العامة والدفاع) فقد تم استخدام الرقم القياسي لاسعار المنتج الإسرائيلي لكافة السنوات. واخيرا، الإدارة العامة والدفاع، فقد تم تركيب رقم خاص بها بالاعتماد على البيانات المتوفرة، سيتم التطرق اليه لاحقا عند الحديث عن الاستهلاك النهائي للحكومة.

يستثنى من ذلك بعض الخدمات مثل: المياه والكهرباء، الفنادق، النقل، الوساطة المالية بالإضافة إلى أنشطة الخدمة الاجتماعية والمجتمعية والشخصية، والذي تم فيها استخدام الرقم القياسي لاسعار المستهلك الإسرائيلي للأعوام 1994-1996، والفلسطيني للأعوام 1997-2000 عوضا عن الرقم القياسي لاسعار المنتج الإسرائيلي وذلك لكون أسعار المستهلك الفلسطينية اكثر منطقية من استخدام أسعار المنتج الإسرائيلي لهذه الأنشطة والخدمات، على الرغم من أن توصيات نظام الحسابات القومية توصي باستخدام الأرقام القياسية لاسعار المنتج لتثبيط الإنتاج من هذه الخدمات.

(2). الضرائب على الواردات

وفيها تم استخدام الرقم القياسي لاسعار الجملة فيما يخص الواردات الإسرائيلية للأعوام 1994-1996، والفلسطينية للأعوام 1997-2000 .

(3). الواردات من السلع والخدمات

وقد تم الحصول عليها بأسلوب البواقي، على أساس أن:

الواردات= الاستهلاك الوسيط+ الاستهلاك النهائي+ التكوين الرأسمالي+ الصادرات – (الإنتاج+الضرائب على الواردات). والسبب في احتساب الواردات بأسلوب البواقي هو عدم توفر بيانات لاعداد أرقام قياسية مقبولة للواردات، إضافة إلى اشتمال الواردات على نطاق واسع جدا من السلع يجعلها تشتمل على أرقام قياسية متباينة جدا، كما انه إذا أخذنا بعين الاعتبار كبر حجم القيمة الكلية للواردات الأمر الذي يسمح بعدم الحاق تشوه كبير بها نتيجة امتصاصها للتباينات واخيرا، تخليص القيمة المضافة(وهي المتغير الأكثر أهمية) من التشوهات التي قد تمس به وذلك بعدم إحداث أي تشوه بالأرقام القياسية للمكونات الأساسية للقيمة المضافة إلا وهي الإنتاج والاستهلاك الوسيط عند تحقيق التوازن بين جانبي العرض والاستخدام بالأسعار الثابتة.

ثانيا: جانب الاستخدام

(1) الاستهلاك الوسيط

وينقسم إلى قسمين: الأول من السلع والآخر من الخدمات حيث يتم استخدام الرقم القياسي لاسعار الجملة الإسرائيلي للأعوام 1994-1996 فيما يتعلق بالسلع والخدمات، إضافة إلى الأعوام 1997-2000 فيما يتعلق بالخدمات. بينما يتم استخدام الرقم القياسي لاسعار الجملة الفلسطيني للأعوام 1997-2000 فيما يتعلق بالسلع.

(2) الاستهلاك النهائي

وهـــو عدة أنواع: أولا، الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية، والذي تم تثبيطه باستعمال الرقم القياسي لاسعار المستهلك الإسرائيلي للأعوام 1994–1996 والفلسطيني للأعوام 1997–2000.

ثانـــيا، الاستهلاك النهائي للحكومة، وفيه تم تركيب رقم خاص بالاعتماد على البيانات المتوفرة. حيث أن إنتاج الحكومة يتألف من المصاريف الجارية وتعويضات العاملين واهتلاك رأس المال الثابت. وبالتالي تم تركيب رقم قياسي للحكومة من الأرقام القياسية لهذه البنود موزنة حسب مساهمتها في الإنتاج الكلي. حيث تم استخدام الرقم القياسي لاسعار الجملة فـــي تثبيط المصاريف الجارية للحكومة، أما تعويضات العاملين فقد تم افتراض ثباتها نسبيا عبر السنوات، في حين تم افتراض ثبات الرقم القياسي لاهتلاك رأس المال الثابت نظرا لتشكيله نسبة ضئيلة جدا من الإنتاج. واخيرا، الاستهلاك النهائـــي للمؤسســـات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية وفيها تم استخدام الرقم القياسي لاسعار المستهلك الإســـرائيلي للأعـــوام 1994–1996، والـــرقم القياسي لاسعار الجملة الإجمالي (المحلي والمستورد) الفلسطيني لبقية الأعوام.

(3) التكوين الرأسمالي الإجمالي

ويحتوي على مكونين رئيسين: التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي والتغير في المخزون، حيث أن الأول يتم الحصول عليه من الأبنية وغير الأبنية، ويتم تثبيط بيانات الأبنية باستخدام رقم قياسي خاص بالإنتاج من الأبنية والذي تم تركيبه بالاعتماد على بيانات عوامل الإنتاج التي تدخل في نشاط الإنشاءات والأبنية. وحيث أن الإنتاج لهذا النشاط يتألف من الاســـتهلاك الوسيط، تعويضات العاملين وصافي الضرائب على الإنتاج بالإضافة إلى إجمالي فائض التشغيل، فقد اعتمد على كل من الاستهلاك الوسيط وتعويضات العاملين بشكل أساسي لتركيب الرقم القياسي لانتاج الإنشاءات. أما بالنسبة للاســـتهلاك الوســـيط فقد تم استخدام الأرقام القياسية الفلسطينية لاسعار الجملة فيما يخص مستلزمات الإنتاج والتي تم الحصـــول علـــى أوزانهـــا النسبية من جداول العرض والاستخدام لعام 1998، أما فيما يخص تعويضات العاملين فقد استخدمت بيانات مسح القوى العاملة لمتوسط اجر العامل اليومي في نشاط الإنشاءات لاعداد هذا الرقم.

أمـــا البيانات من غير الأبنية، فقد تم تثبيطها باستخدام الرقم القياسي لاسعار الجملة الإسرائيلي للأعوام 1994–1996، والفلسطيني الخاص بالواردات فيما يتعلق بالأعوام 1997–2000.

بالنســـبة للمكـــون الثانـــي للتكوين الرأسمالي الإجمالي ألا وهو التغير في المخزون فقد تم اللجوء إلى الأرقام القياسية الإســـرائيلية لاســـعار الجملـــة فـــيما يخص السنوات 1994–1996، والأرقام القياسية الفلسطينية لاسعار الجملة لبقية الأعوام.

(4) الصادرات

وفـــيها يـــتم استخدام الأرقام القياسية لاسعار المنتج الإسرائيلي للأعوام 1994–1996، والفلسطيني للأعوام 1997–2000. ومـــن المفـــيد الإشـــارة هـــنا إلـــى أن نظـــام الحســـابات القومية يوصي باستخدام الرقم القياسي للصادرات (Export Price Index) لتثبـــيط الصـــادرات، إلا أن عدم توفره لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أدى إلى اللجوء إلى استخدام المثبط المستخدم في تثبيط الإنتاج نظرا لان معظم الصادرات هي من الإنتاج المحلي.

آلية التثبيط

يمكن توضيح هذه العملية من خلال الخطوات التالية:

- يـــتم فـــي الـــبداية تحويل كافة البيانات التجميعية بالأسعار الجارية لكافة السنوات إلى جداول العرض والاستخدام باعتماد هيكلية جداول العرض والاستخدام لعام 1998 كأساس في توزيع المجاميع.
- يـــتم موازنـــة جـــداول العـــرض والاستخدام بالأسعار الجارية لكل عام لامتصاص التباينات بين الجانبين في بند الواردات على مستوى تفصيلي لمجموعات السلع.
- يتم تثبيط مجموعات السلع على جانبي العرض والاستخدام للمعاملات والأنشطة المختلفة باعتماد المثبطات السعرية التـــي تـــم الحديـــث عنها سابقا، وينبغي الإشارة هنا إلى إن المثبطات هي بالشيكل الإسرائيلي، وبما أن البيانات تصدر بـــالدولار الأمريكي فكان لا بد من قسمة المثبطات بالشيكل الإسرائيلي على المثبط الخاص بسعر صرف الدولار وذلك لعزل اثر سعر الصرف على البيانات والذي اهتلك بشكل كبير عبر السنوات.
- وفـــي النهاية، يتم تحقيق التوازن بين العرض والاستخدام بالأسعار الثابتة على المستوى التفصيلي للسلع باحتساب الواردات بأسلوب البواقي، بحيث يكون الرقم القياسي الخاص بها مشتقا ضمنيا.

الفصل الخامس

جودة البيانات

5-1 التغطية والشمول:

لا شك أن أشواطاً كبيرة قد قطعت في مجال تحسين مستوى التغطية والشمول في منظومة الحسابات القومية الفلسطينية منذ أول إصدار لها عام 1994. ويمكن تلخيص ذلك بالنقاط التالية:

- تنفيذ مسوح اقتصادية تغطي كافة أنشطة ومرافق الاقتصاد الوطني (باستثناء الزراعة)
- تنفيذ مسوح اقتصادية تغطي القطاع غير المنظم في أنشطة الإنشاءات والنقل.
- الاستناد إلى التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997.
- إعـداد جداول العرض والاستخدام التي تكفل تحقيق الاتساق الداخلي للبيانات على مستوى تفصيلي للأنشطة والسلع وتكشف عن مواطن القصور وعدم الشمول في تغطية البيانات.
- تطوير منهجية احتساب بعض المعاملات كالتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي.

وعلـى الرغم من ذلك، تظل هناك بعض الإشكاليات والتحديات في مجال تطوير التغطية والشمول في البيانات، نوردها في المحاور الرئيسية التالية:

تحديث سجل المنشآت:

يستند سجل المنشآت إلى تعداد حديث نسبياً والذي نفذ مع التعداد العام للسكان والمساكن عام 1997. غير أن واقع المنشآت الفلسطينية وطبيعتها يجعل عملية تحديثها أمراً صعباً. حيث تتسم هذه المنشآت بصغر حجمها في الغالب، وسرعة حركتها في ولادة مؤسسات جديدة وإغلاق أخرى. كما أن عدم كفاية التفاصيل الموجودة لدى السجلات الإدارية الحكومية، يجعل عملية التحديث هذه صعبة ومعقدة وتتطلب الكثير من المال والجهد.

وعلى الرغم من كافة الإجراءات التي يقوم بها الجهاز في مجال تحديث إطار المنشآت الاقتصادية سواء من خلال الحصول على السجلات الإدارية للوزارات وغرف التجارة والصناعة أو من خلال المسوح الميدانية، تظل هناك شكوك في مدى فعالية هذا التحديث وقدرته فعلاً على تغطية كافة المؤسسات الجديدة التي ولدت في الاقتصاد المحلي وإسقاط تلك التي أغلقت.

ولا شك أن تحديث إطار المنشآت بصورة مناسبة له أهميته في توفير إطار معاينة شامل، الأمر الذي ينعكس بطبيعة الحال على مدى تمثيل نتائج المسوح الاقتصادية لكامل المجتمع الاقتصادي.

القطاع غير المنظم:

على الرغم من محاولة تغطية القطاع غير المنظم في كل من نشاطي الإنشاءات والنقل بتنفيذ مسوح خاصة بهما، إلا أنه تظل هناك العديد من الأنشطة التي يمارسها القطاع غير المنظم يصعب رصدها، كالتجارة الداخلية والخدمات وبعض أنشطة الصناعة التحويلية. ولعل إعداد جداول العرض والاستخدام يعين على سد بعض الفجوات في هذا المجال، إلا أنها تظل قائمة على التقدير والتعديل المكتبي وليس على واقع ميداني.

ويفـيد مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطيني في توفير البيانات حول الإنتاج البيتي المستهلك ذاتياً من السلع، غير أنه لا يوفر بيانات حول الإنتاج المسوق منها. ويعتقد أنه بالإمكان تطوير تغطية القطاع غير المنظم للأنشطة عدا الإنشاءات والنقل لتحقيق تغطية أفضل للإنتاج المحلي والقيمة المضافة.

الإحصاءات الحكومية:

يـتم إعـداد الإحصاءات الحكومية من أربعة مصادر رئيسية: الموازنة العامة (الحكومة المركزية)، ميزانيات البلديات والمجالس القروية (لتغطية الحكومة المحلية)، ميزانيات المؤسسات خارج الموازنة (لتغطية المؤسسات خارج الموازنة) وبـيانات الصندوق القومي الفلسطيني (لتغطية الحكومة في الخارج). كما يتم تقدير الإنتاج والقيمة المضافة للشركات المملوكة للحكومة بناء على أرباح وخسائر بعض هذه الشركات التي نشرت عن عام 1999 عبر شبكة الإنترنت.
وتتركز مشكلة التغطية في الإحصاءات الحكومية بما يلي:

- تغطية المؤسسات خارج الموازنة: تقوم دائرة الإحصاءات المالية والحكومية بجمع بيانات النفقات والإيرادات لهذه المؤسسـات من خلال استمارة خاصة بذلك. وتتلخص مشكلة هذه المؤسسات بعدم التمكن من الحصول على قائمة شاملة بهذه المؤسسات من وزارة المالية على الرغم من كافة المحاولات للحصول عليها بسبب عدم تعاون الوزارة المذكـورة. كمـا نعاني أيضاً من ضعف تجاوب المؤسسات المدرجة ضمن القائمة لدينا وخصوصاً الهيئة العامة للبـترول وبكدار واللتين تمتلكين وزناً كبيراً من هذه المؤسسات. ويتم اللجوء إلى تقدير إنتاج هذه المؤسسات بناء على بعض الافتراضات والتي قد لا تنجح في رصد الإنتاج الفعلي لها.

- تغطية الشركات المملوكة للحكومة: تمتلك الحكومة العديد من الشركات سواء من خلال مساهمتها بنسب معينة من راس المـال أو امـتلاك كـامل لهـا. وقد تم التمكن من تقدير إنتاج بعض هذه الشركات بناء على الأرباح التي صـرحت بها وزارة المالية عن عام 1999 عبر الإنترنت. غير أن العديد من الشركات تظل غير مغطاة في هذا التقدير كشركة البحر، الهيئة العامة للبترول وكازينو أريحا وغيرها. ونعتقد أن عدم شمول إنتاج هذه الشركات في الـناتج المحلي الإجمالي يسبب قدراً غير بسيط من عدم شمول التغطية (Under coverage) نظراً لضخامة حجم الإيرادات التي تحققها هذه الشركات.

التجارة الخارجية:

ترتبط مشكلة عدم الشمول في إحصاءات التجارة الخارجية هنا بالواقع السياسي والجغرافي للأراضي الفلسطينية والذي لا يسمح برصد كافة تدفقات السلع بين الأراضي الفلسطينية ودول باقي العالم (خاصة إسرائيل). ويتم اللجوء إلى تعديل بـيانات الـتجارة الخارجـية بتقدير درجة عدم شمول التغطية فيها إلا أنها تظل دوماً تقديرية وقائمة على الافتراضات والتعديلات المكتبية.

2-5 الموثوقية:

يتم إعداد الحسابات القومية في فلسطين بالاستناد الى مجموعة من المصادر الإحصائية (مسوح وسجلات إدارية) والمنهجيات العلمية التي تتسم بدرجة مقبولة (وأحياناً متميزة) من الموثوقية. كما أن كافة المعالجات للبيانات تتم بصورة آلية من خلال البرامج المحوسبة والتي تقلص كثيراً احتمالات الخطأ البشري (Human Error). ويحتوي النظام المحوسب لملفات الحسابات القومية على مجموعة من الفحوص (Checks) من خلال معادلات للتأكد من عدم

وجود أخطاء في المعالجة أو التحويل أو غيرها. وتكفل هذه الإجراءات تهميش الأخطاء التي قد تنجم عن السهو أو عدم الدقة عند إعداد البيانات.

وعلى الرغم من اتخاذ هذه الإجراءات في معالجة بيانات الحسابات القومية لضمان موثوقيتها، تظل هناك بعض القضايا التي تشوب موثوقية البيانات والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

بيانات المسوح الاقتصادية:

تعتمد موثوقية بيانات المسوح الاقتصادية بشكل أساسي (بعد التأكد من شمول الإطار وتمثيل العينة) على مدى شفافية المبحوثين في الإدلاء بالبيانات. وقد لوحظ في كثير من الحالات أن هذه الشفافية مفقودة خاصة عندما قورنت نتائج الاستمارات عبر السنوات للمنشأة ذاتها، أو عند إعادة تعبئة الاستمارة لنفس المنشأة من مدلي آخر بالبيانات. وتعود المشكلة في ذلك إلى سببين رئيسيين، أولهما: نزعة المدلين بالبيانات بشكل عام إلى التحفظ بشأن إيراداتهم والميل إلى تخفيضها خوفاً من سلطات الضرائب، على الرغم من وجود قانون يكفل حماية وسرية البيانات الإحصائية. وثانيهما: أن كثيراً من هذه المؤسسات (الصغيرة الحجم في معظمها) لا تحمل سجلات محاسبية مناسبة لتوثيق كافة المعاملات التي تقوم بها خلال السنة المحاسبية. وبذلك يعتمد المدلي بالبيانات على الذاكرة في استيفاء البيانات، والتي قد تكون غير دقيقة في كثير من الأحيان خاصة إذا تباعدت سنة الإسناد الزمني للمسح عن سنة تنفيذه (كما حصل في الأعوام 1994-1996).

ولا تخفى أهمية المسوح الاقتصادية في منظومة الحسابات القومية والتي تمثل العمود الفقري لها في تحقيق الموثوقية المطلوبة للبيانات. وقد تم اللجوء إلى التعديلات المكتبية بعد مقارنة البيانات عبر السنوات لحل مشاكل عدم المنطقية في نتائج المسوح الاقتصادية، خاصة عند إعداد السلسلة الزمنية المنقحة بالأسعار الجارية والثابتة. ويظل حل هذه الإشكالية مرهوناً بالوعي الإحصائي لدى المبحوثين وثقتهم بسرية البيانات التي يدلون بها، بالإضافة إلى تطوير مستوى مسك الدفاتر والسجلات المحاسبية لدى تلك المنشآت.

الإحصاءات الزراعية:

تفتقر الآلية التي تجمع بها البيانات الإحصائية عن النشاط الزراعي لمستوى الموثوقية والشمول اللازمين لتمثيل هذا النشاط. كما أن البيانات التي تجمع تغطي فقط معاملات الإنتاج والاستهلاك الوسيط واهتلاك رأس المال الثابت، ولا توفر أي متغيرات عن التكوين الرأسمالي أو التغير في المخزون أو تعويضات العاملين. ويعود ضعف تغطية هذه البيانات بشكل أساسي إلى عدم وجود تعداد زراعي يغطي كافة الحيازات الزراعية الموجودة في الأراضي الفلسطينية. حيث يشكل هذا التعداد متطلباً أساسياً لتنفيذ مسح إحصائي بعينة علمية ممثلة. وتظل مشكلة البيانات الزراعية مرهونة بتنفيذ هذا التعداد الذي يأمل الجهاز في تنفيذه.

تصنيف السلع والمعاملات:

يحدد تصنيف المعاملات والسلع الاقتصادية كيفية معالجتها، وبذلك فإن أي خلل في عملية تصنيف البيانات يسبب خللاً في آلية التعامل معها وتحديد موقعها في منظومة الحسابات القومية، خاصة عند إعداد جداول العرض والاستخدام التي تتعرض للمعاملات الاقتصادية على مستوى تفصيلي للسلع والأنشطة. وكثيراً ما يكون السبب الرئيسي في عدم التوازن لسلعة ما (أو مجموعة من السلع) على جانبي العرض والاستخدام هو عدم دقة التصنيف. ويمكن حصر مشاكل عدم الدقة في التصنيف في المصادر التالية:

- ميزانـــيات الـــبلديات والمجالس القروية: حيث تسجل الكثير من بنود هذه الميزانيات سواء كنفقات أو كإيرادات بصورة مبهمة بما لا يعين على إعطائها الرمز المناسب الذي يعكس طبيعة المعاملة. كما يدمج أحياناً في البند نفســـه أكثر من معاملة (أو أكثر من سلعة) الأمر الذي يضطر مصنف البيانات إلى وضع افتراضات في فصل مكونات قيم تلك البنود. ولا بد للتغلب على هذه المشكلة أن يتم التعاون مع هذه البلديات والمجالس القروية من خلال وزارة الحكم المحلي في توضيح بنود ميزانياتها بل واتباع نماذج موحدة لها جميعاً. كما يتطلب ذلك عقد سلســـلة مـــن الاجتماعات مع فئة من هذه البلديات والمجالس القروية للاستفسار عن البنود المبهمة والتأكد من صحة تصنيفها في دائرة الحسابات القومية.
- إحصـــاءات التجارة الخارجية: يقوم فريق العمل بترحيل البيانات المتوفرة في سجلات وزارة المالية وتصنيفها يدوياً باستخدام تصنيف SITC. وتتلخص مشاكل عدم الدقة في تصنيف هذه البيانات فيما يلي:

1. عـــدم وضـــوح القـــيود المسجلة باللغة العبرية في سجلات وزارة المالية أحياناً، الأمر الذي يدعو مرحلي البيانات إلى الاجتهاد في تحديد نوع السلعة وتصنيفها.
2. إمكانية وقوع أخطاء بشرية (Human Errors) نتيجة للاعتماد على الترحيل اليدوي للبيانات، على الرغم من عملية التدقيق التي تتم على ترميز البيانات.

قضايا فنية خاصة

1-6 تقدير الإيجارات المحتسبة للأبنية التي يقطنها مالكوها

يوصي نظام الحسابات القومية 1993 باعتبار القيمة الايجارية المحتسبة للأبنية التي يقطنها مالكوها ضمن حدود الإنتاج، وهي بذلك الحالة الاستثنائية الوحيدة للخدمات التي تنتجها الأسر المعيشية لاستهلاكها الخاص وتدخل ضمن حدود الإنتاج[1]. وتدرج هذه القيمة ضمن إنتاج الأنشطة العقارية والايجارية والتجارية وخدمات الأعمال (K) حسب التصنيف الصناعي القياسي الدولي للأنشطة الاقتصادية (ISIC). ويشكل هذا البند في الأراضي الفلسطينية نسبة عالية جداً من القيمة المضافة من هذا النشاط تصل إلى 60% تقريباً.

وفي سنوات سابقة، كان يتم الحصول على هذا البند من مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطيني الذي يشتمل سؤالاً للأسرة التي تقطن مسكناً تملكه عن القيمة الايجارية لمسكنها فيما لو قامت بتأجيره. غير أنه كان دوماً يعتقد بالمبالغة في تقدير هذه القيمة نتيجة لاعتمادها على القيمة السوقية للإيجار والتي تتأثر بميل أصحاب المباني إلى رفعها تحسباً من عدم قدرتهم على رفعها في المستقبل بعد إبرام عقد الإيجار.

وخلال إعداد السلسلة الزمنية المنقحة 1994–2000، تم إعداد تقديرات محسنة لهذا البند من خلال البيانات التي وفرها التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997 والذي يوفر بيانات تفصيلية عن المساكن وقيمها الايجارية. وفيما يلي الخطوات التي اتبعت في هذا المجال:

1. تم احتساب متوسط القيمة الايجارية السنوية للوحدة السكنية المؤجرة وذلك بقسمة القيمة الإجمالية للإيجارات الفعلية (حسب المنطقة: باقي الضفة، غزة التي يوفرها التعداد) على عدد الوحدات السكنية المؤجرة.
2. تم تقدير القيمة الإجمالية الأولية للإيجارات المحتسبة من خلال ضرب عدد الوحدات السكنية التي يقطنها مالكوها (والذي وفرته أيضاً بيانات التعداد) بمتوسط الإيجار السنوي للوحدات السكنية المؤجرة (البند رقم 1).
3. افترض أن هامش الربح في القيمة الايجارية الفعلية هو 30%، وتشمل هذه النسبة أيضاً أية نفقات جارية على المسكن يقدرها المؤجر (المالك) ويحملها على القيمة الايجارية للمسكن كي يدفعها المستأجر.
4. بما أن الإيجارات المحتسبة هي استهلاك المالك الذاتي، فيفترض ألا تشمل هذا الهامش، إذ أنه لا يتقاضى من نفسه ربحاً، ولا يعمل على تحميل نفقات المسكن الجارية على القيمة الايجارية لأنه هو الذي يدفعها في كل الأحوال. وبذلك تم طرح هذه النسبة من القيمة الايجارية المحتسبة.
5. نظراً لاختلاف نوعية المساكن التي يقطنها مالكوها بشكل عام عن نوعية المساكن المؤجرة (فهي أفضل في الأولى عنها في الثانية)، فقد تم رفع القيمة الايجارية المحتسبة بعد تعديلها في بند (4) بنسبة 12.5%. و قدرت هذه النسبة بناء على آلية معينة وضع فيها وزن خاص لكل نوع من أنواع المساكن (فيلا، بيت مستقل، شقة...الخ). وقد بني هذا على اعتبار أن العلاقة بين نوعية المسكن وقيمته الايجارية هي علاقة طردية.

---

[1] في تعريف حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية 1993، يعتبر إنتاج الأسر المعيشية لأغراض استهلاكها الخاص من السلع ضمن هذه الحدود، أما الخدمات فلا تدخل نهائياً في هذه الحدود حسب توصيات النظام. ويستثنى من هذه الخدمات الإيجارات المحتسبة للأبنية التي يقطنها مالكوها.

2-6 تقدير صافي الإيجارات

يشـــتمل إنتاج الأنشطة العقارية والايجارية كافة ما تحقق في الاقتصاد الوطني من قيم إيجاريه سواء أكانت لمبان سكنية أو غير سكنية، أو كانت قيماً فعلية أو محتسبة.

ويـــتم احتساب صافي الإيجارات لتغطية الدخل المتحقق للقطاع العائلي من الإيجارات والذي تدفعه القطاعات المؤسسية الأخرى، سواء من الحكومة أو المؤسسات غير الهادفة للربح أو مؤسسات الأعمال.

فعـــند النظر للاقتصاد الوطني من زاوية القطاعات المؤسسية الخمسة التي يتألف منها، نجد أن إيرادات هذه القطاعات من النشاط الايجاري قد تمت تغطيتها كما يلي:

1. القطاع غير المالي: من المسوح الاقتصادية سواء كنشاط رئيسي أو ثانوي.
2. القطاع المالي: من مسح المالية والتأمين كإيراد نشاط ثانوي.
3. قطاع الحكومة: من السجلات الإدارية للحكومة– إيرادات غير ضريبية[2].
4. قطـــاع المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية: من السجلات الإدارية ل UNRWA، ونتائج مسح الخدمات للمؤسسات غير الهادفة للربح.
5. قطاع الأسر المعيشية:

- بالنســـبة لدخل القطاع العائلي من الإيجارات التي تدفعها الأسر المعيشية نفسها فهي مغطاة من مسح PECS.
- بالنسبة لدخل القطاع العائلي من الإيجارات التي تدفعها القطاعات الأخرى فلا بد من تقديرها.

بناء على ما تقدم، لا بد من تغطية الإيجارات التي تدفعها القطاعات الأخرى للقطاع العائلي وذلك من خلال احتساب صافي الإيجارات المدفوعة للقطاعات الأخرى. أي:

مجمـــوع الإيجـــارات المدفوعـــة مـــن (كافة المسوح الاقتصادية + الحكومة + UNRWA) – مجموع الإيجارات المقبوضة من (كافة المسوح الاقتصادية + الحكومة + UNRWA).

وبذلـــك يتم استثناء أي قيم ايجارية دفعتها القطاعات الاقتصادية الأخرى لبعضها البعض (عدا القطاع العائلي) وشمل كافة القيم الايجارية التي دفعتها هذه القطاعات للقطاع العائلي.

3-6 تقدير التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي

توفـــر المســـوح الاقتصادية قيمة التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لكافة الأنشطة الاقتصادية. كما يمكن من السجلات الإداريـــة الحصول على الإنفاق الرأسمالي الحكومي (لكافة أنواع الحكومة)، وكذلك الخاص ب UNRWA. بينما لا تتوفر أي بيانات عن هذا البند من الإحصاءات الزراعية أو لنشاط القطاع غير المنظم.

وقـــد كان يتم تجميع هذا البند من المصادر المختلفة لقياس التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي والذي كان يعتريه الكثير مـــن القصـــور في التغطية. عدا عن تراكم الأخطاء الإحصائية الموجودة في هذه المصادر جميعاً والذي ينعكس على سوء تقدير هذا البند.

---

[2] يجدر التذكير هنا الى أن احتساب إنتاج الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح يتم من جانب الإنفاق حسب توصية النظام، وهو بذلك لا يشمل إيراداتها أو مبيعاتها. ولكن يتم طرح مبيعاتها الجارية (والتي يمكن أن تشمل تأجير مباني) من قيمة إنتاجها عند احتساب إنفاقها النهائي في الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق. غير أن هذه القيمة حسب الواقع الفلسطيني هي هامشية جداً إن لم تكن صفراً (خاصة للحكومة و UNRWA).

وعـــند إعداد جداول العرض والاستخدام للأعوام 1997 و 1998، تأكد عدم شمول التغطية عندما ظهرت قيمة مجموع التكويـــن الرأسمالي من السلع أقل بكثير من قيمة مجموع المعروض في الاقتصاد الوطني من منتجات محلية وواردات للسلع الرأسمالية.

وبذلـــك، فقـــد تم تطوير آلية احتساب التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي بأسلوب آخر تنحصر فيه البيانات بمصدرين رئيسيين، الأمر الذي يعين على تحقيق تغطية أشمل وأدق لقيم هذا البند.

ووفقاً لهذه المنهجية، فقد تم فصل مكونات التكوين الرأسمالي الثابت إلى مكونين رئيسيين وهما:

- **التكويـــن الرأســـمالي من الأبنية:** ويشمل هذا البند حسب تعريف نظام الحسابات القومية 1993 (SNA93) الأبنية السكنية وغير السكنية. ويتم احتسابه من إجمالي إنتاج قطاع الإنشاءات (المنظم وغير المنظم) مع استثناء الصادرات من هذا النشاط. كما يتم طرح نسبة مقدرة للصيانة الجارية من مجموع هذا الإنتاج والتي تقدر بحوالي 15%.
- **التكوين الرأسمالي من غير الأبنية:** ويتألف هذا البند من مكونين رئيسيين وهما:

1. الـــواردات من السلع الرأسمالية: ويتم تغطيته من إحصاءات التجارة الخارجية التي توفر بيانات للواردات من السلع حسب تصنيف Broad Economic Classification (BEC) والذي تصنف فيه السلع حسب غرضـــها الاقتصادي. وقد تم رصد البنود التالية بناء على ورودها في تصنيف التجارة الخارجية BEC والتي تدخل في تقدير التكوين الرأسمالي الثابت:

   البند 4: السلع الرأسمالية (باستثناء معدات النقل) وقطع الغيار

   البند 5: معدات النقل وقطع الغيار.

   البند 6: سلع استهلاكية غير مصنفة في مكان آخر.

حيـــث يـــتم تحـــري مكونات هذه التصنيفات واختيار البنود التي تعتبر تكويناً رأسمالياً حسب توصيات نظام الحسابات القومية 1993. أما بالنسبة للبنود التي يشترك في استهلاكها كل من القطاع العائلي والقطاعات الأخرى، فيتم تقدير ذلك الجزء المستهلك من قبل القطاع العائلي بالاعتماد على مسح PECS واستثناؤه من القيمة الكلية.

وبعـــد تحديـــد البـــنود الواجب إدراجها ضمن التكوين الرأسمالي، يتم رفع القيم باعتماد نسبة معينة لعدم شمول التغطية (Under coverage). ويعتقد بأن هذه النسبة هي أقل من النسبة الكلية لعدم شمول التغطية في الواردات (تقدر بنصف تلك النسبة).

2. الإنـــتاج المحلي من السلع الرأسمالية: ويشمل ذلك نطاق ضيق جداً من الإنتاج بالنظر إلى واقع الصناعات الفلســـطينية. ويـــتم الحصـــول على هذا البند من المسح الصناعي والذي يشكل رقماً هامشياً جداً مقارنة بإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت.

4-6 خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة (FISIM)

تمـــثل خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة إنتاج المؤسسات المالية مقابل خدمات الإقراض والاقتراض التـــي تقـــوم بها كوسيط بين المودعين من ناحية والمقترضين من ناحية أخرى. إذ لا يتقاضى الوسطاء الماليون ثمناً مباشـــراً نظـــير قيامهم بهذه الخدمة، إنما يحققون العائد الذي يغطي مصاريفهم و يحقق فائض التشغيل لديهم من خلال تقاضـــي أســـعار فـــائدة (من مقترضيهم) أعلى من أسعار الفائدة التي يدفعونها لمقرضيهم (المودعين). وبذلك فهم لا يتقاضون ثمناً مباشراً مقابل خدماتهم في هذه الوساطة.

ويتم قياس قيمة الإنتاج من الوساطة المالية بصورة غير مباشرة من خلال المعادلة التالية:

مجمـــوع دخـــول الملكـــية التي يتقاضاها الوسطاء الماليون (باستثناء أي عوائد يتقاضونها نظير استثمار أموالهم الخاصة) – مجموع الفوائد التي يدفعونها.

وكمـــا هـــو معـــروف نظرياً، لا بد أن يقابل كل إنتاج (عرض) في الاقتصاد الوطني استخدام يوازيه، سواء أكان هذا الاستخدام على شكل استهلاك وسيط لقطاع الأعمال، أو استهلاك نهائي للقطاع العائلي أو الحكومي أو المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية، أو صادرات لغير المقيمين.

غـــير أن هـــذه القيمة (غير الملموسة مباشرة) لا تظهر في سجلات أو حسابات أي من القطاعات المذكورة أعلاه ولا يصـــرح عـــنها. ولذلـــك لا بد من إيجاد طريقة لتخصيص قيمة الاستخدام من هذا الإنتاج. ويمكن أن يتم ذلك بإحدى الطريقتين التاليتين:

1. أن تخصـــص القيمة الإجمالية ل (FISIM) كاستهلاك وسيط لصناعة وهمية، بحيث يكون إنتاج هذه الصناعة صـــفراً وقيمتها المضافة سالبة (بنفس قيمة ال FISIM). وقد كانت هذه هي توصية نظام الحسابات القومية 1968، وهـــي الطـــريقة التـــي تـــم اتـــباعها في الحسابات القومية الفلسطينية نظراً لبساطتها وعدم تعقيدها، وخصوصاً أن هذه القيمة ليست ذات شأن.
2. أن يتم توزيع هذه القيمة على القطاعات المختلفة التي استهلكتها من خلال طريقة معيارية معينة حسب توصية نظـــام الحســـابات القومية 1993. ويمكن أن توزع هذه القيمة تقريبياً باعتماد الوزن النسبي للفوائد المدفوعة (من مجموع الفوائد المدفوعة) من قبل كل قطاع[3].

وعلـــى الـــرغم من سهولة الطريقة الأولي مقارنة بالثانية، إلا أنها تؤدي إلى المبالغة في تقدير الاستهلاك الوسيط الكلي للاقتصـــاد وبالتالـــي تخفـــيض قيمة الناتج المحلي الإجمالي. سبب ذلك أن كامل القيمة تخصص كاستهلاك وسيط ولا يســـتثنى مـــنها ذلك الجزء الخاص بالقطاع العائلي والحكومي والمؤسسات غير الهادفة للربح والذي يستخدم كاستهلاك نهائي لها. ومع ذلك، يعتقد بأن هذه المشكلة في التقدير ليست ذات شأن بالنظر إلى قيمتها النسبية.

5-6 تقدير إنتاج الشركات المملوكة للحكومة

تـــم الحصول على حساب أرباح بعض هذه الشركات عبر شبكة الإنترنت والتي تغطي حساب أرباح وخسائر مجموعة الشركات الموجودة ضمن APIC وضمن PSCS لعام 2000.

وبناء على هذه البيانات، تم العمل على تقدير المعاملات الخاصة لهذه الشركات باتباع الخطوات التالية:

- تم تصنيف هذه الشركات حسب النشاط الاقتصادي (ISIC) الذي تمارسه وعلى مستوى الحد الأول.
- تـــم تقديـــر القيمة المضافة لهذه الشركات باعتماد نسبه ثابتة من الأرباح (فائض التشغيل) إلى القيمة المضافة والتي افترضت بنسبة 45%.

---

[3] يوصي النظام بطريقة أكثر تعقيداً لتوزيع قيمة ال FISIM، من خلال اعتماد قيمة مرجعية لسعر الفائدة. غير أنه لا يوجد داع لعرضها هنا نظراً لتعقيدها وصعوبة تطبيقها على الواقع الفلسطيني. وللتعرف على هذه الطريقة بالتفصيل يمكن مراجعة فقرة 127.6 من النظام.

- تم تقدير القيم الخاصة بالإنتاج والاستهلاك الوسيط من خلال استخدام النسب الخاصة بكل نشاط حسب بيانات السلسلة الزمنية 1994-2000 من القيمة المضافة.
- فيما يتعلق بالأعوام السابقة، تم تقدير القيم الخاصة بها باعتماد نسب تغير معينة لإنتاج هذه الشركات عبر السنوات بما يتماشى مع الواقع الاقتصادي خلال تلك الأعوام، مع الأخذ بعين الاعتبار سنة تأسيس هذه الشركات ومزاولتها للنشاط.

وتجدر الإشارة إلى أن الأنشطة لهذه الشركات تركزت في الفنادق والمطاعم وتجارة الجملة والتجزئة والصناعة.

6-6 تقدير هوامش التجارة والنقل في جداول العرض والاستخدام

كما يوصي نظام الحسابات القومية، فإنه يتم تقييم جانب الاستخدام (الاستهلاك الوسيط، الاستهلاك النهائي، التكوين الرأسمالي، الصادرات) بأسعار المشترين، بينما يقيم جانب العرض (الإنتاج والواردات) بالأسعار الأساسية- أو بأسعار السوق حسب الواقع الفلسطيني.

وحتى يتساوى جانب العرض مع الاستخدام على مستوى السلعة الواحدة (أو مجموعة السلع) لا بد من إجراء تعديل لقيمة هذه السلعة على جانب العرض بحيث تشمل هامش التجارة والنقل الخاص بها لتصبح مقيمة بأسعار المشترين.

احتساب هوامش التجارة

لاحتساب هوامش التجارة، يمكن اتباع أحد الطريقتين التاليتين:

الطريقة المباشرة:

1. يتم الحصول على قيمة هوامش التجارة مباشرة من جداول العرض والاستخدام من إنتاج نشاط تجارة الجملة والتجزئة سواء كان نشاطاً رئيسياً أم ثانوياً. وتوجد هذه القيمة في جداول العرض والاستخدام تحت عمود إجمالي الإنتاج TotOutput وعند مجموعة السلع P-G.
2. يستثنى من هذه القيمة الإنتاج من الصيانة والإصلاح والمتمثل بالتصنيفات P-G.5020 و P-G.5260.
3. يتم توزيع هذه القيمة (بعد استثناء خدمات الإصلاح) حسب الوزن النسبي للسلع على جانب الاستخدام TotUsePur من مجموع قيم السلع المستخدمة بأسعار المشترين. وتجدر الإشارة أن الفئات P-A, P-B, P-D هي فقط التي تحتاج لتقدير هوامش تجارة ونقل، أما بقية فئات التصنيف فهي خدمات ولا تشمل هذه الهوامش بطبيعة الحال.
4. تدرج القيم المقدرة لهوامش التجارة والنقل موازية للسلع الخاصة بها في عمود TTM المخصص لهذا التعديل.
5. تجنباً للازدواجية في الاحتساب، وحيث أن قيمة إنتاج نشاط التجارة الداخلية أصبحت متضمنة في قيمة السلع بناء على هذا التعديل، فيتم إدراج قيم سالبة لبنود الإنتاج من التجارة الداخلية التي تم توزيعها على السلع. وبذلك يصبح مجموع العمود الخاص ب TTM صفراً.

الطريقة غير المباشرة:

وهي أن يتم تقدير هوامش التجارة والنقل بصورة غير مباشرة حسب الطريقة التالية:

يتم الحصول على نسب الهامش التجاري (لتجارة الجملة والتجزئة) حسب فئات السلع من مسح التجارة الداخلية. حيث تساوي هذه النسبة الهامش التجاري مقسوماً على إجمالي المبيعات.
يتم ضرب هذه النسب للهامش التجاري بقيم السلع على جانب الاستخدام (مجموع الاستخدام بأسعار المشترين). بحيث تطبق هذه النسب على السلع التي تخضع فعلاً لعمليات المتاجرة وبذلك لا بد من استثناء كافة السلع المنتجة بغرض الاستهلاك الذاتي وكذلك كافة الخدمات.
يتم إدراج حاصل القيم في عمود TTM موازياً للسلع على جانب العرض.
يتم أيضاً إدراج هذه القيم المقدرة للإنتاج من نشاط التجارة الداخلية ضمن مصفوفة الإنتاج على جانب العرض في جداول العرض والاستخدام بحيث يتم توزيعها باتباع Prorating.
يتم إجراء التعديل اللازم لتجنب ازدواجية الاحتساب كما ورد في بند 5 من الطريقة المباشرة.
ويعتمد اتباع أحد الطريقتين على مدى موثوقية البيانات المباشرة المتوفرة عن إنتاج نشاط تجارة الجملة والتجزئة. حيث تتبع الطريقة الأولي إن كانت الموثوقية عالية أو مقبولة، وتتبع الطريقة الثانية إن كانت الموثوقية غير مرضية.

إعداد هوامش التجارة في الحسابات القومية الفلسطينية

أما في الواقع الفلسطيني فيتم الدمج بين الطريقتين المباشرة وغير المباشرة. حيث يعتقد أن البيانات المتعلقة بإنتاج تجارة الجملة هي موثوقة نسبياً، أما تلك المتعلقة بنشاط تجارة التجزئة فيعتريها الكثير من عدم شمول في التغطية Undercover age. وبذلك، يتم اتباع الخطوات التالية:

1. هوامش تجارة التجزئة

ويتم تقديرها بصورة غير مباشرة باتباع الطريقة المذكورة أعلاه، ولكن يتم ضرب نسب هوامش تجارة التجزئة (التي يتم الحصول عليها من مسح التجارة الداخلية) بالاستهلاك العائلي فقط وذلك للاعتقاد بأن تجارة التجزئة ترتبط باستهلاك القطاع العائلي في أغلب الأحوال. ولا بد من استثناء كافة السلع لأغراض الاستهلاك الذاتي Own Use Account Production كما ذكر أعلاه، وكذلك كافة الخدمات.

2. هوامش تجارة الجملة

وتقدر بالصورة المباشرة المذكورة آنفاً، ولكن يراعى بأن يتم توزيع قيم هذه الهوامش بالاعتماد على الوزن النسبي للسلع من إجمالي الاستخدام بعد استثناء هوامش التجزئة التي قدرت من الاستهلاك النهائي العائلي.

6-7 معالجة أنشطة التأمين في بيانات الحسابات القومية

لنشاط التأمين ومعاملاته خصوصية تنعكس على طريقة معالجته في الحسابات القومية. فلا تعتبر الأقساط التي يدفعها حاملو البوالص في مجملها إنتاجاً لشركات التأمين (ولا استهلاكاً وسيطاً أو نهائياً لدافعيها) لأنها في واقع الحال تتألف من مكونين:

- جزء يتعلق برسوم لقاء خدمة التأمين التي تقدمها الشركة
- وجزء آخر يمثل حقاً مستقبلياً لحاملي البوالص عند وقوع الحادث ليتم تقاضيه من هذه الشركة.

كما أن شركات التأمين تقوم باستثمار الاحتياطي الذي يتكون لديها من أقساط التأمين والذي يدر عليها عائداً مالياً يعينها على سد التعويضات لمستحقيها ودفع المصاريف الجارية على الإنتاج.
وبذلك يتمثل إنتاج شركات التأمين من رسوم خدمة التأمين (SC) والتي تساوي:

= أقساط التأمين المقبوضة (P) + عوائد استثمار الاحتياطات الفنية (PS) – التعويضات المدفوعة (C).
ويسجل الإنتاج بطبيعة الحال في حساب الإنتاج. أما الاستهلاك الوسيط لهذه الشركات فهو يتمثل بالمصاريف الجارية التي تنفقها شركات التأمين للقيام بهذا الإنتاج.
وفيما يتعلق باستخدام هذا الإنتاج (على جانب الاستخدام)، فيتم تقديره نظراً لعدم تسجيل رسوم هذه الخدمة كاستهلاك وسيط أو نهائي من قبل القطاعات المؤسسية المختلفة. ويتم هذا التقدير بتوزيع الإنتاج بالاعتماد على الوزن النسبي لأقساط التأمين المدفوعة من قبل كل قطاع/ نشاط من إجمالي أقساط التأمين المدفوعة.
وفيما يتعلق بمعالجة أقساط التأمين، فهي تعتبر في واقع الحال تحويلات من حاملي بواليص التأمين إلى شركات التأمين. وبذلك فهي تسجل في حساب توزيع الدخل الثانوي (حاملو البوالص على جانب الاستخدام، وشركات التأمين على جانب الموارد).
وتنطبق المعالجة ذاتها على التعويضات المقبوضة والتي تسجل أيضاً كتحويلات في حساب توزيع الدخل الثانوي ولكن بصورة معاكسة. حيث يسجل حاملو البوالص على جانب الموارد ويسجل شركات التأمين على جانب الاستخدامات.
أما بالنسبة لصافي أقساط التأمين، فهي تدخل في حساب تخصيص الدخل الأولي، حيث يعتبر هذا الصافي ملكية تحقق عائداً لأصحاب البوالص ولكنها في عهدة شركات التأمين.
حيث يتمثل صافي أقساط التأمين (NP) ب:
أقساط التأمين المقبوضة (P) + عوائد الاحتياطيات الفنية (PS) – رسوم خدمة التأمين (SC)
وبعملية رياضية سريعة، نجد أن صافي أقساط التأمين تساوي مجموع التعويضات كما يلي:

$$SC = P + PS - C$$

$$NP = P + PS - SC$$

$$NP = P + PS - (P + PS - C)$$

$$NP = C$$

8-6 تعديل سيف/ فوب (Cif / Fob) في جداول العرض والاستخدام

تمثل سيف وفوب تقييمات متعارف عليها دولياً لبضائع التجارة الخارجية، وفيما يلي تفصيل تعريف هذين التقييمين:

1. **تقييم فوب (fob)**= قيمة السلعة الأساسية + تكاليف النقل والتأمين داخل حدود الدولة المصدرة + الضرائب والرسوم الجمركية على حدود الدولة المصدرة.
2. تقييم سيف (cif)= قيمة السلعة الأساسية + تكاليف النقل والتأمين داخل حدود الدولة المصدرة + الضرائب والرسوم الجمركية على حدود الدولة المصدرة + تكاليف الشحن والتأمين الدولية.

ويوصي نظام الحسابات القومية بتقييم الصادرات فوب في جداول العرض والاستخدام باعتباره نوعاً خاصاً من التقييم بأسعار المشترين. أما الواردات، فيوصي النظام بتقييمها سيف باعتبارها نوعاً خاصاً من الأسعار الأساسية.
أما في ميزان المدفوعات، فالتوصية الدولية المعتمدة هي اعتماد قيمة فوب لكل من الصادرات والواردات، بحيث تسجل قيم الشحن والتأمين الدولية في بند التجارة من الخدمات.
ويتم الحصول على قيم التجارة من الخدمات من ميزان المدفوعات بحيث تدرج كما هي في جداول العرض والاستخدام (وتشمل قيم الشحن والتأمين الدولية للبضائع المستوردة) كما يتم تسجيل الواردات من السلع بقيمة سيف، فإنه بذلك تتم تغطية هذه التكاليف الدولية للشحن والتأمين مرتين: مرة على جانب الواردات من الخدمات ومرة أخرى على جانب

الـــواردات مـــن الســـلع. وبذلك كان لا بد من إجراء تعديل سيف/ فوب بحيث يتم طرح قيمة تكاليف الشحن والتأمين الدولية من جانب الوردات من الخدمات لتغطى مرة واحدة فقط.

وتجـــدر الإشـــارة إلى أن خدمات الشحن والتأمين الدولية هذه يمكن أن تقدمها شركات غير مقيمة وأخرى مقيمة. وفي الحالتيـــن يتم طرح قيمة هذه التكاليف لأن عمليات الشحن والتأمين التي قامت بها شركات مقيمة هي مغطاة أصلاً على جانب الإنتاج ولا بد من طرحها لتجنب الاحتساب المضاعف.

جداول الحسابات القومية بالأسعار الجارية (1994-2000)

National Accounts Tables At Current Prices (1994-2000)

جدول 1-1: نسبة مساهمة الأنشطة الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الاراضي الفلسطينية 1994-2000

TABLE 1-1: Percentage Contribution to GDP by Economic Activity in Palestinian Territory 1994-2000

Economic activity	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	النشاط الاقتصادي
Agriculture and fishing	**9.5**	**10.2**	**11.3**	**10.8**	**12.2**	**11.1**	**12.3**	**الزراعة وصيد الاسماك**
Mining, manufacturing, electr. and water	**15.7**	**14.9**	**15.6**	**15.4**	**17.0**	**20.0**	**21.2**	**التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء**
Mining and quarrying	0.6	0.6	0.7	0.6	0.6	0.6	0.7	التعدين واستغلال المحاجر
Manufacturing	12.9	12.7	13.1	13.1	14.8	17.8	18.9	الصناعات التحويلية
Electricity and water supply	2.2	1.5	1.9	1.6	1.5	1.5	1.6	امدادات المياه والكهرباء
Construction	**5.6**	**11.0**	**7.9**	**7.7**	**9.2**	**8.7**	**10.5**	**الانشـــــــــــاءات**
Wholesale and retail trade	**11.7**	**11.4**	**10.6**	**11.7**	**11.4**	**15.3**	**17.3**	**تجارة الجملة والتجزئة**
Transport, storage and communications	**5.1**	**4.7**	**4.9**	**4.7**	**4.1**	**4.3**	**4.5**	**النقل والتخزين والاتصالات**
Financial intermediation	**4.1**	**3.3**	**2.9**	**2.6**	**2.0**	**1.8**	**1.0**	**الوساطة المالية**
Other services	**23.5**	**22.2**	**21.9**	**22.0**	**21.6**	**21.6**	**22.9**	**الخدمـــــــــــــات**
Real estate, renting and business services	12.1	10.8	10.6	11.1	10.9	11.1	11.7	الانشطة العقارية والايجارية والتجارية
Community, social and personal services	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.9	0.9	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية
Hotels and restaurants	1.6	2.0	1.8	1.7	1.6	1.7	1.8	المطاعم والفنادق
Education	5.8	5.5	5.8	5.9	5.4	4.9	5.3	التـــعليـــــــــــم
Health and social work	3.2	3.1	2.9	2.6	3.0	3.0	3.2	الصـــحة والعمل الاجتمـــــــاعي
Public administration and defense	**13.3**	**11.3**	**10.9**	**11.4**	**11.9**	**10.9**	**10.0**	**الإداره العا مه والدفاع**
Households with employed persons	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**الخدمات المنزلية**
Public owned enterprises	**4.1**	**3.6**	**2.7**	**2.2**	**0.9**	**0.0**	**0.0**	**الشركات المملوكة للقطاع العام**
Less: FISIM	-3.2	-2.6	-2.3	-2.1	-1.7	-1.0	-0.6	ناقص: خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
Plus: Customs duties	4.6	4.5	6.7	6.6	5.4	1.5	0.0	زائد: الرسوم الجمركية
Plus: VAT on imports, net	5.8	5.1	6.9	6.8	5.9	5.5	0.6	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
T O T A L	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**المجمـــــــوع**

جدول 1-2: نسبة مساهمة الأنشطة الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 1994-2000

TABLE 1-2:Percentage Contribution to GDP by Economic Activity in Remaining West Bank and Gaza Strip 1994-2000

Economic activity	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	النشاط الاقتصادي
Agriculture and fishing	**10.1**	**10.9**	**12.1**	**11.6**	**13.2**	**12.0**	**13.3**	**الزراعة وصيد الاسماك**
Mining, manufacturing, electr. and water	**15.6**	**14.7**	**15.3**	**15.3**	**16.7**	**20.1**	**21.4**	**التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء**
Mining and quarrying	0.7	0.7	0.7	0.7	0.6	0.7	0.7	التعدين واستغلال المحاجر
Manufacturing	13.3	12.9	13.2	13.3	14.9	18.2	19.3	الصناعات التحويلية
Electricity and water supply	1.6	1.2	1.4	1.3	1.2	1.2	1.3	امدادات المياه والكهرباء
Construction	**5.4**	**11.2**	**7.7**	**7.8**	**9.6**	**9.2**	**11.2**	**الانشـــــــــاءات**
Wholesale and retail trade	**11.7**	**11.2**	**10.3**	**11.4**	**11.2**	**15.3**	**17.4**	**تجارة الجملة والتجزئة**
Transport, storage and communications	**4.2**	**3.9**	**4.1**	**3.9**	**3.1**	**3.4**	**3.5**	**النقل والتخزين والاتصالات**
Financial intermediation	**4.4**	**3.6**	**3.1**	**2.7**	**2.1**	**1.9**	**1.1**	**الوساطة المالية**
Other services	**21.9**	**20.6**	**20.6**	**20.5**	**20.4**	**20.2**	**21.9**	**الخدمـــــــــــات**
Real estate, renting and business services	11.5	10.1	10.1	10.4	10.3	10.4	11.4	الانشطة العقارية والايجارية والتجارية
Community, social and personal services	0.7	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.7	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية
Hotels and restaurants	1.0	1.5	1.4	1.2	1.0	1.2	1.3	المطاعم والفنادق
Education	5.7	5.5	5.8	5.9	5.4	5.0	5.4	التـــعليـــــــــم
Health and social work	3.0	3.0	2.7	2.5	3.0	3.0	3.2	الصـــحة والعمل الاجتمـــــــاعي
Public administration and defense	**14.4**	**12.1**	**11.5**	**11.9**	**12.3**	**11.2**	**10.0**	**الإداره العا مه والدفاع**
Households with employed persons	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**الخدمات المنزلية**
Public owned enterprises	**4.5**	**3.9**	**2.9**	**2.4**	**1.0**	**0.0**	**0.0**	**الشركات المملوكة للقطاع العام**
Less: FISIM	-3.5	-2.8	-2.5	-2.3	-1.9	-1.1	-0.6	ناقص: خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
Plus: Customs duties	5.0	4.9	7.3	7.1	5.8	1.6	0.0	زائد: الرسوم الجمركية
Plus: VAT on imports, net	6.2	5.6	7.4	7.4	6.4	6.1	0.7	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
T O T A L	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**المجمـــــــوع**

جدول 2-1: الإنتاج حسب النشاط الأقتصادي في الاراضي الفلسطينية للاعوام 1994-2000 بالأسعار الجارية

TABLE 2-1: Output by Economic Activity in Palestinian Territory 1994-2000 Current Prices

Value In US$ million — **القيمة بالمليون دولار أمريكي**

Economic activity	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	النشاط الاقتصادي
Agriculture and fishing	**747.2**	**741.3**	**820.6**	**719.2**	**735.3**	**652.1**	**578.7**	**الزراعة وصيد الاسماك**
Mining, manufacturing, electr. and water	**1,669.5**	**1,596.0**	**1,554.5**	**1,430.0**	**1,362.6**	**1,506.5**	**1,310.5**	**التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء**
Mining and quarrying	49.0	46.3	45.8	40.4	36.8	36.9	35.1	التعدين واستغلال المحاجر
Manufacturing	1,322.2	1,287.3	1,239.7	1,155.5	1,128.3	1,279.1	1,118.5	الصناعة التحويلية
Electricity and water supply	298.3	262.4	269.0	234.0	197.6	190.4	156.9	امدادات المياه والكهرباء
Construction	**793.3**	**1,291.2**	**1,098.7**	**984.9**	**939.8**	**948.5**	**896.0**	**الانشـــــــــــاءات**
Wholesale and retail trade	**686.0**	**711.4**	**638.3**	**622.5**	**572.3**	**692.4**	**693.0**	**تجارة الجملة والتجزئة**
Transport, storage and communications	**361.4**	**339.1**	**321.3**	**298.2**	**235.5**	**235.5**	**207.2**	**النقل والتخزين والاتصالات**
Financial intermediation	**222.9**	**193.5**	**167.8**	**137.7**	**102.5**	**83.5**	**44.7**	**الوساطة المالية**
Other services	**1,266.0**	**1,225.9**	**1,145.2**	**1,099.7**	**985.6**	**941.3**	**860.8**	**الخدمـــــــــــات**
Real estate, renting and business services	573.1	524.1	488.1	478.0	428.6	420.6	385.2	الانشطة العقارية والايجارية والتجارية
Community, social and personal services	62.7	60.4	55.4	51.8	49.4	48.9	40.7	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية
Hotels and restaurants	129.7	152.7	135.2	124.3	104.0	110.1	96.5	المطاعم والفنادق
Education	281.5	274.6	275.7	262.3	219.3	194.8	180.8	التـــعليـــــــــــم
Health and social work	218.9	214.0	190.7	183.3	184.2	166.9	157.6	الصـــحة والعمل الاجتمـــــــاعي
Public administration and defense	**1,065.6**	**902.1**	**810.6**	**788.4**	**736.5**	**598.3**	**499.0**	**الإداره العا مه والدفاع**
Households with employed persons	**8.1**	**7.8**	**7.8**	**7.7**	**6.0**	**6.1**	**5.3**	**الخدمات المنزلية**
Public owned enterprises	**304.0**	**270.1**	**189.1**	**148.6**	**54.0**	**0.0**	**0.0**	**الشركات المملوكة للقطاع العام**
Less: FISIM	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ناقص: خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
Plus: Customs duties	203.7	204.3	286.8	263.0	196.3	52.2	0.0	زائد: الرسوم الجمركية
Plus: VAT on imports, net	256.6	232.0	292.1	273.0	216.6	195.0	20.0	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
Gross Output	**7,584.2**	**7,714.6**	**7,332.8**	**6,772.8**	**6,143.1**	**5,911.3**	**5,115.2**	**مجموع الإنتاج**

جدول 2-2: الإنتاج حسب النشاط الأقتصادي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 1994-2000 بالأسعار الجارية

TABLE 2-2: Output by Economic Activity in Remaining West Bank and Gaza Strip 1994-2000 Current prices

Value In US$ million — **القيمة بالمليون دولار أمريكي**

Economic activity	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	النشاط الاقتصادي
Agriculture and fishing	**732.7**	**729.2**	**812.3**	**712.1**	**727.5**	**645.3**	**573.0**	**الزراعة وصيد الاسماك**
Mining, manufacturing, electr. and water	**1,525.6**	**1,463.1**	**1,416.6**	**1,303.9**	**1,230.7**	**1,382.9**	**1,203.8**	**التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء**
Mining and quarrying	49.0	46.3	45.8	40.4	36.8	36.9	35.1	التعدين واستغلال المحاجر
Manufacturing	1,288.7	1,237.9	1,191.9	1,107.6	1,071.9	1,226.2	1,070.3	الصناعة التحويلية
Electricity and water supply	187.9	178.9	178.9	155.9	122.0	119.7	98.4	امدادات المياه والكهرباء
Construction	**751.2**	**1,229.9**	**1,032.5**	**935.5**	**903.2**	**921.3**	**874.4**	**الانشـــــــــاءات**
Wholesale and retail trade	**630.6**	**640.3**	**567.6**	**547.0**	**502.5**	**621.4**	**630.5**	**تجارة الجملة والتجزئة**
Transport, storage and communications	**289.8**	**265.2**	**263.0**	**242.1**	**180.4**	**183.0**	**160.2**	**النقل والتخزين والاتصالات**
Financial intermediation	**220.3**	**191.4**	**166.0**	**134.6**	**100.3**	**81.3**	**42.9**	**الوساطة المالية**
Other services	**1,085.8**	**1,049.1**	**990.0**	**938.3**	**839.1**	**794.6**	**748.1**	**الخدمـــــــــــات**
Real estate, renting and business services	511.1	456.7	432.5	412.0	372.7	360.8	343.1	الانشطة العقارية والايجارية والتجارية
Community, social and personal services	49.3	41.6	38.7	34.8	31.5	33.0	29.9	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية
Hotels and restaurants	83.2	107.6	97.6	85.6	64.3	68.4	63.3	المطاعم والفنادق
Education	254.2	254.1	252.8	241.7	204.1	181.6	168.8	التـــعليـــــــــــم
Health and social work	188.0	188.9	168.4	164.1	166.6	150.9	143.0	الصـــــحة والعمل الاجتمـــــــــاعي
Public administration and defense	**1,016.2**	**863.3**	**774.0**	**751.6**	**687.6**	**558.4**	**457.8**	**الإداره العا مه والدفاع**
Households with employed persons	**7.9**	**7.7**	**7.6**	**6.9**	**5.6**	**5.7**	**5.0**	**الخدمات المنزلية**
Public owned enterprises	**304.0**	**270.1**	**189.1**	**148.6**	**54.0**	**0.0**	**0.0**	**الشركات المملوكة للقطاع العام**
Less: FISIM	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ناقص: خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
Plus: Customs duties	203.7	204.3	286.8	263.0	196.3	52.2	0.0	زائد: الرسوم الجمركية
Plus: VAT on imports, net	256.6	232.0	292.1	273.0	216.6	195.0	20.0	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
Gross Output	**7,024.4**	**7,145.5**	**6,797.6**	**6,256.58**	**5,643.7**	**5,441.0**	**4,715.7**	**مجموع الإنتاج**

جدول 3-1: الإستهلاك الوسيط حسب النشاط الإقتصادي في الاراضي الفلسطينية 1994-2000 بالأسعار الجارية

TABLE 3-1: Intermediate Consumption by Economic Activity in Palestinian Territory 1994-2000 Current Prices

Value In US$ million — **القيمة بالمليون دولار أمريكي**

Economic activity	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	النشاط الاقتصادي
Agriculture and fishing	**326.2**	**280.1**	**339.6**	**286.1**	**286.6**	**260.1**	**198.2**	**الزراعة وصيد الاسماك**
Mining, manufacturing, electr. and water	**970.8**	**921.1**	**890.5**	**812.0**	**740.5**	**803.8**	**656.0**	**التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء**
Mining and quarrying	20.6	17.5	17.9	16.1	14.9	14.8	14.1	التعدين واستغلال المحاجر
Manufacturing	750.3	709.8	682.8	627.9	583.8	652.3	535.5	الصناعة التحويلية
Electricity and water supply	199.9	193.8	189.8	168.0	141.8	136.7	106.4	امدادات المياه والكهرباء
Construction	**543.9**	**796.5**	**762.4**	**675.1**	**603.6**	**642.7**	**572.0**	**الانشـــــــــاءات**
Wholesale and retail trade	**165.2**	**194.7**	**188.3**	**153.2**	**152.9**	**153.2**	**160.1**	**تجارة الجملة والتجزئة**
Transport, storage and communications	**133.8**	**126.0**	**112.2**	**108.6**	**85.9**	**83.7**	**69.6**	**النقل والتخزين والاتصالات**
Financial intermediation	**42.0**	**43.5**	**44.2**	**34.1**	**29.9**	**20.8**	**13.1**	**الوساطة المالية**
Other services	**221.4**	**222.5**	**213.3**	**216.2**	**191.6**	**180.4**	**155.1**	**الخدمـــــــــــات**
Real estate, renting and business services	37.5	36.1	37.3	34.0	29.9	31.5	24.0	الانشطة العقارية والايجارية والتجارية
Community, social and personal services	25.0	24.0	21.6	20.0	19.1	18.2	14.4	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية
Hotels and restaurants	59.3	62.7	58.8	56.7	46.8	49.1	42.0	المطاعم والفنادق
Education	23.8	25.0	28.1	25.7	23.0	21.2	17.2	التـــعليـــــــــــم
Health and social work	75.8	74.7	67.4	79.8	72.8	60.4	57.5	الصـــحة والعمل الاجتمـــــــاعي
Public administration and defense	**475.0**	**390.9**	**347.3**	**331.9**	**299.1**	**213.2**	**191.2**	**الإداره العا مه والدفاع**
Households with employed persons	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**الخدمات المنزلية**
Public owned enterprises	**120.0**	**106.6**	**74.6**	**58.6**	**21.3**	**0.0**	**0.0**	**الشركات المملوكة للقطاع العام**
Less: FISIM	144.1	116.2	99.0	85.0	64.1	35.8	18.0	ناقص: خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
Plus: Customs duties	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	زائد: الرسوم الجمركية
Plus: VAT on imports, net	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
Gross Intermediate Consumption	**3,142.4**	**3,198.0**	**3,071.3**	**2,760.9**	**2,475.4**	**2,393.7**	**2,033.3**	**مجمـــــــــوع الاستهلاك الوسيط**

جدول 3-2: الإستهلاك الوسيط حسب النشاط الإقتصادي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 1994-2000 بالأسعار الجارية

TABLE 3-2: Intermediate Consumption by Economic Activity in Remaining West Bank and Gaza Strip 1994-2000 Current Prices

Value In US$ million — **القيمة بالمليون دولار أمريكي**

Economic activity	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	النشاط الاقتصادي
Agriculture and fishing	**318.8**	**274.4**	**335.8**	**282.9**	**283.6**	**257.3**	**195.9**	**الزراعة وصيد الاسماك**
Mining, manufacturing, electr. and water	**881.1**	**844.1**	**813.1**	**738.1**	**667.6**	**736.0**	**598.3**	**التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء**
Mining and quarrying	20.6	17.5	17.9	16.1	14.9	14.8	14.1	التعدين واستغلال المحاجر
Manufacturing	738.4	697.5	669.9	614.2	569.4	639.3	523.1	الصناعة التحويلية
Electricity and water supply	122.1	129.0	125.4	107.8	83.3	81.9	61.0	امدادات المياه والكهرباء
Construction	**528.4**	**763.1**	**727.2**	**645.3**	**581.2**	**626.1**	**558.6**	**الانشـــــــــاءات**
Wholesale and retail trade	**150.5**	**174.2**	**160.6**	**125.9**	**127.0**	**129.6**	**139.6**	**تجارة الجملة والتجزئة**
Transport, storage and communications	**115.6**	**103.2**	**101.4**	**97.7**	**74.9**	**73.9**	**60.8**	**النقل والتخزين والاتصالات**
Financial intermediation	**41.0**	**42.7**	**43.5**	**33.0**	**29.1**	**20.0**	**12.5**	**الوساطة المالية**
Other services	**182.9**	**185.5**	**179.0**	**178.7**	**154.2**	**144.1**	**128.0**	**الخدمـــــــــــات**
Real estate, renting and business services	34.8	33.6	34.1	28.6	25.0	26.1	21.8	الانشطة العقارية والايجارية والتجارية
Community, social and personal services	20.1	17.0	15.0	13.6	12.2	12.5	10.7	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية
Hotels and restaurants	42.1	45.9	43.9	40.4	29.7	31.2	27.3	المطاعم والفنادق
Education	21.9	23.1	25.9	23.5	20.9	19.5	16.0	التـــعليـــــــــــم
Health and social work	64.1	65.9	60.1	72.6	66.3	54.8	52.1	الصـــحة والعمل الاجتمـــــــاعي
Public administration and defense	**426.3**	**357.1**	**319.0**	**309.7**	**275.2**	**198.0**	**175.5**	**الإداره العا مه والدفاع**
Households with employed persons	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**الخدمات المنزلية**
Public owned enterprises	**120.0**	**106.6**	**74.6**	**58.6**	**21.3**	**0.0**	**0.0**	**الشركات المملوكة للقطاع العام**
Less: FISIM	144.1	116.2	99.0	85.0	64.1	35.8	18.0	ناقص: خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
Plus: Customs duties	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	زائد: الرسوم الجمركية
Plus: VAT on imports, net	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
Gross Intermediate Consumption	**2,908.8**	**2,967.0**	**2,853.3**	**2,555.0**	**2,278.2**	**2,220.9**	**1,887.2**	**مجمـــــــوع الاستهلاك الوسيط**

جدول 4-1: القيمة المضافة حسب النشاط الإقتصادي في الاراضي الفلسطينية 1994-2000 بالأسعار الجارية

TABLE 4-1: Value Added by Economic Activity in Palestinian Territory 1994-2000 Current Prices

Value In US$ million — **القيمة بالمليون دولار أمريكي**

Economic activity	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	النشاط الاقتصادي
Agriculture and fishing	**421.0**	**461.2**	**481.1**	**433.1**	**448.7**	**392.1**	**380.5**	**الزراعة وصيد الاسماك**
Mining, manufacturing, electr. and water	**698.6**	**674.9**	**664.0**	**617.9**	**622.1**	**702.7**	**654.5**	**التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء**
Mining and quarrying	28.4	28.8	27.9	24.4	21.9	22.2	20.9	التعدين واستغلال المحاجر
Manufacturing	571.9	577.5	556.9	527.6	544.5	626.8	583.0	الصناعة التحويلية
Electricity and water supply	98.4	68.6	79.2	66.0	55.8	53.7	50.6	امدادات المياه والكهرباء
Construction	**249.4**	**494.7**	**336.3**	**309.7**	**336.2**	**305.8**	**324.0**	**الانشـــــــــاءات**
Wholesale and retail trade	**520.9**	**516.7**	**450.0**	**469.4**	**419.4**	**539.2**	**532.9**	**تجارة الجملة والتجزئة**
Transport, storage and communications	**227.6**	**213.1**	**209.1**	**189.5**	**149.6**	**151.7**	**137.7**	**النقل والتخزين والاتصالات**
Financial intermediation	**180.9**	**150.0**	**123.6**	**103.6**	**72.6**	**62.7**	**31.6**	**الوساطة المالية**
Other services	**1,044.6**	**1,003.4**	**932.0**	**883.4**	**794.0**	**761.0**	**705.6**	**الخدمـــــــــــات**
Real estate, renting and business services	535.6	488.0	450.9	444.0	398.7	389.1	361.2	الانشطة العقارية والايجارية والتجارية
Community, social and personal services	37.6	36.4	33.8	31.8	30.3	30.7	26.3	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية
Hotels and restaurants	70.4	90.0	76.5	67.6	57.3	61.0	54.6	المطاعم والفنادق
Education	257.7	249.6	247.6	236.6	196.3	173.7	163.6	التـــعليـــــــــم
Health and social work	143.1	139.3	123.3	103.4	111.5	106.5	100.1	الصـــحة والعمل الاجتمـــــــاعي
Public administration and defense	**590.6**	**511.2**	**463.3**	**456.5**	**437.4**	**385.1**	**307.7**	**الإداره العا مه والدفاع**
Households with employed persons	**8.1**	**7.8**	**7.8**	**7.7**	**6.0**	**6.1**	**5.3**	**الخدمات المنزلية**
Public owned enterprises	**184.1**	**163.5**	**114.5**	**90.0**	**32.7**	**0.0**	**0.0**	**الشركات المملوكة للقطاع العام**
Less: FISIM	-144.1	-116.2	-99.0	-85.0	-64.1	-35.8	-18.0	ناقص: خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
Plus: Customs duties	203.7	204.3	286.8	263.0	196.3	52.2	0.0	زائد: الرسوم الجمركية
Plus: VAT on imports, net	256.6	232.0	292.1	273.0	216.6	195.0	20.0	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
Gross Domestic Product	**4,441.8**	**4,516.6**	**4,261.5**	**4,011.9**	**3,667.7**	**3,517.6**	**3,081.9**	**الناتج المحلي الاجمالي**

جدول 4-2: القيمة المضافة حسب النشاط الإقتصادي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 1994-2000 بالأسعار الجارية

TABLE 4-2: Value Added by Economic Activity in Remaining West Bank and Gaza Strip1994-2000 Current Prices

Value In US$ million — **القيمة بالمليون دولار أمريكي**

Economic activity	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	النشاط الاقتصادي
Agriculture and fishing	**413.9**	**454.8**	**476.5**	**429.2**	**443.9**	**388.0**	**377.0**	**الزراعة وصيد الاسماك**
Mining, manufacturing, electr. and water	**644.5**	**619.0**	**603.4**	**565.8**	**563.1**	**646.9**	**605.5**	**التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء**
Mining and quarrying	28.4	28.8	27.9	24.4	21.9	22.2	20.9	التعدين واستغلال المحاجر
Manufacturing	550.3	540.3	522.0	493.4	502.5	586.9	547.2	الصناعة التحويلية
Electricity and water supply	65.8	49.9	53.5	48.0	38.7	37.9	37.4	امدادات المياه والكهرباء
Construction	**222.8**	**466.9**	**305.3**	**290.2**	**322.0**	**295.3**	**315.9**	**الانشـــــــــــاءات**
Wholesale and retail trade	**480.1**	**466.1**	**407.0**	**421.1**	**375.5**	**491.8**	**490.9**	**تجارة الجملة والتجزئة**
Transport, storage and communications	**174.1**	**162.0**	**161.6**	**144.4**	**105.4**	**109.0**	**99.3**	**النقل والتخزين والاتصالات**
Financial intermediation	**179.3**	**148.7**	**122.4**	**101.6**	**71.2**	**61.2**	**30.4**	**الوساطة المالية**
Other services	**902.9**	**863.6**	**810.9**	**759.6**	**684.9**	**650.5**	**620.1**	**الخدمـــــــــــات**
Real estate, renting and business services	476.3	423.1	398.4	383.4	347.7	334.7	321.3	الانشطة العقارية والايجارية والتجارية
Community, social and personal services	29.1	24.6	23.7	21.2	19.3	20.5	19.2	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية
Hotels and restaurants	41.1	61.8	53.7	45.3	34.5	37.2	35.9	المطاعم والفنادق
Education	232.3	231.0	226.9	218.2	183.1	162.0	152.8	التـــعليـــــــــــم
Health and social work	123.9	123.0	108.2	91.5	100.3	96.1	90.9	الصـــحة والعمل الاجتمـــــــــاعي
Public administration and defense	**589.9**	**506.1**	**454.9**	**441.8**	**412.4**	**360.4**	**282.3**	**الإداره العا مه والدفاع**
Households with employed persons	**7.9**	**7.7**	**7.6**	**6.9**	**5.6**	**5.7**	**5.0**	**الخدمات المنزلية**
Public owned enterprises	**184.1**	**163.5**	**114.5**	**90.0**	**32.7**	**0.0**	**0.0**	**الشركات المملوكة للقطاع العام**
Less: FISIM	-144.1	-116.2	-99.0	-85.0	-64.1	-35.8	-18.0	ناقص: خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير
Plus: Customs duties	203.7	204.3	286.8	263.0	196.3	52.2	0.0	زائد: الرسوم الجمركية
Plus: VAT on imports, net	256.6	232.0	292.1	273.0	216.6	195.0	20.0	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
Gross Domestic Product	**4,115.7**	**4,178.5**	**3,944.3**	**3,701.6**	**3,365.5**	**3,220.1**	**2,828.4**	**الناتج المحلي الاجمالي**

جدول 5-1: الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه في الاراضي الفلسطينية 1994-2000 بالأسعار الجارية

TABLE 5-1: GDP by Expenditure in Palestinian Territory 1994-2000 Current Prices

Value In US$ million — **القيمة بالمليون دولار أمريكي**

Final use	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	الاستخدام النهائي
Final consumption	**5,586.2**	**5,532.3**	**5,200.7**	**4,909.0**	**4,528.7**	**4,180.9**	**3,793.3**	**الانفاق الاستهلاكي النهائي**
Household final consumption	4,263.6	4,342.7	4,108.1	3,885.3	3,541.5	3,365.4	3,042.4	الانفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية
Government final consumption	1,173.2	1,044.0	956.8	865.9	793.9	638.6	575.5	الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
NPISH final consumption	149.3	145.6	135.8	157.7	193.2	176.9	175.4	الانفاق الاستهلاكي النهائي لمنتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم الأسر المعيشية
Gross capital formation	**1,400.4**	**1,875.0**	**1,479.6**	**1,353.1**	**1,261.7**	**1,162.6**	**1,054.7**	**التكوين الراسمالي الاجمالي**
Gross fixed capital formation	1,359.0	1,725.0	1,383.3	1,267.0	1,198.8	1,095.5	1,014.1	التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي
- Buildings	795.8	1,059.0	903.6	857.2	813.3	792.0	747.7	– المباني
- Non-buildings	563.2	666.1	479.8	409.8	385.5	303.5	266.4	– غير المباني
Changes in inventories	41.4	149.9	96.3	86.1	62.8	67.2	40.6	التغير في المخزون
Acquisitions of valuables, net	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	صافي الممتلكات القيمة
Net exports of goods and services	**-2,536.9**	**-2,913.1**	**-2,432.6**	**-2,260.9**	**-2,131.8**	**-1,831.3**	**-1,772.8**	**صافي الصادرات من السلع والخدمات**
Exports	867.5	891.5	887.3	767.5	739.7	668.9	561.7	الصادرات
- Goods	658.0	666.8	694.2	599.5	582.8	517.8	434.1	– السلع
- Services	209.5	224.7	193.1	168.0	157.0	151.1	127.6	– الخدمات
Imports	3,404.4	3,804.7	3,320.0	3,028.4	2,871.5	2,500.2	2,334.5	الواردات
- Goods	2,998.6	3,420.6	2,914.8	2,664.1	2,537.7	2,202.6	2,058.7	– السلع
- Services	405.8	384.0	405.2	364.3	333.8	297.5	275.8	– الخدمات
Net errors and omissions	-7.9	22.5	13.8	10.8	9.1	5.4	6.7	صافي السهو والخطأ
Gross Domestic Product	**4,441.8**	**4,516.6**	**4,261.5**	**4,011.9**	**3,667.7**	**3,517.6**	**3,081.9**	**الناتج المحلي الاجمالي**

جدول 5-2: الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 1994-2000 بالأسعار الجارية

TABLE 5-2: GDP by Expenditure in Remaining West Bank and Gaza Strip 1994-2000 Current Prices

Value In US$ million — **القيمة بالمليون دولار أمريكي**

Final use	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	الاستخدام النهائي
Final consumption	**5,041.1**	**5,041.5**	**4,678.6**	**4,445.1**	**4,058.0**	**3,758.0**	**3,423.3**	**الانفاق الاستهلاكي النهائي**
Household final consumption	3,805.6	3,922.6	3,657.2	3,493.3	3,145.0	3,006.5	2,734.8	الانفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية
Government final consumption	1,111.1	993.2	903.2	814.7	742.6	596.5	531.7	الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
NPISH final consumption	124.4	125.7	118.2	137.1	170.4	154.9	156.8	الانفاق الاستهلاكي النهائي لمنتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم الأسر المعيشية
Gross capital formation	**1,343.0**	**1,806.7**	**1,421.4**	**1,310.6**	**1,230.1**	**1,139.3**	**1,036.3**	التكوين الراسمالي الاجمالي
Gross fixed capital formation	1,305.9	1,657.4	1,325.4	1,224.9	1,167.6	1,072.4	995.9	التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي
- Buildings	744.6	993.8	847.5	816.5	783.3	769.9	730.4	- المباني
- Non-buildings	561.4	663.5	477.9	408.4	384.2	302.5	265.5	- غير المباني
Changes in inventories	37.0	149.3	96.0	85.7	62.6	66.9	40.4	التغير في المخزون
Acquisitions of valuables, net	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	صافي الممتلكات القيمة
Net exports of goods and services	**-2,268.4**	**-2,669.8**	**-2,155.7**	**-2,054.1**	**-1,922.7**	**-1,677.2**	**-1,631.2**	**صافي الصادرات من السلع والخدمات**
Exports	657.1	683.6	697.4	586.3	561.0	499.1	413.6	الصادرات
- Goods	588.8	597.4	630.0	540.0	516.9	457.0	384.8	- السلع
- Services	68.4	86.2	67.4	46.4	44.0	42.1	28.8	- الخدمات
Imports	2,925.6	3,353.3	2,853.1	2,640.4	2,483.6	2,176.3	2,044.8	الواردات
- Goods	2,550.9	3,022.7	2,505.4	2,326.1	2,204.4	1,931.2	1,806.3	- السلع
- Services	374.7	330.6	347.7	314.4	279.2	245.1	238.5	- الخدمات
Net errors and omissions	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	صافي السهو والخطأ
Gross Domestic Product	**4,115.7**	**4,178.5**	**3,944.3**	**3,701.6**	**3,365.5**	**3,220.1**	**2,828.4**	**الناتج المحلي الاجمالي**

جدول 6-1: متغيرات الحسابات القومية الرئيسية بالاسعار الجارية في الاراضي الفلسطينية 1994-2000

TABLE 6-1: Major National Accounts Variables for Palestinian Territory at Current Prices 1994-2000

Value In US$ million — **القيمة بالمليون دولار أمريكي**

Indicator	الاراضي الفلسطينية Palestinian Territory							المؤشر
	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
Gross Domestic Product (GDP)	**4,441.8**	**4,516.6**	**4,261.5**	**4,011.9**	**3,667.7**	**3,517.6**	**3,081.9**	**الناتج المحلي الاجمالي**
Income vis-a-vis non-residents, net	832.7	937.3	901.5	651.3	578.0	607.2	447.9	صافي الدخل من الخارج
Compensation of employees, net	784.7	887.7	860.5	560.1	490.2	527.4	380.4	صافي تعويضات العاملين
Property income, net	48.1	49.5	41.0	91.2	87.9	79.8	67.5	صافي دخل الملكية
Gross National Income (GNI)	**5,274.5**	**5,453.9**	**5,163.0**	**4,663.2**	**4,245.8**	**4,124.8**	**3,529.8**	**الدخل القومي الاجمالي**
Current transfers vis-a-vis non-residents, net	585.8	398.7	410.2	469.7	509.1	435.0	466.0	صافي التحويلات من الخارج
Gross Disposable Income (GDI)	**5,860.4**	**5,852.6**	**5,573.3**	**5,132.9**	**4,754.8**	**4,559.8**	**3,995.9**	**الدخل المتاح الاجمالي**
Final Consumption	5,586.2	5,532.3	5,200.7	4,909.0	4,528.7	4,180.9	3,793.3	الاستهلاك النهائي
Savings	**274.2**	**320.4**	**372.5**	**224.0**	**226.2**	**378.9**	**202.5**	**الإدخار**

جدول 6-2 متغيرات الحسابات القومية الرئيسية بالاسعار الجارية في باقي الضفة الغربية وفي قطاع غزة 1994-2000

TABLE 6-2: Major National Accounts Variables for Remaining West Bank, Gaza, at Current Prices 1994-2000

Value In US$ million — **القيمة بالمليون دولار أمريكي**

Indicator	باقي الضفة الغربية Remaining West Bank							المؤشر
	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
Gross Domestic Product (GDP)	**2,810.7**	**2,874.1**	**2,630.1**	**2,453.0**	**2,200.9**	**2,095.9**	**1,811.5**	**الناتج المحلي الاجمالي**
Income vis-a-vis non-residents, net	465.4	513.2	510.3	373.4	315.2	342.4	259.2	صافي الدخل من الخارج
Compensation of employees, net	427.5	474.8	478.3	303.8	249.3	281.5	203.1	صافي تعويضات العاملين
Property income, net	37.9	38.4	32.0	69.6	66.0	60.9	56.1	صافي دخل الملكية
Gross National Income (GNI)	**3,276.1**	**3,387.3**	**3,140.4**	**2,826.4**	**2,516.1**	**2,438.3**	**2,070.7**	**الدخل القومي الاجمالي**
Current transfers vis-a-vis non-residents, net	354.7	228.4	218.6	242.3	289.2	246.0	263.5	صافي التحويلات من الخارج
Gross Disposable Income (GDI)	**3,630.9**	**3,615.8**	**3,358.9**	**3,068.8**	**2,805.3**	**2,684.3**	**2,334.2**	**الدخل المتاح الاجمالي**
Final Consumption	3,343.6	3,422.3	3,088.1	2,912.5	2,592.5	2,366.3	2,139.0	الاستهلاك النهائي
Savings	**287.2**	**193.5**	**270.9**	**156.2**	**212.8**	**318.0**	**195.2**	**الإدخار**

Indicator	قطاع غزة Gaza Strip							المؤشر
	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
Gross Domestic Product (GDP)	**1,305.0**	**1,304.3**	**1,314.2**	**1,248.6**	**1,164.6**	**1,124.2**	**1,016.9**	**الناتج المحلي الاجمالي**
Income vis-a-vis non-residents, net	212.2	240.7	208.5	143.6	118.7	136.4	103.5	صافي الدخل من الخارج
Compensation of employees, net	199.9	230.3	202.6	123.8	96.0	114.5	82.5	صافي تعويضات العاملين
Property income, net	12.2	10.5	5.9	19.9	22.7	21.9	21.0	صافي دخل الملكية
Gross National Income (GNI)	**1,517.1**	**1,545.1**	**1,522.6**	**1,392.2**	**1,283.3**	**1,260.6**	**1,120.4**	**الدخل القومي الاجمالي**
Current transfers vis-a-vis non-residents, net	226.3	145.1	138.3	152.8	181.8	153.9	164.8	صافي التحويلات من الخارج
Gross Disposable Income (GDI)	**1,743.5**	**1,690.2**	**1,660.9**	**1,545.0**	**1,465.1**	**1,414.4**	**1,285.3**	**الدخل المتاح الاجمالي**
Final Consumption	1,697.5	1,619.2	1,590.5	1,532.6	1,465.5	1,391.7	1,284.3	الاستهلاك النهائي
Savings	**46.0**	**71.0**	**70.4**	**12.5**	**-0.4**	**22.7**	**1.0**	**الإدخار**

جدول 7-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حسب المنطقة بالاسعار الجارية 1994-2000

TABLE 7-1: GDP Per Capita by Region at Current Prices 1994-2000

Value In US$ — القيمة بالدولار الأمريكي

Indicator	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP Per Capita							المؤشر
Region	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	المنطقة
Palestinian Territory	1,410.1	1,495.7	1,470.8	1,441.5	1,394.2	1,416.6	1,330.2	الاراضي الفلسطينية
Remaining West Bank and Gaza Strip	1,408.6	1,493.2	1,470.3	1,437.7	1,380.4	1,399.8	1,320.4	باقي الضفة الغربية وقطاع غزة
Jerusalem	1,429.6	1,527.3	1,476.6	1,488.9	1,567.7	1,627.1	1,451.0	القدس
Remaining West Bank	1,575.7	1,679.6	1,600.8	1,553.4	1,467.4	1,478.6	1,366.3	باقي الضفة الغربية
Gaza Strip	1,146.6	1,199.9	1,264.1	1,254.2	1,241.5	1,273.3	1,245.8	قطاع غزة

جدول 7-2: نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي حسب المنطقة بالاسعار الجارية 1994-2000

TABLE 7-2: GNI Per Capita by Region at Current Prices 1994-2000

Value In US$ — القيمة بالدولار الأمريكي

Indicator	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي GNI Per Capita							المؤشر
Region	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	المنطقة
Palestinian Territory	1,674.4	1,806.1	1,781.9	1,675.5	1,613.9	1,661.1	1,523.6	الاراضي الفلسطينية
Remaining West Bank and Gaza Strip	1,640.4	1,762.6	1,738.2	1,638.5	1,558.4	1,607.9	1,489.7	باقي الضفة الغربية وقطاع غزة
Jerusalem	2,109.6	2,355.2	2,327.6	2,133.0	2,315.4	2,329.3	1,939.1	القدس
Remaining West Bank	1,836.6	1,979.5	1,911.3	1,789.8	1,677.5	1,720.1	1,561.8	باقي الضفة الغربية
Gaza Strip	1,333.0	1,421.3	1,464.7	1,398.5	1,368.0	1,427.8	1,372.6	قطاع غزة

جدول 7-3: نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي حسب المنطقة بالاسعار الجارية 1994-2000

TABLE 7-3: GDI Per Capita by Region at Current Prices 1994-2000

القيمة بالدولار الأمريكي — Value In US$

Indicator	نصيب الفرد من الدخل المتاح الإجمالي GDI Per Capita							المؤشر
Region	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	المنطقة
Palestinian Territory	1,860.4	1,938.1	1,923.5	1,844.3	1,807.4	1,836.2	1,724.7	الاراضي الفلسطينية
Remaining West Bank and Gaza Strip	1,839.3	1,896.1	1,871.2	1,792.0	1,751.6	1,781.8	1,689.7	باقي الضفة الغربية وقطاع غزة
Jerusalem	2,130.5	2,468.9	2,576.1	2,491.2	2,513.2	2,521.6	2,154.8	القدس
Remaining West Bank	2,035.5	2,113.0	2,044.3	1,943.3	1,870.3	1,893.7	1,760.5	باقي الضفة الغربية
Gaza Strip	1,531.9	1,554.8	1,597.7	1,552.0	1,561.7	1,602.1	1,574.5	قطاع غزة

جداول الحسابات القومية بالأسعار الثابتة (1994-2000)

National Accounts Tables At Constant Prices (1994-2000)

جدول 8-1: الإنتاج حسب النشاط الأقتصادي في الاراضي الفلسطينية للأعوام 1994-2000 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997

TABLE 8-1: Output by Economic Activity in Palestinian Territory 1994-2000 - Constant Prices: 1997 is the base year

Value In US$ million — **القيمة بالمليون دولار أمريكي**

Economic activity	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	النشاط الاقتصادي
Agriculture and fishing	**757.3**	**797.5**	**842.5**	**719.2**	**768.7**	**681.2**	**617.4**	**الزراعة وصيد الاسماك**
Mining, manufacturing, electr. and water	**1,704.9**	**1,707.6**	**1,612.9**	**1,430.0**	**1,329.8**	**1,510.6**	**1,434.6**	**التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء**
Mining and quarrying	53.8	53.8	49.1	40.4	41.3	43.1	45.3	التعدين واستغلال المحاجر
Manufacturing	1,363.6	1,370.3	1,281.0	1,155.5	1,096.5	1,275.3	1,212.7	الصناعة التحويلية
Electricity and water supply	287.5	283.5	282.7	234.0	192.0	192.2	176.6	امدادات المياه والكهرباء
Construction	**867.8**	**1,540.8**	**1,205.5**	**984.9**	**873.7**	**860.1**	**886.4**	**الانشـــــــــاءات**
Wholesale and retail trade	**685.0**	**750.4**	**668.4**	**622.5**	**548.6**	**686.3**	**758.9**	**تجارة الجملة والتجزئة**
Transport, Storage and Communications	**514.3**	**427.9**	**365.0**	**298.2**	**223.7**	**233.0**	**225.1**	**النقل والتخزين والاتصالات**
Financial intermediation	**238.4**	**215.5**	**181.1**	**137.7**	**103.4**	**88.1**	**51.6**	**الوساطة المالية**
Other services	**1,300.6**	**1,250.7**	**1,192.5**	**1,099.7**	**954.3**	**968.8**	**984.5**	**الخدمـــــــــــات**
Real estate, renting and business services	606.2	502.7	501.0	478.0	399.5	424.6	440.7	الانشطة العقارية والايجارية والتجارية
Community, social and personal services	67.7	66.8	59.1	51.8	47.2	48.7	44.1	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية
Hotels and restaurants	118.7	150.2	139.2	124.3	106.3	118.7	115.0	المطاعم والفنادق
Education	295.0	309.2	296.5	262.3	211.5	195.2	197.9	التـــعليـــــــــم
Health and social work	213.0	221.8	196.7	183.3	189.8	181.6	186.8	الصـــحة والعمل الاجتمـــــــاعي
Public administration and defense	**1,045.2**	**902.7**	**826.5**	**788.4**	**729.6**	**610.1**	**527.2**	**الإداره العا مه والدفاع**
Households with employed persons	**9.3**	**8.9**	**8.6**	**7.7**	**5.5**	**5.8**	**5.4**	**الخدمات المنزلية**
Public owned enterprises	**296.4**	**268.9**	**195.3**	**148.6**	**53.2**	**0.0**	**0.0**	**الشركات المملوكة للقطاع العام**
Less: FISIM	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ناقص: خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
Plus: Customs duties	196.3	208.6	300.4	263.0	190.8	55.1	0.0	زائد: الرسوم الجمركية
Plus: VAT on imports, net	264.9	254.4	306.2	273.0	209.0	194.3	21.7	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
Gross Output	**7,880.3**	**8,333.9**	**7,704.9**	**6,772.8**	**5,990.4**	**5,893.4**	**5,512.8**	**مجموع الإنتاج**

جدول 8-2: الإنتاج حسب النشاط الأقتصادي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 1994-2000 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997

TABLE 8-2: Output by Economic Activity in Remaining West Bank and Gaza Strip 1994-2000-Constant Prices: 1997 is the base year

Value In US$ million — **القيمة بالمليون دولار أمريكي**

Economic activity	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	النشاط الاقتصادي
Agriculture and fishing	**742.6**	**784.5**	**834.0**	**712.1**	**760.6**	**674.1**	**611.3**	**الزراعة وصيد الاسماك**
Mining, manufacturing, electr. and water	**1,564.0**	**1,564.8**	**1,468.7**	**1,303.9**	**1,201.6**	**1,386.6**	**1,316.5**	**التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء**
Mining and quarrying	53.8	53.8	49.1	40.4	41.3	43.1	45.3	التعدين واستغلال المحاجر
Manufacturing	1,329.0	1,317.7	1,231.6	1,107.6	1,041.7	1,222.6	1,160.5	الصناعة التحويلية
Electricity and water supply	181.1	193.3	188.0	155.9	118.6	120.9	110.7	امدادات المياه والكهرباء
Construction	**821.8**	**1,467.7**	**1,133.0**	**935.5**	**839.7**	**835.5**	**865.1**	**الانشـــــــــــاءات**
Wholesale and retail trade	**629.7**	**675.4**	**594.4**	**547.0**	**481.7**	**615.9**	**690.5**	**تجارة الجملة والتجزئة**
Transport, Storage and Communications	**412.3**	**334.7**	**298.8**	**242.1**	**171.4**	**181.1**	**174.0**	**النقل والتخزين والاتصالات**
Financial intermediation	**235.6**	**213.2**	**179.2**	**134.6**	**101.1**	**85.8**	**49.5**	**الوساطة المالية**
Other services	**1,119.2**	**1,071.9**	**1,031.2**	**938.3**	**811.5**	**816.9**	**854.6**	**الخدمـــــــــــــات**
Real estate, renting and business services	540.6	438.0	443.9	412.0	347.4	364.2	392.5	الانشطة العقارية والايجارية والتجارية
Community, social and personal services	53.2	46.1	41.3	34.8	30.1	32.9	32.4	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية
Hotels and restaurants	76.1	105.8	100.5	85.6	65.7	73.7	75.4	المطاعم والفنادق
Education	266.3	286.1	271.9	241.7	196.8	181.9	184.8	التـــعليـــــــــــم
Health and social work	183.0	195.8	173.7	164.1	171.6	164.3	169.5	الصـــحة والعمل الاجتمـــــــــاعي
Public administration and defense	**996.8**	**863.8**	**789.2**	**751.6**	**681.2**	**569.4**	**483.7**	**الإداره العا مه والدفاع**
Households with employed persons	**9.1**	**8.7**	**8.3**	**6.9**	**5.1**	**5.4**	**5.0**	**الخدمات المنزلية**
Public owned enterprises	**296.4**	**268.9**	**195.3**	**148.6**	**53.2**	**0.0**	**0.0**	**الشركات المملوكة للقطاع العام**
Less: FISIM	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ناقص: خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
Plus: Customs duties	196.3	208.6	300.4	263.0	190.8	55.1	0.0	زائد: الرسوم الجمركية
Plus: VAT on imports, net	264.9	254.4	306.2	273.0	209.0	194.3	21.7	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
Gross Output	**7,288.7**	**7,716.6**	**7,138.6**	**6,256.58**	**5,506.8**	**5,419.9**	**5,072.0**	**مجموع الإنتاج**

جدول 9-1: الإستهلاك الوسيط حسب النشاط الأقتصادي في الاراضي الفلسطينية للأعوام 1994-2000 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997

TABLE 9-1: Intermediate Consumption by Economic Activity in Palestinian Territory 1994-2000- Constant Prices: 1997 is the base year

Value In US$ million — **القيمة بالمليون دولار أمريكي**

Economic activity	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	النشاط الاقتصادي
Agriculture and fishing	**362.9**	**320.2**	**355.0**	**286.1**	**281.5**	**262.4**	**215.3**	**الزراعة وصيد الاسماك**
Mining, manufacturing, electr. and water	**981.0**	**992.7**	**935.9**	**812.0**	**720.5**	**800.8**	**716.4**	**التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء**
Mining and quarrying	21.2	18.0	18.9	16.1	14.5	15.7	16.2	التعدين واستغلال المحاجر
Manufacturing	771.0	764.5	715.4	627.9	567.4	645.2	579.3	الصناعة التحويلية
Electricity and water supply	188.8	210.1	201.6	168.0	138.6	139.9	120.9	امدادات المياه والكهرباء
Construction	**567.6**	**888.1**	**800.5**	**675.1**	**586.8**	**631.4**	**611.0**	**الانشـــــــــاءات**
Wholesale and retail trade	**172.2**	**201.4**	**187.8**	**153.2**	**149.3**	**154.6**	**173.5**	**تجارة الجملة والتجزئة**
Transport, Storage and Communications	**138.6**	**126.5**	**119.0**	**108.6**	**83.5**	**90.7**	**81.3**	**النقل والتخزين والاتصالات**
Financial intermediation	**47.1**	**46.0**	**46.4**	**34.1**	**29.3**	**21.4**	**14.9**	**الوساطة المالية**
Other services	**222.4**	**233.1**	**223.8**	**216.2**	**186.6**	**182.2**	**172.3**	**الخدمـــــــــــات**
Real estate, renting and business services	38.7	37.7	38.9	34.0	28.7	31.7	27.1	الانشطة العقارية والايجارية والتجارية
Community, social and personal services	26.2	25.1	22.6	20.0	18.3	18.2	16.1	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية
Hotels and restaurants	57.0	66.8	62.0	56.7	47.4	52.1	47.9	المطاعم والفنادق
Education	24.6	26.4	29.8	25.7	21.9	20.9	18.7	التـــعليـــــــــــم
Health and social work	76.0	77.1	70.5	79.8	70.3	59.2	62.4	الصـــحة والعمل الاجتمـــــــاعي
Public administration and defense	**487.5**	**400.7**	**366.1**	**331.9**	**290.0**	**221.8**	**217.6**	**الإداره العا مه والدفاع**
Households with employed persons	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**الخدمات المنزلية**
Public owned enterprises	**127.4**	**112.4**	**77.8**	**58.6**	**21.2**	**0.0**	**0.0**	**الشركات المملوكة للقطاع العام**
Less: FISIM	154.4	129.5	106.8	85.0	64.7	37.7	20.6	ناقص: خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
Plus: Customs duties	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	زائد: الرسوم الجمركية
Plus: VAT on imports, net	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
Gross Intermediate Consumption	**3,261.0**	**3,450.5**	**3,219.1**	**2,760.9**	**2,413.4**	**2,403.0**	**2,223.0**	**مجموع الإستهلاك الوسيط**

جدول 9-2: الإستهلاك الوسيط حسب النشاط الأقتصادي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 1994-2000 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997

TABLE 9-2: Intermediate Consumption by Economic Activity in Remaining West Bank and Gaza Strip 1994-2000- Constant Prices: 1997 is the base year

Value In US$ million — **القيمة بالمليون دولار أمريكي**

Economic activity	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	النشاط الاقتصادي
Agriculture and fishing	**354.7**	**313.8**	**351.1**	**282.9**	**278.6**	**259.6**	**212.9**	**الزراعة وصيد الاسماك**
Mining, manufacturing, electr. and water	**895.2**	**909.2**	**853.9**	**738.1**	**649.3**	**731.8**	**651.5**	**التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء**
Mining and quarrying	21.2	18.0	18.9	16.1	14.5	15.7	16.2	التعدين واستغلال المحاجر
Manufacturing	758.8	751.3	701.8	614.2	553.4	632.4	565.9	الصناعة التحويلية
Electricity and water supply	115.2	139.9	133.2	107.8	81.4	83.8	69.4	امدادات المياه والكهرباء
Construction	**551.4**	**850.8**	**763.6**	**645.3**	**565.1**	**615.1**	**596.7**	**الانشـــــــــاءات**
Wholesale and retail trade	**157.0**	**180.2**	**160.1**	**125.9**	**124.0**	**130.8**	**151.2**	**تجارة الجملة والتجزئة**
Transport, Storage and Communications	**119.8**	**103.6**	**107.5**	**97.7**	**72.8**	**80.1**	**71.1**	**النقل والتخزين والاتصالات**
Financial intermediation	**46.0**	**45.2**	**45.7**	**33.0**	**28.5**	**20.6**	**14.2**	**الوساطة المالية**
Other services	**184.2**	**194.1**	**187.9**	**178.7**	**149.8**	**144.9**	**141.8**	**الخدمـــــــــــات**
Real estate, renting and business services	35.9	35.1	35.7	28.6	24.1	26.3	24.6	الانشطة العقارية والايجارية والتجارية
Community, social and personal services	21.0	17.7	15.7	13.6	11.7	12.5	12.0	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية
Hotels and restaurants	40.4	48.8	46.3	40.4	30.1	33.2	31.2	المطاعم والفنادق
Education	22.6	24.4	27.4	23.5	19.9	19.3	17.5	التـــعليـــــــــم
Health and social work	64.3	68.0	62.9	72.6	64.0	53.7	56.5	الصـــحة والعمل الاجتمـــــــاعي
Public administration and defense	**437.6**	**366.1**	**336.3**	**309.7**	**266.9**	**205.9**	**199.7**	**الإداره العا مه والدفاع**
Households with employed persons	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**الخدمات المنزلية**
Public owned enterprises	**127.4**	**112.4**	**77.8**	**58.6**	**21.2**	**0.0**	**0.0**	**الشركات المملوكة للقطاع العام**
Less: FISIM	154.4	129.5	106.8	85.0	64.7	37.7	20.6	ناقص: خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
Plus: Customs duties	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	زائد: الرسوم الجمركية
Plus: VAT on imports, net	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
Gross Intermediate Consumption	**3,027.6**	**3,204.9**	**2,990.7**	**2,555.0**	**2,220.9**	**2,226.6**	**2,059.7**	**مجموع الإستهلاك الوسيط**

جدول 10-1: القيمة المضافة حسب النشاط الأقتصادي في الاراضي الفلسطينية للأعوام 1994-2000 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997

TABLE 10-1: Value Added by Economic Activity in Palestinian Territory 1994-2000 - Constant Prices: 1997 is the base year

Value In US$ million — **القيمة بالمليون دولار أمريكي**

Economic activity	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	النشاط الاقتصادي
Agriculture and fishing	**394.4**	**477.3**	**487.5**	**433.1**	**487.2**	**418.8**	**402.0**	**الزراعة وصيد الاسماك**
Mining, manufacturing, electr. and water	**723.9**	**714.9**	**676.9**	**617.9**	**609.3**	**709.9**	**718.1**	**التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء**
Mining and quarrying	32.6	35.7	30.1	24.4	26.8	27.4	29.0	التعدين واستغلال المحاجر
Manufacturing	592.5	605.8	565.7	527.6	529.1	630.1	633.4	الصناعة التحويلية
Electricity and water supply	98.7	73.4	81.1	66.0	53.4	52.4	55.6	امدادات المياه والكهرباء
Construction	**300.3**	**652.7**	**405.0**	**309.7**	**286.9**	**228.7**	**275.4**	**الانشـــــــــاءات**
Wholesale and retail trade	**512.8**	**548.9**	**480.6**	**469.4**	**399.3**	**531.7**	**585.5**	**تجارة الجملة والتجزئة**
Transport, Storage and Communications	**375.7**	**301.5**	**246.0**	**189.5**	**140.2**	**142.3**	**143.8**	**النقل والتخزين والاتصالات**
Financial intermediation	**191.3**	**169.5**	**134.7**	**103.6**	**74.1**	**66.7**	**36.7**	**الوساطة المالية**
Other services	**1,078.2**	**1,017.6**	**968.7**	**883.4**	**767.6**	**786.6**	**812.2**	**الخدمـــــــــــات**
Real estate, renting and business services	567.5	465.0	462.0	444.0	370.7	392.9	413.6	الانشطة العقارية والايجارية والتجارية
Community, social and personal services	41.6	41.7	36.5	31.8	28.9	30.5	28.0	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية
Hotels and restaurants	61.7	83.3	77.2	67.6	58.9	66.5	67.1	المطاعم والفنادق
Education	270.4	282.8	266.7	236.6	189.6	174.3	179.2	التـــعليـــــــــم
Health and social work	137.0	144.7	126.2	103.4	119.5	122.4	124.4	الصـــحة والعمل الاجتمـــــــاعي
Public administration and defense	**557.7**	**502.0**	**460.4**	**456.5**	**439.6**	**388.4**	**309.6**	**الإداره العا مه والدفاع**
Households with employed persons	**9.3**	**8.9**	**8.6**	**7.7**	**5.5**	**5.8**	**5.4**	**الخدمات المنزلية**
Public owned enterprises	**168.9**	**156.5**	**117.6**	**90.0**	**32.0**	**0.0**	**0.0**	**الشركات المملوكة للقطاع العام**
Less: FISIM	-154.4	-129.5	-106.8	-85.0	-64.7	-37.7	-20.6	ناقص: خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
Plus: Customs duties	196.3	208.6	300.4	263.0	190.8	55.1	0.0	زائد: الرسوم الجمركية
Plus: VAT on imports, net	264.9	254.4	306.2	273.0	209.0	194.3	21.7	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
Gross Domestic Product	**4,619.2**	**4,883.4**	**4,485.8**	**4,011.9**	**3,577.0**	**3,490.4**	**3,289.9**	**الناتج المحلي الاجمالي**

جدول 10-2: القيمة المضافة حسب النشاط الأقتصادي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة – بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997

TABLE 10-2: Value Added by Economic Activity in Remaining West Bank and Gaza Strip-Constant Price 1994 -2000: 1997 is the base year

Value In US$ million — **القيمة بالمليون دولار أمريكي**

Economic activity	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	النشاط الاقتصادي
Agriculture and fishing	**388.0**	**470.7**	**482.9**	**429.2**	**482.0**	**414.4**	**398.4**	**الزراعة وصيد الاسماك**
Mining, manufacturing, electr. and water	**668.7**	**655.5**	**614.8**	**565.8**	**552.2**	**654.7**	**664.9**	**التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء**
Mining and quarrying	32.6	35.7	30.1	24.4	26.8	27.4	29.0	التعدين واستغلال المحاجر
Manufacturing	570.2	566.4	529.8	493.4	488.3	590.2	594.6	الصناعة التحويلية
Electricity and water supply	65.8	53.4	54.8	48.0	37.2	37.1	41.3	امدادات المياه والكهرباء
Construction	**270.4**	**616.9**	**369.4**	**290.2**	**274.6**	**220.4**	**268.4**	**الانشـــــــــاءات**
Wholesale and retail trade	**472.7**	**495.2**	**434.2**	**421.1**	**357.7**	**485.1**	**539.3**	**تجارة الجملة والتجزئة**
Transport, Storage and Communications	**292.5**	**231.0**	**191.3**	**144.4**	**98.5**	**101.0**	**102.9**	**النقل والتخزين والاتصالات**
Financial intermediation	**189.6**	**168.0**	**133.5**	**101.6**	**72.6**	**65.2**	**35.3**	**الوساطة المالية**
Other services	**935.0**	**877.8**	**843.3**	**759.6**	**661.7**	**671.9**	**712.8**	**الخدمـــــــــــات**
Real estate, renting and business services	504.7	403.0	408.2	383.4	323.4	337.9	367.9	الانشطة العقارية والايجارية والتجارية
Community, social and personal services	32.2	28.3	25.5	21.2	18.4	20.4	20.4	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية
Hotels and restaurants	35.7	57.0	54.2	45.3	35.5	40.5	44.2	المطاعم والفنادق
Education	243.7	261.7	244.5	218.2	176.9	162.6	167.4	التـــعليـــــــــم
Health and social work	118.7	127.8	110.8	91.5	107.6	110.5	113.0	الصـــحة والعمل الاجتمـــــــاعي
Public administration and defense	**559.3**	**497.7**	**452.8**	**441.8**	**414.3**	**363.4**	**284.0**	**الإداره العا مه والدفاع**
Households with employed persons	**9.1**	**8.7**	**8.3**	**6.9**	**5.1**	**5.4**	**5.0**	**الخدمات المنزلية**
Public owned enterprises	**168.9**	**156.5**	**117.6**	**90.0**	**32.0**	**0.0**	**0.0**	**الشركات المملوكة للقطاع العام**
Less: FISIM	-154.4	-129.5	-106.8	-85.0	-64.7	-37.7	-20.6	ناقص: خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير
Plus: Customs duties	196.3	208.6	300.4	263.0	190.8	55.1	0.0	زائد: الرسوم الجمركية
Plus: VAT on imports, net	264.9	254.4	306.2	273.0	209.0	194.3	21.7	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
Gross Domestic Product	**4,261.1**	**4,511.7**	**4,147.9**	**3,701.6**	**3,285.9**	**3,193.3**	**3,012.3**	**الناتج المحلي الاجمالي**

جدول 11-1: الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه في الاراضي الفلسطينية للأعوام 1994-2000 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997

TABLE 11-1: GDP by Expenditure in Palestinian Territory 1994-2000 -Constant Prices: 1997 is the base year

Value In US$ million — **القيمة بالمليون دولار أمريكي**

Final use	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	الاستخدام النهائي
Final consumption	**5,736.2**	**5,848.8**	**5,399.2**	**4,906.3**	**4,475.6**	**4,297.8**	**4,219.5**	**الانفاق الاستهلاكي النهائي**
Household final consumption	4,422.0	4,627.9	4,276.1	3,885.3	3,497.7	3,462.6	3,405.7	الانفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية
Government final consumption	1,162.2	1,062.2	979.4	863.2	786.4	651.9	615.3	الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
NPISH final consumption	152.0	158.7	143.7	157.7	191.4	183.4	198.4	الانفاق الاستهلاكي النهائي لمنتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم الاسر المعيشية
Gross capital formation	**1,507.7**	**2,162.4**	**1,594.9**	**1,353.1**	**1,190.0**	**1,086.2**	**1,069.7**	**التكوين الراسمالي الاجمالي**
Gross fixed capital formation	1,467.4	2,010.4	1,501.3	1,267.0	1,129.1	1,019.5	1,026.8	التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي
- Buildings	870.8	1,264.2	991.8	857.2	755.5	717.4	739.2	- المباني
- Non-buildings	596.6	746.1	509.5	409.8	373.6	302.0	287.6	- غير المباني
Changes in inventories	40.3	152.0	93.7	86.1	60.9	66.7	43.0	التغير في المخزون
Acquisitions of valuables, net	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	صافي الممتلكات القيمة
Net exports of goods and services	**-2,624.7**	**-3,127.9**	**-2,508.3**	**-2,247.4**	**-2,088.6**	**-1,893.6**	**-1,999.3**	**صافي الصادرات من السلع والخدمات**
Exports	889.1	953.8	919.8	767.5	729.3	667.1	600.5	الصادرات
- Goods	672.9	709.8	717.3	599.5	576.5	518.7	465.2	- السلع
- Services	216.2	244.1	202.4	168.0	152.7	148.3	135.3	- الخدمات
Imports	3,513.9	4,081.7	3,428.1	3,014.9	2,817.9	2,560.7	2,599.8	الواردات
- Goods	3,093.8	3,670.2	3,009.2	2,652.0	2,490.3	2,256.0	2,292.6	- السلع
- Services	420.1	411.5	418.8	362.9	327.5	304.7	307.2	- الخدمات
Net errors and omissions	7.6	12.5	16.4	12.2	9.9	6.5	8.5	صافي السهو والخطأ
Gross Domestic Product	**4,619.2**	**4,883.4**	**4,485.8**	**4,011.9**	**3,577.0**	**3,490.4**	**3,289.9**	**الناتج المحلي الاجمالي**

جدول 11-2: الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 1994-2000 بالأسعارالثابتة: سنة الأساس 1997

TABLE 11-2: GDP by Expenditure in Remaining West Bank and Gaza Strip 1994-2000 -Constant Prices: 1997 is the base year

Value In US$ million — **القيمة بالمليون دولار أمريكي**

Final use	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	الاستخدام النهائي
Final consumption	**5,174.3**	**5,327.8**	**4,856.3**	**4,442.5**	**4,010.5**	**3,862.8**	**3,807.3**	**الانفاق الاستهلاكي النهائي**
Household final consumption	3,947.0	4,180.2	3,806.8	3,493.3	3,106.1	3,093.3	3,061.4	الانفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية
Government final consumption	1,100.7	1,010.6	924.5	812.1	735.6	609.0	568.5	الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
NPISH final consumption	126.6	137.1	125.0	137.1	168.8	160.6	177.4	الانفاق الاستهلاكي النهائي لمنتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم الاسر المعيشية
Gross capital formation	**1,445.5**	**2,081.2**	**1,531.1**	**1,310.6**	**1,160.6**	**1,065.0**	**1,051.5**	**التكوين الراسمالي الاجمالي**
Gross fixed capital formation	1,409.4	1,929.8	1,437.7	1,224.9	1,100.0	998.5	1,008.7	التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي
- Buildings	814.7	1,186.4	930.2	816.5	727.7	697.5	722.1	- المباني
- Non-buildings	594.7	743.3	507.5	408.4	372.3	301.0	286.6	- غير المباني
Changes in inventories	36.1	151.4	93.4	85.7	60.6	66.5	42.8	التغير في المخزون
Acquisitions of valuables, net								صافي الممتلكات القيمة
Net exports of goods and services	**-2,358.6**	**-2,897.3**	**-2,239.5**	**-2,051.5**	**-1,885.3**	**-1,734.6**	**-1,846.5**	**صافي الصادرات من السلع والخدمات**
Exports	673.9	732.1	723.3	586.3	552.6	497.2	441.9	الصادرات
- Goods	601.9	635.4	650.7	540.0	511.7	458.2	412.5	- السلع
- Services	72.0	96.7	72.6	46.4	40.9	39.0	29.3	- الخدمات
Imports	3,032.5	3,629.4	2,962.8	2,637.9	2,437.9	2,231.8	2,288.3	الواردات
- Goods	2,643.6	3,271.5	2,601.3	2,323.5	2,163.8	1,980.4	2,021.3	- السلع
- Services	388.9	357.9	361.5	314.4	274.0	251.4	267.0	- الخدمات
Net errors and omissions	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	صافي السهو والخطأ
Gross Domestic Product	**4,261.1**	**4,511.7**	**4,147.9**	**3,701.6**	**3,285.9**	**3,193.3**	**3,012.3**	**الناتج المحلي الاجمالي**

جدول 12-1: متغيرات الحسابات القومية الرئيسية بالاسعار الثابتة في الاراضي الفلسطينية 1994-2000

TABLE 12-1: Major National Accounts Variables for Palestinian Territory at Constant Prices 1994-2000

Value In US$ million — **القيمة بالمليون دولار أمريكي**

Indicator	الاراضي الفلسطينية Palestinian Territory							المؤشر
	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
Gross Domestic Product (GDP)	**4,619.2**	**4,883.4**	**4,485.8**	**4,011.9**	**3,577.0**	**3,490.4**	**3,289.9**	**الناتج المحلي الاجمالي**
Income vis-a-vis non-residents, net	807.3	959.3	906.0	651.3	572.5	608.9	475.3	صافي الدخل من الخارج
- Compensation of employees, net	766.4	917.8	868.6	560.1	476.6	516.8	397.5	- صافي تعويضات العاملين
- Property income, net	40.9	41.4	37.4	91.2	95.9	92.1	77.8	- صافي دخل الملكية
Gross National Income (GNI)	**5,426.5**	**5,842.6**	**5,391.8**	**4,663.2**	**4,149.4**	**4,099.3**	**3,765.1**	**الدخل القومي الاجمالي**
Current transfers vis-a-vis non-residents, net	604.6	430.5	429.6	469.7	496.2	446.4	527.3	صافي التحويلات من الخارج
Gross Disposable Income (GDI)	**6,031.1**	**6,273.2**	**5,821.4**	**5,132.9**	**4,645.7**	**4,545.7**	**4,292.4**	**الدخل المتاح الاجمالي**
Final Consumption	5,736.2	5,848.8	5,399.2	4,906.3	4,475.6	4,297.8	4,219.5	الاستهلاك النهائي
Savings	**294.9**	**424.3**	**422.2**	**226.7**	**170.1**	**247.9**	**72.9**	**الإدخار**

جدول 12-2: متغيرات الحسابات القومية الرئيسية بالاسعار الثابتة في باقي الضفة الغربية وفي قطاع غزة 1994-2000

TABLE 12-2: Major National Accounts Variables for Remaining West Bank, Gaza, at Constant Prices 1994-2000

Value In US$ million — **القيمة بالمليون دولار أمريكي**

Indicator	باقي الضفة الغربية Remaining West Bank							المؤشر
	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
Gross Domestic Product (GDP)	**2,933.0**	**3,113.9**	**2,767.5**	**2,453.0**	**2,154.5**	**2,081.0**	**1,929.7**	**الناتج المحلي الاجمالي**
Income vis-a-vis non-residents, net	450.0	523.7	508.7	373.4	313.2	342.3	272.2	صافي الدخل من الخارج
- Compensation of employees, net	417.7	491.6	479.6	303.8	241.2	272.0	207.6	- صافي تعويضات العاملين
- Property income, net	32.3	32.1	29.1	69.6	72.0	70.3	64.6	- صافي دخل الملكية
Gross National Income (GNI)	**3,383.0**	**3,637.6**	**3,276.2**	**2,826.4**	**2,467.8**	**2,423.3**	**2,201.9**	**الدخل القومي الاجمالي**
Current transfers vis-a-vis non-residents, net	366.1	246.7	228.9	242.3	281.9	252.4	298.2	صافي التحويلات من الخارج
Gross Disposable Income (GDI)	**3,749.1**	**3,884.3**	**3,505.1**	**3,068.8**	**2,749.7**	**2,675.7**	**2,500.1**	**الدخل المتاح الاجمالي**
Final Consumption	3,436.6	3,621.1	3,206.7	2,911.1	2,561.9	2,432.4	2,380.4	الاستهلاك النهائي
Savings	**312.4**	**263.2**	**298.4**	**157.7**	**187.8**	**243.3**	**119.7**	**الإدخار**

Indicator	قطاع غزة Gaza Strip							المؤشر
	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
Gross Domestic Product (GDP)	**1,328.1**	**1,397.8**	**1,380.4**	**1,248.6**	**1,131.4**	**1,112.3**	**1,082.6**	**الناتج المحلي الاجمالي**
Income vis-a-vis non-residents, net	211.1	250.2	213.0	143.6	122.5	147.8	122.5	صافي الدخل من الخارج
- Compensation of employees, net	200.7	241.4	207.6	123.8	97.7	122.6	98.3	- صافي تعويضات العاملين
- Property income, net	10.4	8.8	5.4	19.9	24.8	25.2	24.2	- صافي دخل الملكية
Gross National Income (GNI)	**1,539.2**	**1,648.0**	**1,593.3**	**1,392.2**	**1,253.9**	**1,260.1**	**1,205.1**	**الدخل القومي الاجمالي**
Current transfers vis-a-vis non-residents, net	233.6	156.7	144.8	152.8	177.2	157.9	186.5	صافي التحويلات من الخارج
Gross Disposable Income (GDI)	**1,772.8**	**1,804.7**	**1,738.1**	**1,545.0**	**1,431.1**	**1,418.0**	**1,391.6**	**الدخل المتاح الاجمالي**
Final Consumption	1,737.6	1,706.8	1,649.6	1,531.4	1,448.6	1,430.4	1,426.9	الاستهلاك النهائي
Savings	**35.2**	**97.9**	**88.5**	**13.6**	**-17.6**	**-12.4**	**-35.3**	**الإدخار**

جدول 13-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حسب المنطقة بالاسعار الثابتة 1994-2000

TABLE 13-1: GDP Per Capita by Region at Cosntant Prices 1994-2000

Value In US$ — **القيمة بالدولار الأمريكي**

Indicator	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP Per Capita							المؤشر
Region	**2000**	**1999**	**1998**	**1997**	**1996**	**1995**	**1994**	**المنطقة**
Palestinian Territory	1,466.4	1,617.2	1,548.2	1,441.5	1,359.7	1,405.6	1,420.0	**الاراضي الفلسطينية**
Remaining West Bank and Gaza Strip	1,458.3	1,612.3	1,546.2	1,437.7	1,347.8	1,388.2	1,406.2	**باقي الضفة الغربية وقطاع غزة**
Jerusalem	1,569.7	1,678.6	1,572.9	1,488.9	1,509.9	1,625.1	1,589.5	**القدس**
Remaining West Bank	1,644.3	1,819.7	1,684.4	1,553.4	1,436.5	1,468.1	1,455.4	**باقي الضفة الغربية**
Gaza Strip	1,166.9	1,285.8	1,327.8	1,254.2	1,206.0	1,259.8	1,326.2	**قطاع غزة**

جدول 13-2: نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي حسب المنطقة بالاسعار الثابتة 1994-2000

TABLE 13-2: GNI Per Capita by Region at Cosntant Prices 1994-2000

Value In US$ — القيمة بالدولار الأمريكي

Indicator	نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي GNI Per Capita							المؤشر
Region	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	المنطقة
Palestinian Territory	1,722.7	1,934.8	1,860.9	1,675.6	1,577.3	1,650.8	1,625.1	الاراضي الفلسطينية
Remaining West Bank and Gaza Strip	1,684.6	1,888.9	1,815.2	1,638.5	1,526.5	1,601.2	1,590.4	باقي الضفة الغربية وقطاع غزة
Jerusalem	2,210.6	2,515.9	2,430.9	2,133.0	2,219.2	2,274.7	2,050.6	القدس
Remaining West Bank	1,896.5	2,125.7	1,994.0	1,789.8	1,645.3	1,709.6	1,660.7	باقي الضفة الغربية
Gaza Strip	1,352.4	1,516.0	1,532.7	1,398.5	1,336.6	1,427.2	1,476.3	قطاع غزة

جدول 13-3: نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي حسب المنطقة بالاسعار الثابتة 1994-2000

TABLE 13-3: GDI Per Capita by Region at Cosntant Prices 1994-2000

Value In US$ — القيمة بالدولار الأمريكي

Indicator	نصيب الفرد من الدخل المتاح الإجمالي GDI Per Capita							المؤشر
Region	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	المنطقة
Palestinian Territory	1914.6	2077.4	2009.1	1844.3	1765.9	1830.6	1852.7	الاراضي الفلسطينية
Remaining West Bank and Gaza Strip	1889.8	2033.0	1954.5	1792.0	1714.8	1779.6	1816.7	باقي الضفة الغربية وقطاع غزة
Jerusalem	2232.1	2638.6	2691.1	2491.2	2412.0	2472.1	2294.6	القدس
Remaining West Bank	2101.7	2269.9	2133.3	1943.3	1833.2	1887.6	1885.6	باقي الضفة الغربية
Gaza Strip	1557.6	1660.1	1672.0	1552.0	1525.4	1606.1	1704.7	قطاع غزة

Palestinian Central Bureau of Statistics

National Accounts at Current and Constant Prices (1994-2000)

April, 2003

"Cover Price 4 US$"

PAGE NUMBERS OF ENGLISH TEXT ARE PRINTED IN SQUARE BRACKETS.

© April, 2003.
All rights reserved.

Suggested Citation:

Palestinian Central Bureau of Statistics, 2003. *National Accounts at Current and Constant Prices (1994-2000).*
Ramallah - Palestine.

All correspondence should be directed to:
Dissemination and Documentation Department/Division of User Services
Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O.Box 1647, Ramallah - Palestine.

Tel: (970/972) 2 240 6340 Fax: (970/972) 2 240 6343
E-Mail: Diwan@pcbs.pna.org Web-site: http://www.pcbs.org

Preface

The compilation of National Accounts (NA) in any country is considered the peak of efforts exerted in developing a contemporary integrated economic statistical system. This makes providing basic data needed for NA among the major goals targeted when launching the various economic statistical programmes.

National Accounts of any country are supposed to give both systematic statistical description of the economy as a whole and quite detailed map of the transactions between the various parts of the economy and with the rest of the world. So, in order to be able to measure the growth rates and the economic trends from year to year, and to monitor the performance of the economy and its cycle within a time series, it becomes a necessity to have a systematic time series and a comprehensive framework for the data at current and constant prices, needed for the compilation of national accounts for the purposes of comparisons and economic analyses.

PCBS has adopted, since its establishment in 1993, the SNA as a comprehensive framework guiding all statistical efforts in the field. Still, it is a demanding and technically complicated task to compile even basic accounts from the scratch, more or less, as in the case of Palestine, even with the help of a guiding framework and technical assistance. The compilation of the revised time series for the national accounts data for the years 1994-2000 required revising many methodologies and hypothesis used in the earlier years when the compilation of such accounts was the first experiment and it was affected by the scarcity of qualified staff needed, despite of that, National Accounts Department compiled this time series at current and constant prices.

The PCBS is pleased to issue the revised time series report that basically involves main national accounts indicators for the years 1994-2000 at current and constant prices both from the production and the expenditure side. Estimates for Gross National Income and Gross Disposable Income are also included in this report.

April, 2003

Hasan Abu-Libdeh, Ph.D.
President

Table of Contents

Subject	Page
List of Tables	
Executive summary	**[9]**
Chapter one	**[11]**
Introduction	[11]
The objectives of the National Accounts	[11]
The making of the National Accounts	[11]
1.National Accounts 1994	[11]
2.National Accounts 1995 and 1996	[12]
3.Supply and Use Tables: National Accounts 1997 and 1998	[13]
4.Revised Time Series in Current and Constant Prices (1994-2000)	[13]
5.Future Projects and Plans	[13]
Chapter Two	**[15]**
Glossary of Terms According to the System of National Accounts SNA 1993	[15]
1.General terms	[15]
2.Production concepts	[17]
3.Final consumption groups	[19]
4.Income components	[20]
Chapter Three	**[23]**
The Performance of the Palestinian Economy in General	[23]
Tables	
National Accounts Tables at Current Prices (1994-2000)	69
National Accounts Tables at Constant Prices (1994-2000)	87

List of Tables at Current Prices

Table		Page
1-1	Contribution to GDP by Economic Activity in Palestinian Territory 1994 – 2000	71
1-2	Contribution to GDP by Economic Activity in Remaining West Bank and Gaza Strip 1994 – 2000	72
2-1	Output by Economic Activity in Palestinian Territory 1994 – 2000 Current Prices	73
2-2	Output by Economic Activity in Remaining West Bank and Gaza Strip 1994 – 2000 Current prices	74
3-1	Intermediate Consumption by Economic Activity in Palestinian Territory 1994 – 2000 Current Prices	75
3-2	Intermediate Consumption by Economic Activity in Remaining West Bank and Gaza Strip 1994 – 2000 Current Prices	76
4-1	Value Added by Economic Activity in Palestinian Territory 1994 – 2000 Current Prices	77
4-2	Value Added by Economic Activity in Remaining West Bank and Gaza Strip 1994 – 2000 Current Prices	78
5-1	GDP by Expenditure in Palestinian Territory 1994 – 2000 Current Prices	79
5-2	GDP by Expenditure in Remaining West Bank and Gaza Strip 1994 – 2000 Current Prices	80
6-1	Major National Accounts Variables for the Palestinian Territory at Current Prices 1994 – 2000	81
6-2	Major National Accounts Variables for the Remaining West Bank, Gaza, at Current Prices 1994 – 2000	82
7-1	GDP Per Capita by Region at Current Prices 1994 – 2000	83
7-2	GNI Per Capita by Region at Current Prices 1994 – 2000	84
7-3	GDI Per Capita by Region at Current Prices 1994 – 2000	85

List of Tables at Constant Prices

Table		Page
8-1	Output by Economic Activity in Palestinian Territory 1994 – 2000 - Constant Prices: 1997 is the base year	89
8-2	Output by Economic Activity in Remaining West Bank and Gaza Strip 1994 – 2000 - Constant Prices: 1997 is the base year	90
9-1	Intermediate Consumption by Economic Activity in Palestinian Territory 1994 – 2000 - Constant Prices: 1997 is the base year	91
9-2	Intermediate Consumption by Economic Activity in Remaining West Bank and Gaza Strip 1994 – 2000 - Constant Prices: 1997 is the base year	92
10-1	Value Added by Economic Activity in Palestinian Territory 1994 – 2000 - Constant Prices: 1997 is the base year	93
10-2	Value Added by Economic Activity in Remaining West Bank and Gaza Strip 1994 – 2000 -Constant Prices: 1997 is the base year	94
11-1	GDP by Expenditure in Palestinian Territory 1994 – 2000 - Constant Prices: 1997 is the base year	95
11-2	GDP by Expenditure in Remaining West Bank and Gaza Strip 1994 – 2000 - Constant Prices: 1997 is the base year	96
12-1	Major National Accounts Variables for the Palestinian Territory at Constant Prices 1994 – 2000	97
12-2	Major National Accounts Variables for Remaining West Bank, Gaza, at Constant Prices 1994 – 2000	98
13-1	GDP Per Capita by Region at Constant Prices 1994 – 2000	99
13-2	GNI Per Capita by Region at Constant Prices 1994 – 2000	100
13-3	GDI Per Capita by Region at Constant Prices 1994 – 2000	101

Executive Summary

Introduction

The Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) was established in 1993 under the name of the Palestinian Bureau of Statistics. PCBS has right from the outset worked on building datasets for main economic statistics necessary for the compilation of National Accounts; consequently, Palestinian National Accounts were created in 1994. The publication of such accounts continued on annual basis until a revised time series covering 1994-2000 in constant and current prices was achieved.

The Performance of the Palestinian Economy in General

1. Total indicators: The findings of the revised time series in current and constant prices of the Palestinian Territory throughout 1994-1999 show that the value of total indicators of the Gross Domestic Product, the Gross national Income, and the Gross National Disposable Income show significant growth throughout the years as the table below tells us.

Indicator	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
Current Prices							
Gross Domestic Product (GDP)	3,081.9	3,517.6	3,667.7	4,011.9	4,261.5	4,516.6	4,441.8
Gross National Income (GNI)	3,529.8	4,124.8	4,245.8	4,663.2	5,163.0	5,453.9	5,274.5
Gross Disposable Income (GDI)	3,995.9	4,559.8	4,754.8	5,132.9	5,573.3	5,852.6	5,860.4
Constant Prices							
Gross Domestic Product (GDP)	3,289.9	3,490.4	3,577.0	4,011.9	4,485.8	4,883.4	4,619.2
Gross National Income (GNI)	3,765.1	4,099.3	4,149.4	4,663.2	5,391.8	5,842. 6	5,426.5
Gross Disposable Income (GDI)	4,292.4	4,545.7	4,645.7	5,132.9	5,821.4	6,273.2	6,031.1

2. The revised contribution of the most prominent economic activities of the Gross Domestic Product in constant prices of the Palestinian Territory during 1994-2000: Findings of the refined time series in constant prices of the Palestinian Territory show the service nature of the Palestinian economy. The service sector provided the highest contribution to the GDP followed by the industrial activities. The activities of the financial intermediation registered the lowest contribution to the GDP. The following Table shows the contribution of the economic activities in the GDP.

Percentage Contribution to GDP by Economic Activity in Palestinian Territory 1994-2000
(percentages)

Economic activity	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
Agriculture and fishing	9.5	10.3	11.3	10.8	12.2	11.1	12.3
Mining, manufacturing, electr. and water	15.7	14.9	15.6	15.4	17.0	20.0	21.3
Construction	5.6	11.0	7.9	7.7	9.2	8.7	10.5
Wholesale and retail trade	11.7	11.4	10.6	11.7	11.4	15.3	17.3
Transport, storage and communications	5.1	4.7	4.9	4.7	4.1	4.3	4.5
Financial intermediation	4.1	3.3	2.9	2.6	2.0	1.8	1.0
Other services	23.5	22.2	21.9	22.0	21.6	21.7	22.8
Public administration and defense	13.3	11.3	10.9	11.4	11.9	10.9	10.0
Households with employed persons	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
*Other	11.3	10.7	13.8	13.5	10.4	6.0	0.1
Total	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Nots: * 1. Includes Public owned enterprises, FISIM, Customs duties and VAT on imports, net.
2. The year 1994 not contain Public owned enterprises, Customs duties equal zero and VAT very low.
3. In the year 1995 the VAT and Customs duties coverage recover. And since 1996 Public owned enterprises covered.

3. Indicators of per capita GDP, GNI, and GDI in the Palestinian Territory in current and constant prices in 1994-2000: These indicators reflect the significant impact of the net overseas income and the net of current overseas transaction on them as explained in the table below.

Indicator	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
At current prices							
GDP per capita	1,330.2	1,416.6	1,394.2	1,441.5	1,470.8	1,495.7	1,410.1
GNI per capita	1,523.6	1,661.1	1,613.9	1,675.5	1,781.9	1,806.1	1,674.4
GDI per capita	1,724.7	1,836.2	1,807.4	1,844.3	1,923.5	1,938.1	1,860.4
At constant prices							
GDP per capita	1,420.0	1,405.7	1,359.7	1,441.5	1,548.2	1,617.2	1,466.4
GNI per capita	1,625.1	1,650.8	1,577.3	1,675.6	1,860.9	1,934.8	1,722.7
GDI per capita	1,852.7	1,830.6	1,765.9	1,844.3	2,009.1	2,077.4	1,914.6

Chapter One

Introduction

The Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) was established in 1993 under the name of the Palestinian Bureau of Statistics. PCBS has right from the outset worked on building datasets for main economic statistics necessary for the compilation of National Accounts; consequently, Palestinian National Accounts were created in 1994. The publication of such accounts continued on annual basis until a revised time series covering 1994-2000 in constant and current prices was achieved.

The objectives of the National Accounts

National Accounts endeavor to act in response to the following economic question: "Who does what, by whtat means for what purpose, with whome in exchange for what, with what changes in stocks?" (System of National Accounts SNA 1993)

The National Accounts gives a coherent overview of the performance of the economy of the country. Using a clearly structured statistical framework, it provides a detailed understanding of the different elements of the economic system and their interaction in relation to the rest of the world.

The system of national accounts provides a set of concepts definitions and detailed information within a broad accounting framework designed for purposes of policy making and decision-taking and subject for measuring the economic peformance of the country.

Additionally, they supply economic forms used in budget preparation, total economic planning and economic forecast and analysis.

The National Accounts also provide data used in reports needed for the regional and international organizations, such data comply with internationally recognized standards that enable researchers to compare outputs of different countries and evaluate the performance of the domestic economy in relation to other similar economies.

The making of the National Accounts: Developmental Stages

PCBS took up the responsibility of producing the official economic, social, and geographic statistical data using the latest statistical systems to attain accurate and sufficient data. Henceforth, PCBS has ensured utilizing the most modern international standards and recommendations in respect of preparation of National Accounts. SNA 93 was therefore adopted as a guiding framework of the statistical efforts related to the economy. The making of the National Accounts came across a number of developmental stages in a relatively short period:

First: The National Accounts 1994

The first estimates for National Accounts started from zero. Its cornerstone was the Establishments Census 1994, which constituted the sampling method of the entire economic surveys that took place for the first time in 1994 as time reference. These surveys, including Industry, Domestic Trade, Services (both market producers and non-profit institutions), and Building and Construction Contractors were the statistical databases necessary for the compilation of the National Accounts. The National Accounts was based on administrative records. The first Palestinian National Accounts emerged in 1994, however, this experiment encountered several gaps including:

- Calculating the net exports and imports by using the residual methodology through the economic equation of the Gross Domestic Product (GDP) based on production and expenditure approaches due to lack of foreign trade statistics for that year (1994).
- Estimating the formal and informal transport activity since there were no surveys covering them.
- Covering the compensation of employees from Israel only when the Gross National Income (GNI) was calculated. Also, the net revenues of foreign investment were not covered.
- Using sample in covering the data of local government (municipalities and village councils).
- The difficulty of estimating the government's data since only Gaza and Jericho were under Palestinian control at that time; the rest was under the control of the Israeli civil administration.
- Different periods of the Palestinian Household Expenditure and Consumption Survey and the Labor Force Survey were inconsistent with the reference year 1994. Hence, we used values deflation to provide that year's estimates.
- Preparing the National Accounts using accrual basis, could not reveal places of internal data inconsistencies of production and expenditure sides.
- The experiment of conducting all surveys, including the Establishments Census 1994, was relatively new; henceforth some problems were unavoidable.
- Establishments Census 1994 lacked comprehensiveness with respect to coverage since it was an establishments census; population and housing were not included.

Second: National Accounts 1995 and 1996

The National Accounts of 1995 and 1996 were prepared together at this stage after conducting field surveys using two separate questionnaires for both years. The 1996 questionnaire was detailed whereas the 1995 questionnaire was abridged. The aim was to bridge the time gap in producing more recent National Accounts. The updating of the economic surveys of this period were based on the administrative records and a number of field visits. Technical advances especially with respect to coverage and comprehensiveness marked this stage:

- Conducting the Formal Transport Survey to cover transport activities; whereas estimates were used in 1994.
- Covering Financial Intermediation activities through a comprehensive and organized survey covering banks, insurance companies, insurance brokers and money exchangers.
- Foreign trade statistics of exports and imports were available thus avoiding estimates by using the residual methods.
- Preparing the Palestinian Balance of Payments for both years (1995 and 1996) enabling us to calculate the GDP and the Gross Disposable Income (GDI). The Palestinian Balance of Payments provided estimates on services from foreign trade.
- The conducted economic surveys were based on the Establishments Census 1994; they were updated by including establishments founded after 1994. However, this updating did not take into consideration the faults of the 1994 Census.

Despite the advances made in statistical coverage, the preparation of data remained based on accrual basis of the GDP whether by using the output or production approach, the expenditure approach, or the income approach. However, the problem of being unable to reveal in details the inconsistent data remained. Henceforth, we were unable to carry out the required adjustments of the economic activities and dealings in an organized methodology.

Third: Supply and Use Tables: National Accounts 1997 and 1998

Two factors marked this stage, which constituted a significant technical shift for the estimates of the National Accounts:

1. It was based on the Population, Housing, and Establishment Census 1997, which enabled a better level of coverage and comprehensiveness whether in respect of sampling method of economic surveys (establishments record) or estimates of households' expenditure in accordance with the findings of the Population Census
2. Using Supply and Use Tables as a methodology to prepare and construct the National Accounts. Such methodology is characterized by achieving full internally consistent data even on the disaggregated level. Equilibrium is then established between the supply and use sides by adjusting the data of lower quality to be consistent with those that are believed to be more reliable. Undoubtedly, this would achieve a higher level of quality and data consistency compared to previous years

This stage revealed a number of data inconsistencies on the disaggregated level and sometimes led to important adjustments to some data sources such as foreign trade and agricultural statistics. Additionally, better estimates of the informal sector after it only covered the activities of establishments and transport only were achieved at this stage. This contributed to deepening the understanding of those preparing the data of the structure of the national economy and its different interactions.

Fourth: Revised Time Series in Current and Constant Prices (1994-2000)

A series of accounts that could not assist in holding comparisons, derivations, or rates of growth of the national economy was produced. This inconsistency failed to enable data users to benefit from analyzing the state of the economy of the country. Henceforth, it was unavoidable to carry out a comprehensive review in order to produce a revised time series that meets the minimum requirements, which would allow holding comparisons of analyzing the total economy throughout the years. Producing National Accounts in constant prices for the first time marked this stage. It was the actual base to judge the level of development in the total economy. The creation of the time series for the National Accounts required a number of procedures and technical handling including:

- Re-weighting of the economic surveys of 1994-1996 based on the findings of the Establishments Census 1997 including redefining the limits of Jerusalem according to 1997 Census.
- Recompiling and processing of the data from sources other than the economic surveys including updating administrative records (including mainly local and central government data and the data of the United Nations Relief Works Agency UNRWA).
- Making use of the Supply and Use Tables prepared throughout two consecutive years to decide the required adjustments to balance values on accrual basis on both sides of Production and Expenditure.
- Preparing the required price deflators to create the revised time series in constant prices.

Fifth: Future Projects and Plans

1. *Institutional sectors' accounts*: The National Accounts department has currently start producing institutional sectors' accounts separately. Such accounts provide clear pictures in respect of the growth of each sector and an overview of the performance of the economy in general. They also reveal the most widespread sector in the national economy and provide detailed description of the various stages of the economic production including output calculation, income generation, income distribution and utilization, and financial and non-financial account.

The System of National Accounts divides the economy into five economic sectors:

- Financial sector
- Non-financial sector
- Non-profit household serving sector
- Government sector
- Family sector

In addition to the rest of the world account, which shows interactions between the domestic economy and the outside world.

Providing detailed data on the GDP,GNI,GDI according to economic sector provides a clearer picture of the performance of the economy and enables researchers and decision-makers to make more accurate decisions with respect to the nature of required projects and the type of decisions need to be made. It also provides a clearer view for investors concerning the performance of the economy in the country.

2. *Short term indicators and quarterly accounts*: They represent a significant shift in the creation of the Palestinian National Accounts. Quarterly accounts aim to produce data on the National Accounts on quarterly basis. They reflect the economic growth taking place over short periods in time in order to enable analysts, investors, and decision makers understand the performance of the economy throughout each quarter of the year. Quarterly accounts are used for the purpose of short-term analysis where annual accounts become insufficient.

Short-term indicators, which are the main tool for the making of the quarterly accounts, are represented in the monthly survey, which PCBS conducts on monthly basis. This survey covers the most prominent economic indicators of the industry, domestic trade, services, transportation, stockpiling, and communication surveys as well as the Establishment Survey and other short-term indicators including the Labor Force Survey and the Household Monthly Expenditure and Consumption Survey. The last is conducted by PCBS on monthly basis and covers the most prominent indicators of the expenditure and consumption of the Palestinian households.

3. *Time series future estimates*: Once the quarterly National Accounts are made, time series future estimates follow and provide futuristic view of the economic performance.

Chapter Two

Glossary of Terms According to the System of National Accounts (SNA) 1993

1. General terms

Statistical unit
The United Nations System of National Accounts SNA 1993 defines two main types of statistical units:

Institutional unit-Enterprise
An institutional unit is an economic entity that is capable, in its own right, of owning assets, incurring liabilities and engaging in economic activities and in transactions with other entities.

Establishment
An establishment is an enterprise, or part of an enterprise, which produces only a single group of goods (with the possibility of production from secondary activities) in which the principal productive activity accounts for most of the value added.
Breaking down institutional units into establishments serves in creating more consistent statistical units in the productive sense.

Industry
Industry is defined as a group of establishments engaged on the same, or similar, kinds of activity. This definition is in agreement with the International Standard Industrial Classification of All Economic Activities (ISIC). The highest level of aggregation is called the classification group, and the lowest level is called division. The various groups are determined in accordance with the nature of production, its use, and its structure of inputs. The tables in this report include classification standards linked with the Palestinian economy.

Sector
The System of National Accounts divides the society into five institutional sectors: The government, non-profit institutions serving households or NPISHs, financial corporations, households, and non-financial corporations. This Report does not show data on the institutional sectors' level; however, most activities can be related to one or two of the mentioned institutional sectors.
Financial corporations: This sector includes main financial corporations such as banks and insurance companies and auxiliary financial activities like bureau de change that keep complete accounting records of their activities.
Non-financial corporations: This sector includes all other institutional units, which are principally engaged in the production of market goods and services. Producers of this sector are distinguished from the family sector by keeping a complete set of accounts. A large portion of the value added in the rest of the activities is contributed by this sector.
Government: a government is a legal entity established by political processes which have legislative, judicial or executive authority over other institutional units within a given area. The government in Palestine has two levels: Local and central. Tables show that a significant

portion of the economic activity is linked to the government's sector; it is marked "government services' producers."[1]
Non-profit institutions serving households (NPISHs): They consist of non-profit institutions. Despite the fact that they produce goods and services, NPISHs do not generate profit or income for their units.
Three main groups of NPISHs may be distinguished:
The first group serves the business sector such as chambers of trade and industry, which are classified within the non-financial corporations sector. The second group constitutes part of the government sector such as state-run hospitals. And the third type, which aims at serving households, includes professional and trade unions, churches, charitable societies, and privately subsidized organizations.

Household: a household is a small group of persons who share the same living accommodation, who pool some, or all, of their income and wealth and who consume certain types of goods and services collectively, mainly housing and food. Although primarily consumer units, households can engage in any kind of economic activity. All economic activities within the production boundaries and carried out by groups that do not keep complete sets of accounts fall within the household sector. The tables include paid work within the household. The family sector takes part in a number of other activities mentioned in the tables such as agriculture and domestic trade.

Resident
Individuals and establishments are residents in a country when they have a center of economic interest in the economic territory of that country. The concept of residence used here is not based on nationality or legal criteria (although it may be similar to concepts of residence).
An individual is said to be resident within the economic territory of a country when such individual maintains a center of economic interest in that territory - that is, when this individual engages, or intends to engage, in economic activities or transactions on a significant scale either indefinitely or over a long period of time, usually interpreted as one year.
The rule excludes students, sick people, and foreign diplomats and international organizations other than country's residents where such institutions exist. Individuals in the three aforementioned groups are considered non-residents in the economy but residents in their own country regardless of the length of the period of their stay.
Establishments are always considered residents in the country where they operate. This is in line with the residency concept, which defines residency as the center of economic activity. The only exception here is concerning establishments that operate movable equipment such as fishermen who stay in the regional water of a certain country for a limited period in time. Companies that hold limited contracts are also excluded since they stay for the period of the contract with no intention to extend their stay once the project is over. These activities are considered residents in the economy of the country as long as they do not keep independent accounts of their overseas activities. Otherwise, they are considered residents in the country where they keep independent accounts of their activities and pay taxes and posses permission to operate, then their activity is considered resident in the country in question.

The Remaining West Bank
The remaining West Bank means the West Bank excluding the part of the governorate of Jerusalem, which Israel annexed by force in the aftermath of the June 1967 war.

[1] Many countries produce education, health, social, and public services data under this title in accordance with the System of National Accounts.

Jerusalem
That part of the governorate of Jerusalem, which Israel annexed by force in the aftermath of the June 1967 war.

2. Production concepts

Production

Production is measured during a certain period of time by the value of the final products of goods and services produced by a certain establishment capable of being provided to other units though they can be self-consumed or for the purposes of self gross fixed capital formation. Production includes two categories: Final products and the so-called (under operating products), which means products that take long time to produce such as livestock and establishment works. The value of the majority of goods can be estimated at the moment the production process is completed. However, the production of some goods may exceed the accounting period (such as the case of under operating products). The value of such products is estimated and registered during that accounting period, such as the case of establishment works and winter crops.

Production can be classified as follows:

Market outputs: including goods and services sold at market prices such as most of the goods and services sold at warehouses and retail sail stores

Outputs of private account: including goods and services consumed at the same production unit such as agricultural products, which are produced and consumed at the same farm

Other non-market outputs: These are the goods and services produced by the government or non-profit institutions that are given free of charge or for minimal prices, including educational services provided by the government. Outputs are assessed when goods are produced from the production process. Assessment can be carried out in different ways based on taxes and subsidies on product and imports taken into consideration in the assessment (such as calling these taxes indirect taxes; a term used in SNA 1968 but became obsolete in SNA 1993). SNA 1993 recommends that the assessment be carried out at producers' prices and basic prices. The basic price is the amount receivable by the producer from the purchaser for a unit of a good or service produced as output less any tax payable, and plus any subsidy receivable, on that unit as a consequence of its production. Other taxes on product "SNA 1993" consist mainly of taxes on land and building use and licensing fees. Whatever can be transferred by the government to an establishment in order to reduce pollution, regardless of the size of production, can be considered subsidies receivable by producers before starting the process of production. A producer's price is the basic price plus all taxes and subsidies on production and imports (excluding Value Added Tax VAT), which are known as "taxes and subsidies on product". Most prominently; sales tax, custom duties, and duties on imports. Subsidies can take several forms most commonly subsidies on exports and imports.

SNA 1993 briefly discusses the other two methodologies of assessment: market prices and costing factors. Market prices represent the product's price plus VAT. This methodology has been used in the assessment of the Palestinian National Accounts since it was difficult to exclude VAT. Assessment by costing factors does not include any taxes on production or imports[2]. However, none of the four assessment methodologies includes transportation margins receivable by producers independently.

[2] SNA 1993 shows clearly that using assessment by costing must be avoided because of the difficulties related to this concept of assessment. See 6.230-6.232 of SNA for more information.

Financial services:

the output of financial services can be measured by the total cost of actual and calculated service. This is necessary because financial institutions gain earnings by the difference between interests on loans and deposits. As the calculation of the cost of the actual service is carried out directly, the calculation of the calculated service is more complicated. The calculated cost, (which is called the services of financial intermediation measured indirectly) equals the total of property income payable to financial institutions less gross value of payable interests on these institutions excluding property income receivable by investment of money of the same institution.

Measuring GDP by using the output or production approach shows the calculated service in minus for an unreal activity in order to avoid duplicated calculation. Since by definition, cost of calculated service is not separated from payable interests, it is impossible to measure the cost of service from expenditure side whether concerning establishments or households. Therefore, cost of calculated service is not included as an expenditure item. Henceforth, the cost of calculated service is shown as intermediate consumption for an unreal activity. This method is used in a number of countries. Since part of the service cost is actually paid by households (whose consumption is classified as final consumption and not intermediate consumption) the assessment of gross intermediate consumption therefore becomes a little higher than the actual, henceforth, the value added becomes a little less than its actual value.

Insurance services

The output of insurance is measured by the value of the actual and calculated cost of the service provided. In the case of other than life insurance (insurance against accidents such as car insurance, fire, and maritime insurance…etc) the cost of the calculated service equals: insurance premium with respect to future claims arising from the occurrence of the events specified in the insurance policies during the reference period + the income generated from investing the technical reserves in the reference period – claims payable for the reference period. Income here refers to property income (the income generated from the financial assets such as interests, shares, and stocks and the non-financial producing assets such as land lease) in addition to earnings on owned items.

The output of life insurance is measured in the same way as it consists of the three aforementioned components in addition to the value of reduction of technical reserves, which are built by the insurance enterprises to pay the claims of an insurance policy included in the insurance program.

Intermediate consumption

Intermediate consumption consists of the value of the goods and services consumed as inputs by a process of production. It is measured during a specific period in time in a way similar to measuring production. Intermediate consumption is estimated by purchase price, which is defined as the producers' price plus transportation and wholesale and retail trade margins. The value of the gross intermediate consumption on the level of the total economy is the same whether calculated by purchase or producers' price. However, on the detailed level, the two evaluations vary.

Value added

Value added is a central concept of production and refers to the generated value of any unit that carries out any productive activity. Gross value added is defined as the value of gross production less the value of intermediate consumption. The net value added is defined as the gross value less the value of fixed capital consumption. The net value added reflects the

performance of the economy in a better way; however, since it is difficult to measure the fixed capital consumption accurately, the concept of gross value added is more used.
Value added at producers' price is the difference between output at basic prices and the value of the intermediate consumption at purchase price plus taxes (less subsidies) on production. However, if taxes and subsidies are excluded, value added will be obtained in basic prices.

Gross Domestic Product or GDP
Gross Domestic Product or GDP is the summary measure of the output or production during a certain period in time. Estimate of GDP, like the output and the value added, can vary according to taxes and subsidies taken into consideration. GDP is usually estimated at market prices, producers' prices, or basic prices.
There are three approaches to estimate the GDP: Output or Production approach, Expenditure approach, and Income approach. Output or Production approach measures the GDP as the sum of value added of all economic activities.
Since supply is one of the components of the value added of all goods and services, it must equal the sum of money spent on same goods and services. Therefore, the following must apply:
Gross Domestic Product at market prices = final consumption + gross fixed capital formation + change in the inventory + exports (goods and services) – imports (goods and services).
Also, since income is totally linked to the production process, the gross value added is used as an income on the capital (operating surplus) and employment (compensation of employees) plus paid taxes linked to the production processes less subsidies. Henceforth, the following applies:
GDP at market prices = the compensation of employees (paid by resident producers to resident and non-resident employees) + net operating surplus (paid by institutional units that carry out production activities; residents by definition) + fixed capital consumption + taxes (less subsidies) on production and imports.
However, the current Palestinian National Accounts was unable to provide independent estimates on the fixed capital consumption, which required projecting the operating surplus in its gross value i.e. including fixed capital consumption.

3. Final consumption groups
Final consumption
Households, government, and non-profit institutions carry out the final consumption registered in the National Accounts. Therefore, the establishments' consumption is not considered final consumption since products used in the production process are considered intermediate consumption.
Households' final consumption is registered in purchase' price. It consists of expenditure on all goods and services excluding expenditure on building and construction, which are considered gross fixed capital formation for the property owners. Renting accommodation is classified as final consumption spent by households.
Government and non-profit institutions consumption is dealt with in the SNA 1993 similarly to the way it was dealt with in SNA 1968; it is measured by output value less sales revenues.
Expenditure of the two sectors can be divided into two types: individual and collective. The first includes spending that benefits individuals on medical services, for instance. Collective expenditure has a public nature such as the government's spending on defense and security.

Gross capital formation
Gross capital formation can be divided into three components: gross fixed capital formation, change in inventory, and net acquisitions of valuables. Henceforth, gross capital formation (or

investment) can be defined as the total value of the three aforementioned components. It is measured at purchase price, as is the case with measuring consumption.
Gross capital formation is the value of what producers own less what they spend on new and used capital goods (including households' expenditure on accommodation where households are in this sense producers of accommodation services). In addition to capital improvements on lands and subsoil assets and the cost of property transaction of such assets.[3] Capital goods can be tangible like houses, equipment, machinery…etc. or intangible like copyrights, trademarks, computer programs…etc.
Change in the inventory can be measured by the value of the goods entering the inventory less the value of the goods leaving the inventory. Goods must be valued at current prices i.e. their prices at the time they enter or leave the inventory in order to avoid calculating unreal earnings of ownership. Change in the inventory also includes "under operating products".
Valuables are assets that do not become worn out as time goes by. They are not originally used as basis for production or consumption but kept as a valuable inventory. This includes gold, diamonds, jewelry, paintings…etc. This has not been taken into consideration in the capital formation in the current accounts.

Exports and imports of goods and services
They include trading goods and services among residents and non-residents and selling, barter, and gifts.

4. Income components
Compensation of employees
Compensation of employees is the total remuneration, in cash or in kind, including social security contributions, payable by an enterprise to an employee in return for work done by the latter.

Tax on a product
Taxes are compulsory cash or in kind payments payable by producers to the general government. Taxes on a product consist of taxes on products payable on goods and services at production, sale, or exchange and other taxes payable on production by resident producers as a result of carrying out the production process.

Taxes and duties on imports, excluding VAT
Taxes and duties on imports consist of taxes on goods and services that become payable at the moment when the goods cross the national or customs frontiers of the economic territory.
Other imports taxes (excluding VAT) include sales tax, Excise (imposed on certain goods like tobacco and fuel) and other taxes that can be imposed on services…etc.

Subsidies on product
Subsidies are current unrequited payments that government units make to local producers or importers. They consist of subsidies on products made to each unit of produced goods or services and other subsidies on product made by the government to resident producers as a result of carrying out the production process.

[3] The definition can be simplified; gross fixed capital formation includes capital improvements of all non-produced assets and the costs of property transaction of all non-produced assets. It also includes tangible non-produced assets, land and subsoil assets, water sources, and non-organic cultivated sources. Non-produced assets include copyrights, rental contacts, and purchasable name of fame. In any case, such deals have not been estimated since they are of a neglected value in Palestine.

Gross Operating surplus

The operating surplus totals the value of the gross value added at basic prices less the total of compensation of employees (including compensations payable to non-residents) less taxes (minus subsidies on product). Gross operating surplus can be analyzed to net operating surplus and the fixed capital consumption.[4]

However, this distinction was not possible in the Palestinian National Accounts since data were unavailable.

Property income

Property income is the income receivable by the owner of a financial asset or a tangible non-produced asset (such as land) in return for providing funds to, or putting the tangible non-produced asset at the disposal of another institutional unit.

Gross National Income[5]

GNI (gross national income) measures the gross value of the initial earned income of residents. It is the income incurred by carrying out production activities or by owning financial assets or land or subsoil assets. GNI can be measured by adding the following components:

- Compensations of employees payable to residents
- Operating surplus of production units (residents by definition)
- Taxes on production and imports less governmental subsidies
- Income generated by financial assets, lands, subsoil assets earned by residents

Less

- Income generated by financial assets, lands, subsoil assets paid by residents

GNI can be estimated in a different way by adding the initial income earned by residents less initial income earned by non-residents from the GNI.

Gross disposable income

Gross disposable income measures available income of residents, which can be spent on consumption of goods and services (locally produced or imported goods and services) or for savings. Gross disposable income can be measured by adding the following components:

GNI, current payable current taxes on income and wealth and others payable to residents, residents social security contributions and revenues, net insurance premiums and claims other than life insurance payable to residents, local different transactions, current transactions of non-residents (which can take any of the aforementioned forms)

Less

The same articles above on payments side.

Gross disposable income can also be measured in a simplified way by adding the net transactions from

[4] A line must be drawn between the consumption of fixed capital and the book consumption of the fixed capital used in commercial accounting basically for tax purposes. Consumption of fixed capital measures the reduction of fixed assets as a result of use and depreciation. It is a variable related to future view.

[5] Formerly known as Gross National Product GNP in SNA 1968 but the term became absolute in SNA 1993

Chapter Three

The Performance of the Palestinian Economy in General

1. Total indicators: The findings of the revised time series in current and constant prices of the Palestinian Territory throughout 1994-1999 show that the value of total indicators of the Gross Domestic Product, the Gross national Income, and the Gross National Disposable Income show significant growth throughout the years as the table below tells us.

Indicator	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
Current Prices							
Gross Domestic Product (GDP)	3,081.9	3,517.6	3,667.7	4,011.9	4,261.5	4,516.6	4,441.8
Gross National Income (GNI)	3,529.8	4,124.8	4,245.8	4,663.2	5,163.0	5,453.9	5,274.5
Gross Disposable Income (GDI)	3,995.9	4,559.8	4,754.8	5,132.9	5,573.3	5,852.6	5,860.4
Constant Prices							
Gross Domestic Product (GDP)	3,289.9	3,490.4	3,577.0	4,011.9	4,485.8	4,883.4	4,619.2
Gross National Income (GNI)	3,765.1	4,099.3	4,149.4	4,663.2	5,391.8	5,842. 6	5,426.5
Gross Disposable Income (GDI)	4,292.4	4,545.7	4,645.7	5,132.9	5,821.4	6,273.2	6,031.1

2. The revised contribution of the most prominent economic activities of the Gross Domestic Product in constant prices of the Palestinian Territory during 1994-2000: Findings of the refined time series in constant prices of the Palestinian Territory show the service nature of the Palestinian economy. The service sector provided the highest contribution to the GDP followed by the industrial activities. The activities of the financial intermediation registered the lowest contribution to the GDP.

The following Table shows the contribution of the economic activities in the GDP.

Economic activity	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
Agriculture and fishing	12.3	11.1	12.2	10.8	11.3	10.2	9.5
Mining, manufacturing, electr. and water	21.3	20.0	17.0	15.4	15.6	14.9	15.7
Construction	10.5	8.7	9.2	7.7	7.9	11.0	5.6
Wholesale and retail trade	17.3	15.3	11.4	11.7	10.6	11.4	11.7
Transport, storage and communications	4.5	4.3	4.1	4.7	4.9	4.7	5.1
Financial intermediation	1.0	1.8	2.0	2.6	2.9	3.3	4.1
Other services	22.9	21.6	21.6	22.0	21.9	22.2	23.5
Public administration and defense	10.0	10.9	11.9	11.4	10.9	11.3	13.3
Households with employed persons	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
Other	0.1	6.0	10.4	13.5	13.9	10.7	11.3
Total	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

3. Indicators of per capita GDP, GNI, and GNDI in the Palestinian Territory in current and constant prices in 1994-2000:

These indicators reflect the significant impact of the net overseas income and the net of current overseas transaction on them as explained in the table below.

Indicator	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
At current prices							
GDP per capita	1,330.2	1,416.6	1,394.2	1,441.5	1,470.8	1,495.7	1,410.1
GNI per capita	1,523.6	1,661.1	1,613.9	1,675.5	1,781.9	1,806.1	1,674.4
GDI per capita	1,724.7	1,836.2	1,807.4	1,844.3	1,923.5	1,938.1	1,860.4
At constant prices							
GDP per capita	1,420.0	1,405.7	1,359.7	1,441.5	1,548.2	1,617.2	1,466.4
GNI per capita	1,625.1	1,650.8	1,577.3	1,675.6	1,860.9	1,934.8	1,722.7
GDI per capita	1,852.7	1,830.6	1,765.9	1,844.3	2,009.1	2,077.4	1,914.6

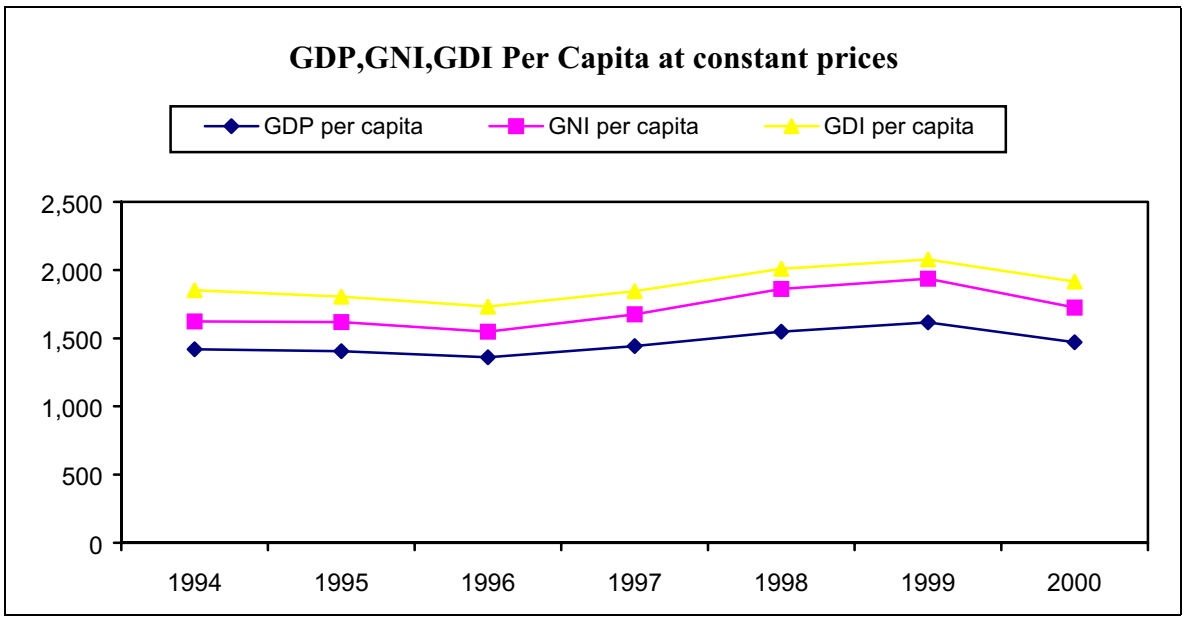

4. Gross domestic product by expenditure approach at constant prices (in million US$)

The revised time series showed that GDP by expenditure approach was distributed as follows:

Final use	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**
Final consumption	**4,219.5**	**4,297.8**	**4,475.6**	**4,906.3**	**5,399.2**	**5,848.8**	**5,736.2**
Household final consumption	3,405.7	3,462.6	3,497.7	3,885.3	4,276.1	4,627.9	4,422.0
Government final consumption	615.3	651.9	786.4	863.2	979.4	1,062.2	1,162.2
NPISH final consumption	198.4	183.4	191.4	157.7	143.7	158.7	152.0
Gross capital formation	**1,069.7**	**1,086.2**	**1,190.0**	**1,353.1**	**1,594.9**	**2,162.4**	**1,507.7**
Exports	600.5	667.1	729.3	767.5	919.8	953.8	889.1
Imports	2,599.8	2,560.7	2,817.9	3,014.9	3,428.1	4,081.7	3,513.9
Gross Domestic Product	**3,289.9**	**3,490.4**	**3,577.0**	**4,011.9**	**4,485.8**	**4,883.4**	**4,619.2**

5. Main National Accounts Indicatores by income approach 1994-2000 at constant prices.

the following table showes main national account indicatores according to the revised time series:

Indicator	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**
Gross Domestic Product (GDP)	**3,289.9**	**3,490.4**	**3,577.0**	**4,011.9**	**4,485.8**	**4,883.4**	**4,619.2**
Income vis-a-vis non-residents, net	475.3	608.9	572.5	651.3	906.0	959.3	807.3
Compensation of employees, net	397.5	516.8	476.6	560.1	868.6	917.8	766.4
Property income, net	77.8	92.1	95.9	91.2	37.4	41.4	40.9
Gross National Income (GNI)	**3,765.1**	**4,099.3**	**4,149.4**	**4,663.2**	**5,391.8**	**5,842.6**	**5,426.5**
Current transfers vis-a-vis non-residents, net	527.3	446.4	496.2	469.7	429.6	430.5	604.6
Gross Disposable Income (GDI)	**4,292.4**	**4,545.7**	**4,645.7**	**5,132.9**	**5,821.4**	**6,273.2**	**6,031.1**
Final Consumption	4,219.5	4,297.8	4,475.6	4,906.3	5,399.2	5,848.8	5,736.2
Savings	72.9	247.9	170.1	226.7	422.2	424.3	294.9

جداول الحسابات القومية بالأسعار الجارية (1994-2000)

National Accounts Tables At Current Prices (1994-2000)